الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

الدكتور عزت السيد أحمد

تطوير التعليم العالي

الواقع والمشكلات والاقتراحات

دار الفكر الفلسفي

الدكتور عزت السيد أحمد

الدكتور عزت السيد أحمد

تطوير التعليم العالي

الواقع والمشكلات والاقتراحات

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور عزت السيد أحمد

تطوير التعليم العالي

الواقع والمشكلات والاقتراحات

دار الفكر الفلسفي

دمشق 2007م

☆ الكتاب : **تطوير التعليم العالي.**
الواقع والمشكلات والاقتراحات.

☆ المؤلف : **الدكتور عزت السيد أحمد** .

☆ عدد الصفحات: ٢٠٠ صفحة.
☆ قياس الصفحة: ب ٥ = ١٧ X ٢٤.
☆ تصميم الغلاف بريشة المؤلف.
☆ الطبعة الأولى: **٢٠٠٧م.**
☆ تمت عمليات التنضيد والإخراج في دار الفكر الفلسفي للدراسات والترجمة والنشر بدمشق.

☆ **الحقوق جميعها محفوظة.**
تمنع طباعة هذا الكتاب أو بعضَه بأيِّ وسيلةٍ من وسائل الطِّباعةِ والنَّشر والإعلام من دون موافقةٍ خطيَّة من النَّاشر أو المؤلِّف.

☆ النَّاشر: **دار الفكر الفلسفي.**

الإهداء

إلى روح أستاذي عادل العوا

مُقدِّمة

لا ندري حقيقة ما ستكون عليه الأمور في المستقبل لا البعيد بل القريب القريب، ذَلكَ أن وتائر التقدم العلمي والتقاني في هٰذه الأيام تسير بسرعة مجنونة، وتتقدم في حقول غير مسبوقة تقدماً لا يدعو إلى الدهشة وحسب بل يدعو إلى القلق والخوف وربَّما التوتر.

عجلة العلم تتقدم بسرعة كلمة أكل عليها الزمان وشرب بالمقارنة مع تبدو عليه سيرورة التقدم والعلمي والتقاني بفضل ثورة الحاسوب، الكمبيوتر. وحدها هٰذه الثورة غيرت وجه التاريخ والجغرافيا والإنسانية جمعاء. وكل الثورات الأخرى بنيت عليها ولا تقوم من دونها، وهي الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات الناقلة للمعلومات.

على أي حال لم ينتبه أحد إلى مخاطر هٰذه الظاهرة بل التطور العلمي وما يمكن أن تؤدي إليه. كان لي شرف المغامرة بالإلحاح على المسؤولين الجامعيين في أواخر القرن المنصرم أن يحسبوا حساب هٰذه الثورة العلمية في الأبنية الجديدة التي

كانت تشاد في ذَلكَ الحين. كان كلية الآداب والعلوم الإنسانية قيد الإشادة في ذَلكَ الوقت، وكنا نحن كلية الآداب ضيوفاً في كلية العلوم. طلبت مراراً من عميد الكلية في ذَلكَ الحين أن يرفع الكتب إلى رئيس الجامعة والمختصين أن يأخذوا بعين النظر المتطلبات القادمة من شبكة الحاسبات والاتصالات والإنترت وتجهيز القاعات بشبكة التجهيزات اللازمة لاستخدام الحاسبات في المحاضرات...

كنت أتكلم وأتألم لأني لا أرى أي استجابة، ولا أي تفاعل شبه إيجابي مع الموضوع. بل علمت بعد سنوات من تلك الجولات أني ما أكاد أخرج حَتَّى يهزأ الحاضرون بكلامي؛ أين يعيش الدكتور عزت؟ هل أتى من اليابان؟ انظروا ماذا يريد وكيف يتكلم... وغير ذَلكَ قليل أو كثير. قيل لي ذَلكَ منذ فترة قريبة لا بعيدة. الذين كانوا يحضرون مطالباتي بالتأسيس المبكر لهذه الثورة التي لم يكن يراها أحد في الجامعة ولا في الجامعات السورية كلها، هؤلاء الذي شهدوا يشهدون اليوم تكسير الجدران وتثقيب ما بَيْنَ القاعات والممرات، لتمرير الأسلاك، ويتعبون بحثاً عن مكان مناسب لهذا الجهاز أو ذاك...

عشر سنوات مرت حَتَّى أدرك بعض من استمع، ولٰكنَّ كثيرين ينكرون ويتنكرون ولا يريدون الاعتراف، يلتمسون الذرائع التي تبرئهم بأنهم ما كان بيدهم شيء، وأنهم كانوا يدركون ولٰكنَّ الظروف لا تسمح، وأنهم فاهمون وأذكياء ما شاء الله عليهم... إلى آخر ما هنالك من دهاء العقل الباطن الذي لا يريد الاعتراف بالتقصير أو الغباء أو ما شابه ذَلكَ.

هل يجب أن ننتظر دائماً عشر سنوات حَتَّى ندرك النصحية؟ وعشرات السنين حَتَّى نعمل بها؟ إننا أمام مأساة حقيقية. بل المأساة ملهاة أمامها. مصيبتنا جدٌّ كبيرة. منذ نحو عشرين سنة ونحن نسمع عن تطوير قانون تنظيم

الجامعات، ووصلتنا طلبات بتقديم الاقتراحات، وكانت بعض فصول هٰذا الكتاب لتقدم اقتراحات لتطوير التعليم الجامعي، وتطوير قانون تنظيم الجامعات، وكل فصول الكتاب قبل ذَلكَ وبعده هدفها تطوير العمل العلمي الجامعي في مختلف الاختصاصات والميادين. وصدر قانون تنظيم الجامعات، كما سيمر معنا لاحقاً، وكأننا لم نستفد من أي اقتراح، وكأن أحداً لم يقدم اقتراحاً، بل كأن من وضع قانون تنظيم الجامعات أناس لم يدخلوا جامعة، ولم يعرفوا ما هي الجامعة، وماذا يفعلون بل ماذا يجب أن يفعلوا في الجامعة.

رُبَّما إذن مثلما مضت عشرات السنين على قانون تنظيم الجامعات حَتَّى تم تعديله، وتم تعديله ليلبي احتياجات ومعطيات ما قبل عشر أو عشرين سنة للأسف. رُبَّما إذن بعد عشرات السنين سيعبر قانون تنظيم الجامعات وقوانين الجامعة عن احتياجاتنا في هٰذا اليوم.

كتبت فصول هٰذا الكتاب ما بَيْنَ عام ٢٠٠٤م وعام ٢٠٠٦م ليس فقط لتقترح على واضعي قانون تنظيم الجامعات بل كان الانطلاق أساساً من أجل تطوير العمل الجامعي العلمي والتعليمي والكشف عن الأخطاء والعيوب والمشكلات التي تعاني منها جامعاتنا وتقديم اقتراحات مناسبة وحلول للمشكلات من أجل الارتقاء بالعمل الجامعي. ونشر هٰذه المقالات والأبحاث في هٰذا الكتاب ليس إلا من باب التوثيق للتاريخ بأن هناك من قدم اقتراحات وحلولاً ولٰكنَّ أحداً لم يصغ وأحداً لم يرد أن يسمع، خاصة وأن معظم الفصول نشرت في الصحافة السورية الرسمية والجامعية أيضاً.

هٰذه الفصول التي جمعت بَيْنَ دفتي هٰذا الكتاب سلَّطت الضَّوء على جوانب معيَّنةٍ منها ما يخصُّ العلوم الإنسانية ومنها ما يصح تعميمه على كل

الاختصاصات والميادين. أقول سلطت الضوء على بعض وليس على كل ما يجب تسليط الضوء عليه. أعني بذلكَ أن هٰذه ليست وحدها مشكلات التعليم العالي، هناك عدد هائل من المشكلات. ولٰكنَّ يجب أن نميز بَيْنَ مشكلات عرضية أو خاصَّة وبين مشكلات جوهرية. حاولت التركيز على الجوهري الذي يعني الجميع. وأثرت بعض النقاط المهمة والخطيرة التي تعني العمل الجامعي كله بكل ميادينه واختصاصاته. ومع ذٰلكَ لم أقدم كل شيء، ثَمَّة الكثير مما يمكن أن يقال. وحَتَّى ما قدمته من اقتراحات لا أزعم أنَّهُ القول الفصل ولا الأفضل، ولٰكنَّهُ يظلُّ الأفضل والأميز طالما لا يوجد غيره. عندما يوجد غيره يمكن أن نقارن ونحكم.

أنا فعلت ما أستطيع، فليفعل الفاعلون ما يستطيعون. ولا أعتذر إن قلت: لا أحد يريد أن يقرأ، فكيف يمكن أن نتقدم؟ الذين يشرعون ويصدرون القوانين وما شابه ذٰلكَ إنَّما يقدمون ما في رؤوسهم من دون أن يقرأوا أو يطلعوا أو يعرفوا ماذا يدور في الدنيا في الموضوع الذي هم فيه منشغلون. يحسبون أن ما عندهم على اهترائه هو محور العلم والعالم والكون. فكيف إذن نصل إلى نتيجة؟ ولماذا نتعجب من هٰذه القوانين والتشريعات التي توقف شعر رأس حمورابي الذي مات قبل نحو أربعة آلاف سنة.

الفصل الأول

الجامعات

مفتاح التطور والتقدم

كتب هٰذا الفصل في عام ٢٠٠٦ على قسمين
القسم الأول جواب على استطلاع صحافي
القسم الثاني ورقة عمل لمؤتمر تطوير التعليم

لا بُدَّ في بادي الأمر من الإشارة إلى أنَّ هٰـذا الفصـل كتـب فـي الأصـل علـى قسمين مستقلين. كل قسم لغرض مستقل، تشابها موضوعاً ومضمونا فآثرت جمعها معاً في هٰذا الفصل معاً.

القسـم الأول الـذي حمـل عنـوان: الجامعـات إلى أيـن؟ كـان جوابـاً علـى استطلاع صحفي عام ٢٠٠٦م، طلبه مني صحافيٌّ لموضوع تحت العنوان ذاته. والقسـم الثاني الـذي حمل عنوان: الجامعات مفتاح المستقبل فكـان جواباً على كتـاب نائـب رئيس الجامعة للشؤون العلميـة بالكتـاب رقـم ٨٧٢٤ ص/ مـوع تـاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٦م طالبـاً مقترحـاتي لتطـوير العمـل العلمـي الجـامعي مـن خلال مجموعة من التساؤلات، وقدم هٰذا الجواب ورقة عمل لندوة تطوير المناهج والاختصاصـات الجامعيـة الـتي كانـت تعتـزم وزارة التعليـم علـى عقـدها في تمـوز ٢٠٠٧م.

الجامعات إلى أين؟

حَتَّى نعرف ما الذي بقي من دور ثقافي/ معرفي للجامعة في المجتمع يجب أن نجيـب بدايـة علـى سـؤالٍ سـابقٍ منطقيًّـا عليـه وهـو: أيـن كـان الـدور الثقـافي لجامعة في المجتمع؟ وحَتَّى نجيب على هٰذا السؤال الثاني لا بد أيضاً من الإجابة على سؤال سابق عليهما معاً محدد لهما وهو: ما الدور الذي يجب أن تمارسه الجامعة في المجتمع؟

كثيرون اليوم لا يرون في الجامعة إلا أنَّها مكانٌ للتعلم وحسب، وكثيرٌ من هؤلاء الكثيرين لا يستطيعون تخيل أنَّ الجامعة تستطيع أن تقوم بأكثر من هٰذه الوظيفة التعليمية. وهٰذه الحقيقة الصَّعبة التي يجب أن نفهمها اليوم عن مهمة الجامعة، لقد تحولت الجامعة في بلادنا وكثيرٍ من بلاد العالم إلى امتداد للمدارس الثانوية، بل لا أبالغ إذا قلت إنَّ المرحلة الثانوية ذاتها تراجعت لتقوم بما كانت تقوم به المرحلة الإعدادية، وكذٰلكَ الإعدادية تدنَّى مستوى الأداء فيها تدنيًّا كبيراً، وتقهقرت الجامعة لتحل بجدارةٍ مكان المرحلة الثانويَّة. وهٰذا ما ترتب عليه نتائج كثيرةٌ وخطيرةٌ في الوقت ذاته.

لقد تحوَّلت متابعة التعليم الجامعي منذ زمنٍ غير قريبٍ إلى عادةٍ وملء فراغٍ، وتلاشت الرغبة في متابعة التعليم الجامعي بوصفها رغبة وحاجةً وإيماناً بالعلم، ومن هؤلاء الذين تخرجوا بهٰذه الطبيعة صار أساتذة جامعيون تابعوا أستذتهم بطريقة بدئهم التعلم الجامعي، فتحولت الجامعة من قاعدة علميَّة تخرج الكفاءات العلمية، وتصنع العلم، والمعرفة، والثقافة... إلى ما يشبه المدرسة الثانويَّة التي تعلم تلقينا وتحفيظاً ليتخرج الطلاب من الجامعة حملة (بكالوريا) جامعيَّة.

لا أريد أن أقول إنَّ الجامعة بهٰذه الطريقة ابتعدت عن البحث العلمي، فجامعاتنا العربية ومنها السورية لم تعرف البحث العلمي بعد، ولم تعرف كيف تتواصل مع المجتمع بكلِّ مقوماته، ولم تعرف حوامل المجتمع الاقتصادية والمعرفية التواصل مع الجامعة، فظلَّت حال الانفصال وعدم التلاقي بَيْنَ الجامعة والمجتمع هي سيدة الموقف، خلاف الجامعات الأوروبية والأمريكية على نحو خاصٍّ، تلك الجامعات التي ما زالت تصنع العلم، وتصنع العلماء، وتقود التقانة والمعرفة

والثقافة... من خلال تواشج صلاتها مع حوامل المجتمع الاقتصادية والتقنية والتقانية.

هٰذا يعني أنَّ الجامعات السورية والعربية عامَّةً لا تقوم أبداً بأيِّ دورٍ أو وظيفةٍ ثقافيَّة في المجتمع ولا في المؤسسات الثقافيَّة، لأنه لا يوجد أيُّ تواصلٍ بَيْنَ المؤسسة الجامعيَّة والمؤسسات المعرفية والثقافية الأخرى في المجتمع، وكلُّ ما نجده من نشاطٍ ثقافيٍ وإنتاجٍ معرفيٍّ عند بعض الأساتذة الجامعين ليس إلا نشاطاً فرديًّا وموهبةً فرديةً غالباً ما تكون موجودةً عند أصحابها قبل الجامعة وبمعزلٍ عنها، ويمكن أن يكونوا مثلما هم عليه من عطاء ونشاط ثقافيٍّ ومعرفي حَتَّى ولو لم يكونوا في الجامعة، بل يمكن القول من دون مبالغة أو ادعاء إنَّ القوانين الجامعيَّة ومن يقوم على تطبيق القوانين الجامعيَّة على نحوٍ خاصٍّ يعرقلون هؤلاء المفكِّرين والكتاب والباحثين الموجودين في الجامعة، وغالباً ما يكون ذٰلكَ غِيرةً أو حَسداً أو حقداً أو مواقف شخصيَّة وقليلاً ما يكون الأمر عاداً إلى القوانين الجامعيَّة.

فإذا لم يكن من قبل أيُّ دور أو وظيفة ثقافيَّة للجامعة فماذا بقي مما لم يكن موجوداً؟

إنَّ السؤال الجدير بالطرح في نظري هو: كيف نجعل للمؤسسة الجامعيَّة مهمة ثقافية علميَّة في المجتمع؟

الحقيقة المرَّة أنَّ هي هٰذا السُّؤال قد أجابت عنه الكثير من المؤتمرات والندوات والأبحاث التي عقدت في مؤسساتنا الجامعيَّة ذاتها، وماتت مقترحاتها وتوصياتها قبل أن يجف حبرها.

رُبَّما نحن بحاجة إلى مؤتمر يبحث في أسباب عدم تطبيق نتائج المؤتمرات السابقة ومقترحاتها. ولكننا بالأكيد بحاجة إلى إعادة النظر في القوانين الجامعية الخاصَّة بعلاقتها بالمؤسسات الاقتصادية والمعرفية في المجتمع.

الجامعات مفتاح المستقبل

وضع الجامعة في مسارها الطبيعي من عملية الفعل الحضاري بمختلف مستوياته وميادينه على غرار الجامعات العالمية منذ عصر النهضة الأوربية وإلى اليوم. من خلال ربطها بالعجلة الاقتصادية؛ الصناعية والزراعية والتجارية. هو ما يجب أن نفكر فيه ونبحث فيه ونجعله موضع تحقق، فالجامعة مفتاح المستقبل.

الجامعة مفتاح المستقبل عنوان يقترب من الشعار ولَكنَّهُ في حقيقة الأمر أكبر من الشعار وأقل من الإمكان الحقيقي لقدرة الجامعة ودورها وقيمتها.

يحاول هٰذا البحث أن يضع الجامعة في السِّياق الطبيعي، أَو الواجب، لوظيفتها وإمكاناتها وقدراتها في قيادة التطور والتقدم في مختلف المجالات والميادين، من خلال ربطها الصَّحيح بهٰذه الميادين، وخاصَّة منها الميدان الاقتصادي؛ الصِّناعي والزراعي والتجاري، الذي سيؤدِّي إذا تم التَّفاعل الصحيح بينهما إلى ثورة تنقل المجتمع بوتائر متسارعة إلى أثرٍ فاعلٍ جادٍّ صميميٍّ وتحقيق وثباتٍ تطوريَّة بأدوات محليَّة، مستقلة إلى حدٍّ بعيدٍ عن مفاعيل التأثر أَو الخضوع للشروط والقيود والحصارات المفروضة على المجتمع العربي خاصَّة وخاصَّة في ميادين التَّصنيع بمختلف مستويات العليا.

نضع على نحو أولي مجموعة من النِّقاط يجب أن تكون موضع نقاش وبحث وتوسُّع بما تستحق من البحث.

إنَّ نقاط العمل ذاتها الناجمة عن المداولات من دون أدنى شرح أو تفصيل هي نتيجة مهمة بل أكثر من مهمة لأنها هي المفصل الأساسي والحقيقي للانتقال بالبحث العلمي الجامعي خاصَّةً والوطني عامَّةً من بوتقات التجريب النظري والمنهجي الذي يركن على الرفوف بغض النظر عن قيمته أعلت وسمت أم دنت وتضاءلت... إلى ميدان التطبيق العملي والاستفادة الحقيقية بما سينعكس حتماً – إذا استمر التواصل فيه – على التطور الكبير في الجامعات والمؤسسات العلمية. و على خلق فرص وأفكار بحثية علمية؛ وتطبيقية عملية في كل من الجامعات والمؤسسات الصِّناعية.

الأفكار أو العناصر المطروحة على ما هي عليه من اختصار وتكثيف هي ذاتها محاور العمل. والعمل من أجل العمل بها هو ما سيشرحها ويوضحها ويزيل ما يمكن أن يثار من لبس فيها. ومع ذَلكَ فإن إلقاء بعض الضوء على معالم هٰذه الخطوة التي يجب أن يتم السعي فيها بكلِّ ما أمكن من جهود؛ أمر يمكن أن يفتِّق بعض الأفكار الجديدة ويفتح بعض السبل التي تساهم في تعزيز هٰذه الخطوة وتفعيلها.

أمَّا ما يمكن أن يُلقَى من ضوء على عناصر العمل الأولية فهو مجموعة من النقاط التالية التي يمكن أن يوسع بعضها لاحقاً، ويمكن أن تضاف إليها بعض آليات إتمام البحث العلمي والتواصلي مع المؤسسات الصناعية و التجارية السورية الآن، ويمكن الانطلاق بالتجربة إلى صعيد أوسع في العالم العربي، على الأقل إذا أثبتت التجربة فاعليتها لا جدواها، لأنَّ الجدوى قائمة بقوَّةٍ كبيرةٍ، أما الفاعليَّة فهي مسؤولية مؤسسة البحث العلمي متمثلة بالجامعات والمؤسسات الصناعية والتجارية المتمثلة بالقطاع العملي:

أولاً : يقع على عاتق المؤسسة الجامعية أهم خطوة لإثبات فاعلية هذا المشروع وهي الاختيار الجاد المسؤول للكفاءات العلمية التي ستشرف على التنفيذ والابتكار بدءاً من الهيئات العليا وصولاً إلى المخبريين، وهي خطوة ليست قليلة الشأن أبداً.

ثانياً : إحداث هيئة ربط أو تواصل بين الجامعات مجتمعة أو كلٍ على حداً من جهة والمؤسسات الصناعية و التجارية من جهة ثانية للتواصل معها في اقتراح المخططات والمشاريع والأبحاث والتطويرات على مختلف الأصعدة التي يمكن أن تقوم بها الجامعة.

ثالثاً : تحديث المخابر والمكتبات ومتطلبات البحث العلمي تحديثاً جادًّا في مختلف الكليات وتلافي الشكليات و عدم المبالاة في كلِّ ذلك.

رابعاً : طباعة منشورات مختصرة واضحة دقيقة وتوزيعها على المؤسسات الصناعية والتجارية لإطلاعها على انطلاق هذا المشروع وتعريفها على الخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعات لتطوير هذه المؤسسات.

خامساً: تفعيل الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في الكليات المختصة مثل الفلسفة وعلم الاجتماع والتربية والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية... في كلٍّ متكاملٍ وفق مخططات وأبحاث مدارة من لجنة ربط وإشراف مركزية.

سادساً : تحفيز المؤسسات الصناعية والتجارية على التفكير المستقبلي والاستراتيجي والتخطيط التطوري لسنوات طويلة من خلال كراسات توضح أهمية ذَلكَ تنشر وتوزع دوريًّا على المؤسسات الصناعية والتجارية، ومن خلال جولات من باحثين مختصين ومشاريع دالة على ذَلكَ، لأنَّ

الأساس في نجاح هٰذه الخطوة هو إيمان المؤسسات الخاصة الصناعية والتجارية بأهمية التخطيط المستقبلي والاستراتيجي والتعاون مع مؤسسة البحث العلمي للنجاح في تحقيق الأهداف.

سابعاً : يجب أن تكون تكاليف التطوير أوفر للمؤسسات الصناعية والتجارية من أي استيراد خارجي مهما كان رخيصاً.

ثامناً : يجب أن تكون عائدية التطوير على المؤسسات الصناعية والتجارية مغرية لها بالتعامل مع الجامعة وتمويل مشاريعها.

تاسعاً : يجب أن يكون ثَمَّة نوعاً كافياً من الشفافية في التعامل بَيْنَ الجامعة والمؤسسات الصناعية والتجارية لضمان الثقة والوثوقية في التعامل ولعَلَّه من دون توافر هٰذه الثقة من قبل المؤسسات الصناعية والتجارية في الجامعات لن يكون هناك نجاح لهذه الخطوة.

عاشراً : يجب أن تكون عائدات البحث العلمي على العاملين فيه مقنعة وكافية للعمل بإخلاص وجدية ومسؤولية.

حادي عشر: سيكون هناك من الباحثين في الجامعات من لديه كفاءات كبيرة وقدرات كبيرة على العمل والابتكار والتطوير وسيكون هناك من هو عادي؛ وسيكون هناك من لا يرغب في العمل... ورُبَّما تكون هناك احتمالات أخرى... يجب أن يكون التَّمايز في التقدير قائماً على أساس الجد والجهد والاجتهاد والكفاءات.

ثاني عشر : يجب إعادة صوغ القوانين الجامعية المتعلقة بهٰذا العمل بحيث يزول استبداد بعض الأساتذة بحكم المنصب أو المرتبة العلمية أو غير ذٰلكَ في

زملائهم؛ وعدم تدخلهم في شؤون بعضهم بأيِّ نحوٍ يقود إلى العرقلة أو إحباط الباحثين وتيئيسهم.

ثالث عشر : يجب أيضاً في إطار البند السَّابق عدم السَّماح بتسلق أيِّ فريقٍ على أكتاف فريق آخر أو حصد ثمار جهودهم من دون تعب لأنَّ هٰذا السُّلوك وحده كافٍ لنسف العمل كله وتدمير كل الجهود وبعد زمن قصير جداً.

رابع عشر : يمكن أن نضيف هنا ضرورة عدم الإلزام للأساتذة أو الباحثين لئلا يكون ثَمَّة اضطرار للتزوير أو التَّطفل بأي طريقة من الطرق.

خامس عشر : النقاط المشار إليها سابقا تصلح لمختلف العناصر المطلوب الحديث فيها صلاحية عامة؛ ومع ذٰلكَ يمكن أن نلقي بعض الضوء الخاص على البنود الخمسة في ورقة العمل على النحو التالي:

١ . بشأن البند الأول المتعلق «بوضع خطة لاستراتيجيا البحث العلمي قابلة للتطبيق بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية»، فإنَّهُ يصعب وضع أيِّ مخطَّطٍ نظريٍّ أو تطبيقيٍّ عمليٍّ من دون وجود الفريق الآخر متمثلاً بالمؤسسات الصناعية والتجارية التي ستستثمر البحث العلمي وتموله.

المؤسسات الصِّناعيَّة والتجارية هي التي يجب أولاً أن تضع مخططاتها الاستراتيجية ومشاريعها وطموحاتها خلال أزمنة محدَّدة، ويمكن أن يضع لهٰذه المشاريع والمخططات لهذه المؤسسات الاختصاصيون في مختلف ميادين البحث العلمي في الكليات النظرية والعملية والمتاخمة؛

الطب، الهندسات، العلوم الإنسانية... تبعاً للحاجة والمطلوب والاختصاص المعني.

كل كليَّةٍ فيها اختصاصيون قادرون على رسم خطط استراتيجية للمؤسسات الصناعية أو التجارية، ولٰكن تبعاً للحاجة والمطلوب وطبيعة المؤسسات الاستثمارية، ويمكن للمؤسسات الصناعية والتجارية ذاتها أن تقدِّم الخطوط العريضة أو المخططات ذاتها من خلال خبرائها الخاصين. كما يمكن لهذه المؤسسات أن تحدد فقط ما تريد وتقوم المؤسسات البحثية العلمية في الجامعات بتولي الإنجاز...

بعد وضع مثل هٰذه المخطَّطات والخطط بطريقة أو بأخرى يمكن وضع البرامج واستراتيجيات عمل وتطوير في المؤسسات البحثية والجامعية، ويمكن تطويرها ذاتها وتعديلها وفق الإنجاز والحاجة والضرورة.

٢ . بشأن البند الثاني المتعلق «بتبني طلاب الماجستير والدكتوراه لإجراء البحوث...»، فإن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أكثر من نقطة يمكن تبيانها على النحو التالي:

أ . أول ما تجب الإشارة إليه هو أن مختلف جامعات العالم تقوم بتكليف طلاب الدراسات العليا تكليفاً بإجراء أبحاث محددة؛ واحداً أو أكثر، تبعاً لحجم البحث والمطلوب والقيمة العلمية المعولة عليه، ويجب على الطالب حَتَّى ينال الماجستير أو الدكتوراه أن ينجز المطلوب منه. وربما في هٰذا ما يستدعي إعادة النظر في قوانين الدراسات العليا؛ الدبلوم والماجستير والدكتوراه من جديد.

ب . يمكن، وهٰذا واقعٌ غالباً، أن يختار الطالب بَيْنَ أكثر من بحث أَو جزء من بحث، على أن لا تكثر الخيارات، من أجل عدم تمييع البحث العلمي وعدم فتح باب الاستهتار أَو التطفل أَو التوسط أَو غير ذَلكَ مما يعرقل العمل العلمي ويحوله إلى عمل شكليٍّ في أقل تقدير.

ج . إذا كانت ثَمَّة مشروعات كبيرة يمكن تقسيمها وتوزيعها على أكثر من واحد من طلاب الدراسات العليا؛ الماجستير والدكتوراه، يقوم كلُّ واحد بإنجاز المطلوب منه بغض النظر عما إذا كان يعرف أَو لا يعرف لماذا يقوم بهٰذا العمل، وبغض النظر عن أي تواصل مع الآخرين.

د . إذا كان المشروع يتطلب عمل فريق بحثي عملاً مشتركاً فإن الأفضل أن يقوم به أعضاء الهيئة العملية في الكلية المختصة أَو أكثر من كلية، وليس طلاب الدراسات العليا.

هـ . من الممكن إحداث شهادات علمية بأسماء متعددة تمنح للباحثين من أعضاء الهيئة العملية، وحَتَّى أيضاً طلاب الدراسات العليا على إنجازاتهم نوعاً من التقدير والمكافأة والتحفيز والتنافس... ويمكن إدخال هٰذه الشهادات في شروط الترفيع والترقية والتعيين والمكافآت المالية أَو حَتَّى الراتب الشهري...

و . من الممكن السماح لطلاب الدراسات العليا بالتعاقد أَو التواصل أَو البحث مع المؤسسات الصناعية لتمويل أبحاث خاصة بهٰذه المؤسسات، وتكون رسائل جامعية ماجستير أَو دكتوراه أَو حَتَّى رسائل تخرج في السنوات الأخيرة من الكليات في مرحلة الإجازة.

ز . من الممكن أيضاً فتح باب الاستثمار العلمي للأبحاث والاختراعات التي ينجزها الباحثون في الجامعات والمؤسسات البحثية سواء أكانوا أساتذة أَو طلاب دراسات عليا.

٣ . أما بشأن النقاط الثلاث التالية والأخيرة فإنه: في البند الثالث لم يتح لنا الاطلاع على البنية التنظيمية، وفي البند الرابع فإن تقديم التقرير الشهري مرتبط بجهة أخرى على ما أظن، وفي البند الخامس فإنه يحتاج إلى مجموعة معطيات ومعلومات ليست موجودة، وإن كان بعض المطلوب صار متضمناً فيما قد سلف الكلام فيه.

خاتمة

أقول بخجل شديد، إن ما سبق الكلام فيه، على سهولة تطبيقه، وسهولة العمل به، والنتائج العظيمة التي ستنجلي عنها بالضرورة... غائب عن أذهان مؤسساتنا الجامعية السورية خاصة والعربية عامَّة. غائب لا أدري لماذا: هل هو جهل؟ إذا كان كذَلكَ فنحن أمام أعظم مصيبة يمكم تخيلها، لأن الجامعة هي تعلم الناس التفكير والتخطيط والمنهجية والاستراتيجيا... ومع ذَلكَ تجهل البداهات أو ما يقترب من البداهات في كل ذَلكَ، فماذا تعمل إذن وكيف كيف تعلم الطلاب كل ذَلكَ؟ إنها مفارقة تكسر الرأس بالصداع.

الاحتمال وارد ولا أستبعده. ولٰكنَّ لا بُدَّ أن هناك عوامل أخرى لا تقل خطورة وفظاعة عن هٰذا العامل، كأن يكون هٰذا التغييب قرار سياسي على سبيل المثال. إنه لا يقل خطورة وشناعة عن العامل الأول.

لا أريد أن أطيل في الاحتمالات فإنها كلها ترتد إلى هذين الاحتمالين. أريد أن أصرَّ على ضرورة البدء فالوقت كالسيف، إن لم نقطعه فسيقطعنا بكل تأكيد.

الفصل الثاني

هٰذا قانون

تدمير الجامعات لا تنظيمها

كتب هٰذا الفصل في عام ٢٠٠٦ على قسمين
القسم الأول قبل صدور قانون تنظيم الجامعات
القسم الثاني بعد صدور قانون تنظيم الجامعات
ونشرا كلاهما في الصحافة وبعض مواقع النت.

سنبدأ بالخاتمة ونقول: إذا كانت هٰذه مقدِّمة إصلاح الجامعات فإنَّنا نسأل الله أن يجيرنا من نتائجها...

منذ نحو خمس عشرة سنة ونحن نسمع أنَّ قانون تنظيم الجامعات سيصدر بعد شهر، بعد أيام، بَيْنَ عشية وضحاها... العبارات ذاتها ما زالت تتكرر منذ نحو خمس عشرة سنة.

قبل أن يصدر قانون تنظيم الجامعات[1]

أقر مجلس الوزراء أخيراً مشروع قانون تنظيم الجامعات بعد سنين من الأخذ والردِّ، وقرأنا تصريحات السيد وزير التعليم العالي التي كشف فيها بعض جوانب هٰذا القانون الذي وضعه وناقشه، فيما يفترض أساتذة جامعيون، قبل عرضه على السلطات التَّنفيذية والتشريعية لتناقشه وتقرّه.

وفي حقيقة الأمر اطلعنا منذ سنوات على مسودة هٰذا القانون، وقد كتب بعض الزملاء تعليقات عليه تراوحت ما بَيْنَ الشَّرح والتبيان وقليل من المناقشة أَو النقد.

النُّسخة الأخيرة من هٰذا القانون لا نعرف عنها شيئاً سوى بعض التَّصريحات التي أدلى بها وزير التعليم العالي بَيْنَ الفترة والأخرى، ومنها ما صرَّح به إثر إقرار مجلس الوزراء لمشروع هٰذا القانون.

---

١ . هذا القسم الأول الذي كتب قبل صدور قانون تنظيم الجامعا.

سنترك الجانب المالي لأنَّ المسؤولين الماليين يقولون دائماً إنَّ أمر حدِّ الراتب وسقفه... منوطٌ بوزارة الماليَّة. ولذلك نترك لوزارة المالية أمر الرَّاتب ونرى ماذا سيكون. ولٰكنَّ قانون تنظيم الجامعات ليس هو حد الرَّاتب وسقفه وكفايته فقط، إنَّهُ أكثر من ذٰلكَ بكثير، وكثير من ذٰلكَ أمور خطيرةٌ وخطيرةٌ جدًّا لا يجوز التساهل في شأنها واختزالها بالراتب الذي هو مسألة جدُّ مهمةٍ وضروريَّةٍ وحاسمةٍ أيضاً. وقد كتبت في كثيرٍ من هٰذه المشكلات وناقشتها بتوسع في مقالات نشرت في صحفنا المحليَّة[٢].

الإيجابيَّة الأساسيَّة التي تضمَّنها هٰذا القانون، حسبما أشار السيد الوزير هي الاستقلالية التي منحت للجامعات والكليات بما يتيح حريَّة الحركة والعمل، ولكنَّنا لا ندري إن كان هٰذا القانون قد وضع الآليات التي تمارس فيها هٰذه الاستقلاليَّة وحدودها وضوابطها فلا تقع الجامعات والكليات في مشكلات البيروقراطية والروتين والمحسوبيات والمواقف الشَّخصيَّة وغير ذٰلكَ كثير من المشكلات التي يجب أن ينتبه لها قانون تنظيم الجامعات ويراعيها في الأحكام والآليات والقوانين التي تحد من الخطأ والممارسات غير المسؤولة... وإن كنت لا أحسن الظَّن في أنهم أحسنوا التصرف والقوننة.

فإذا ما تركنا الجانب المالي والميزة الإيجابيَّة في القانون وجدنا أنفسنا أمام أكثر من نقطة تستحقُّ أن تثار وتناقش، على الأقل منها ما علمنا من تصريح السيد وزير التعليم العالي. ونحن نتَّكئ على هٰذا التَّصريح لأنَّنا، كما أشرنا، لا نعرف شيئاً هٰذا المشروع الذي يخصنا نحن الأساتذة الجامعيون الذين يفترض بنا

٢ . هٰذه المقالات في فصول هٰذا الكتاب.

أن نكون مرجعاً لسنِّ القوانين ومشاريع القوانين لكلِّ الاختصاصات، وهٰذا ما يحدث غالباً، فلماذا لا نعرف شيئاً عن مشروع القانون الذي يخصنا؟

هٰذه هي المسألة الأولى والأساسية جدًّا التي يجب إثارتها والحديث فيها، فلماذا لم نُطْلَع على هٰذا المشروع؟

لا أدري ماذا سيكون الردُّ، ولٰكن أتوقع أن تثار مسألة أن الجامعات والنقابة استفتت الأساتذة في الاقتراحات التي يرونها لوضع هٰذا المشروع. هٰذا صحيح، ولٰكن عندما صدرت المسودة منذ سنوات لم نجد فيها شيئاً من هٰذه الاقتراحات. وكأن الذين أخذوا الاقتراحات منَّا أخذوها ليأخذوا بأيِّ شيءٍ غيرها، أَو ليستبعدوها من مشروع القانون، بل الطَّريف هو أنَّ ما تخوَّف منه الأساتذة وأبدوا تحفظاً عليه هو الذي أُخذ به!!!

النُّقطة الأساسيَّة والخطيرة التي أثارها تصريح الدكتور **مرتضى** وزير التعليم العالي في مشروع هٰذا القانون هي مراقبة دوام أعضاء الهيئة التَّدريسية، أي سيكلُّف موظفٌ ما بتتبع الأساتذة في قاعات الدرس والمخابر والمكاتب ليسجل حضورهم وغيابهم، ويصبح الأساتذة الجامعيون خاضعين لسلطان مراقب الدوام، ويصبح جزءٌ من الهمِّ الجديد للأساتذة هو استرضاء هؤلاء الموظفين والتودُّد لهم وطلب الإذن منهم عند كلِّ تحرك أَو تنقل أَو غياب أو غير ذٰلكَ... ويصبح سيد الأستاذ الجامعي هو السَّيد الموظف الذي مهمته مراقبة الدوام.

قد يوجد من يقول: لن يكون الأمر على هٰذا النحو، ولا بُدَّ أنَّ هناك تعليمات أَو إجراءات احترازيَّة. ونردُّ على ذٰلكَ فنقول: انظروا في الجامعات

السورية[٣] التي تطبق مراقبة الدوام كيف أنَّ السيد مراقب الدوام يكاد يحقِّق مع الأساتذة ويحاسبهم على غيابهم عن هٰذه المحاضر أَو تلك.

هٰذه سابقة لا مثيل في جامعات العالم قاطبة، وكثير من الأساتذة الجامعيين درَّسوا في الخارج ويعرفون أنَّ شيئاً من هٰذا القبيل غير موجودٍ في أيِّ جامعة من جامعات العالم. فلماذا الإصرار على تحويل الأساتذة الجامعيين إلى موظفين وكل جامعات العالم وحكوماتها وشعوبها تتعامل معهم على أنهم علماء؟! ولماذا هٰذا التَّقزيم لأعلى الشَّهادات العلميَّة؟!

المسألة الثانية التي تجب الإشارة إليها تتعلق بالراتب فيما يخص أساس التَّعيين وليس في الحدِّ والسقف، وهي مشكلة موجودة في قانون التَّعيينات ذاته، فعندما يرفع أساس التَّعيين لا يؤخذ القدم بعين النظر، ولذٰلك تتحول سنوات الخبرة كلها إلى هباءٍ منثورٍ لا قيمة له ولا معنى، فمن تمَّ تعينه على أساس التَّعيين السابق يكون راتبه مماثلاً أَو مقارباً جدًّا لمن تمَّ تعينه بعد سنوات على أساس التَّعيين الجديد، وثَمَّةَ الكثير من الأمثلة والشَّواهد على ذٰلكَ ولنفتح أي سجل رواتب للأساتذة في أيِّ جامعة من الجامعات لنجد الكثير من الشَّواهد. وهٰذه أيضاً مسألة يجب أن تؤخذ بعين النظر لأنَّها مفارقة كبيرة.

مسألةٌ أخرى تتعلق بالجانب المالي وهو الحوافز والأجور التي يمكن تسميتها بالأجور الإضافية المرتبطة بالأعمال العلمية والبحثيَّة.

هٰذه المسألة التي هي إضافة إلى قانون تنظيم الجامعات مسألةٌ مهمةٌ في حقيقة الأمر. ولٰكنَّ ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنَّ هٰذه المسألة كانت موجودة

٣ . لا أعلم أن هناك جامعة في العالم تراقب دوام الأستاذ الجامعي، هناك عمل مطلوب منه هو أساس الدوام.

في إطار البحث العلمي، ولقد وجدنا في الممارسات السَّابقة الكثير من التعطيل والعرقلة ومنع الأساتذة من البحث لأنَّ القانون كان كثير الثَّغرات التي تتيح التدخل والمنع والإعاقة والعرقلة، وكل ذَلكَ كان يحدث بدوافع شخصيَّة ولٰكن تحت ستار إمَّا العلمية أَو القانون.

ناهيك فوق ذَلكَ أنَّ البحث العلمي هٰذا كان فيما يبدو محصوراً بالكليات العلميَّة وحدها دون سائر الكليات النظريَّة التي لم تعرف ما هو البحث العلمي ولم تعرف كيف تتعامل معه، ناهيك فوق ذلك أيضاً أنَّ مخصَّصات البحث العلمي لأبحاث الكليات العمليَّة تزيد زيادةً هائلةً على المخصَّصة لأبحاث الكليَّات النظريَّة. وفي هٰذا ما يتطلَّب لا التوضيح وحسب بل إعادة النظر في الآليات لأنَّ الكل أساتذة جامعيون. ندرك الفروق والاحتياجات والأهمية ولٰكن لا يجوز أن يكون التمييز مجحفاً إلى درجة تتضمن الإساءة.

هٰذه مسألة تجدر مراعاتها في القوانين والتشريعات التي تحدد العلاقات بَيْنَ الأساتذة والأقسام وإدارات البحث العلمي، ولا يجوز أن يترك شيءٌ للاجتهادات الشَّخصية لأننا حَتَّى الآن لم تتكرَّس لدينا تقاليد أكاديمية ولا قواعد التعامل ولا ضوابطها... والواقع هو الذي يقول ذَلكَ وليس الظَّنُّ ولا التخمين.

لندخل الآن في بعض تفاصيل بعد صدور القانون[٤]. المشكلة الأساسيَّة في قانون تنظيم الجامعات كانت راتب الأستاذ الجامعي المتدني، بل المتدني جدًّا... ولٰكنَّ قانون تنظيم الجامعات ليس لتحديد راتب الأستاذ الجامعي وحسب كما أشرنا، إنَّهُ أمورٌ أخرى لا تقلُّ خطورةً عن الراتب. ومشروع القانون

٤ . هذا القسم الذي كتب ونشر إثر صدور قانون تنظيم الجامعات في ٢٠٠٦.

الجديد ليس فيه من جديد يحمد على مختلف المستويات، بل لقد انطوى على تقهقر وتراجعٍ كبيرين، بل أضيف إلى ذلكَ أنَّهُ أضاف ما سيؤدِّي إلى تدمير العمل العلمي والأكاديمي في الجامعات. وأبَيِّنُ ذلكَ من خلال النِّقاط الرئيسية التالية:

الراتب

أولى الطرائف وأكثرها غرابة وإدهاشاً هي أنَّ تحسين راتب الأستاذ الجامعي كان بتخفيض راتبه التفرغي من ٢٠٠% إلى ١٠٠% من راتبه الأصلي. فأي منطق يمكن أن يستوعب ذلكَ أو يفهمه؟ وإذا كان هٰذا التخفيض من ٢٠٠% إلى ١٠٠% سيؤدِّي إلى رفع راتبه فكم إذن يقبض الأستاذ من هٰذه الـ ٢٠٠%؟ لا شكَّ في أنَّهُ أقل بكثير جدًّا من ١٠٠% حَتَّى تحدث المسؤولون بثقة عن أنَّ هٰذا التَّخفيض سيرفع الراتب ويحسن مستوى الأستاذ الجامعي المعيشي!!

الطَّريف المرتبط بذلكَ أنَّ القانون أعيد أكثر من مرَّة للدراسة من أجل رفع مستوى دخل الأستاذ الجامعي وإعادة النظر في مسألة الـ ١٠٠%، ومع ذلكَ يعود كلُّ مرَّة من دون أيِّ تعديل ويخرج علينا السيد الوزير بأنَّ القانون حقَّق تقدُّماً كبيراً في رفع دخل الأستاذ الجامعي.

المشكلة الأكبر من ذلكَ هي أنَّ هذا الارتفاع في راتب الأستاذ الجامعي بعد هٰذه التفاؤلات سيتراوح ما بَيْنَ ثلاثة آلاف وخمسة آلاف ليرة فقط، وهي زيادة لا تستحقُّ أيَّ فرح أَو سرور، وخاصَّة إذا ما ربطناها بمستجدات قانون تنظيم الجامعات. ناهيك عن أنَّها في المحصلة لا تفترق كثيراً عن راتب أيِّ موظف على الثانوية أو معهد متوسط عُيِّن في فترةٍ موازيةٍ لتعيين الأستاذ الجامعيِّ، أَو

آخر من جيل الأستاذ الجامعي توظف على الشهادة الثانوية أَو الإجازة. ولن أتحدث عن القطاع الخاص لأنَّهُ لا مجال للمقارنة.

كانت الذريعة التي ظللنا نسمعها طيلة عشرين سنة مضت أَو أكثر هي أنَّ الدَّولة لا تريد أن يكون هناك فرقٌ كبيرٌ في الرَّاتب بَيْنَ شرائح المجتمع. وهٰذه ليست حجَّةً بل زعماً لأنَّ كلَّ دول العالم بما فيها الاشتراكية سابقاً، تقيم للأستاذ الجامعي قيمةً ماديَّةً ومعنويَّةً مختلفةً عن بقية شرائح المجتمع، وتعلو على مختلف الشرائح علواً واضحاً أو كبيراً... وبقيت سوريا وحدها تغرد خارج السرب. ولا أريد أن أطيل في الشَّرح والتَّفصيل سوى أن أقول إنَّ هٰذا الفرق بَيْنَ دخل الأستاذ الجامعي/ الباحث/ العالم... هو ثمن الخبرة المدخرة طيلة سنوات الدراسة، علماً أنَّ كثيراً من دول العالم تخصِّص لطالب الدِّراسات العليا دخلاً كافياً حَتَّى ولو كان دارساً حرًّا.

مما لا بدَّ من الإشارة إليه هنا هو أنَّ الناس تظنُّ أنَّ راتب الأستاذ الجامعي مع التفرغ راتب كبير، وهٰذا ظنٌّ خاطئ لأنَّ راتب الأستاذ الجامعي لا يفترق إلا قليلاً جدًّا عن راتب أيِّ موظَّفٍ على الشَّهادة الثَّانوية أَو الإجازة الجامعيَّة.

المكافآت والحوافز

الجديد الخطير في قانون تنظيم الجامعات هو ما سُمِّي المكافآت والحوافز التَّشجيعيَّة. وعلى هٰذه المكافآت والحوافز يعوِّل واضعوا القانون ومناقشوه من أجل رفع دخل الأستاذ الجامعي. هٰذه الإضافة جيِّدة، ورُبَّما ضرورية، ورُبَّما تكون سبقاً مهماً، ولٰكن فقط:

أولاً: إذا كانت مبنيةً على قاعدةٍ قانونيَّةٍ سليمةٍ.

ثانياً: وإذا كانت بقية الأمور تسير سيراً سويًّا سليماً.

ثالثاً: وإذا كان دخل الأستاذ الجامعي كافياً من دون هٰذه الحوافز.

ولٰكن لننتبه إلى أنَّ اسمها حوافز ومكافآت، هٰذا يعني أنَّها مستقلَّةٌ عن دخل الأستاذ الجامعي، ولا يجوز أن يبنى عليها بالظنِّ، لأنَّ هذه المكافآت والحوافز:

أولاً: غير مضمونةٍ من جهةٍ أولى.

ثانياً: غير محدَّدةٍ على أساس تكافؤ الفرص بَيْنَ الأساتذة في الاختصاص الواحد.

ثالثاً: عدم وجود فرصٍ أو مجالات متكافئةٍ بَيْنَ الاختصاصات.

رابعاً: لا يوجد قواعد أَو قوانين ناظمة لآلية الاجتهاد الذي يستدعي المكافأة.

الحقيقة أنَّ كلَّ هٰذا غير متوافر ولا مأخوذٍ بعين النَّظر ولا الحسبان على الإطلاق، فلا توجد قاعدةٌ قانونيَّةٌ تضمن أيًّا من ذٰلكَ، وليس الدخل كافياً من جهة ثانيةٍ، ولا الفرص متكافئة بَيْنَ الأساتذة ولا الاختصاصات. وهٰذا ما سيؤدِّي إلى مشكلات كبرى بَيْنَ الأساتذة وفي آليات العمل الجامعي والعلمي من أجل احتكار المكافآت والحوافز والفوز بأكبر قدر منها من جهة، ومعاقبة آخرين لأسباب شخصية أَو حرمانهم من الحصول على هٰذه المكافآت والحوافز لأسباب شخصيَّة أيضاً... أي إنَّ الجامعات ستتحوَّل إلى (شلل) وجماعات ورُبَّما

عصابات، من يسير في ركابها يكسب ومن لا يتوافق معها سيبقى منزوياً حزيناً، لا يلتفت أحدٌ إليه أَو يتذكره في خير (ما يستدعي المكافأة).

ظاهرة الشللية موجودةٌ في الجامعات قبل المكافآت، فكيف سيكون الأمر بوجود المكافآت والحوافز التي لا أساس لها ولا ضابط سوى المعايير الشَّخصيَّة والعلاقات الشخصيَّة بَيْنَ أعضاء الهيئة التدريسية في القسم أَو الكليَّة؟؟!

المسألة خطيرةٌ وليست سهلةً أبداً، يجب أن نستفيد من تجارب جامعات العالم في هٰذا المجال، ورُبَّما تكون كلُّ جامعات العالم قد حلَّت مثل هٰذه المشكلة. وأظنُّ أنَّ الحلَّ يمكن أن يكمن في النِّقاط التَّالية:

أولاً: أتمنى أنَّ تلغى هٰذه المكافآت والحوافز كما الأمر في معظم جامعات العالم.

ثانياً: أن تزيد الرواتب بحيث تكون كافيةً ومانعةً للتناحر على المكاسب.

ثالثاً: أن لا يترك الأمر للتَّقديرات الشَّخصية والعلاقات الشَّخصية.

رابعاً: أن تكون هناك برامج عمل ملزمة للجميع، وموزعة توزيعاً متكافئاً وموازياً للخبرة والاختصاص.

خامساً: إلغاء فكرة الشَّراكة في الكتب والأبحاث لأنَّها ستجعل الأساتذة الجدد عرضة لابتزاز بعض الأساتذة القدامى، وموضع استغلالهم.

راتب التعيين

مشكلة راتب التَّعيين مشكلةٌ لا أدري أين هي موجودةٌ في غير جامعاتنا في العالم. لن أطيل الشرح فيها وحسبي أن أتساءل: بأيِّ حقٍّ وبأي قانون وبأيِّ عقل يمكن أن أستوعب أن يُعَيَّنَ الدكتور الجديد براتب مساوٍ لراتب دكتور

مضى على تعينه عشر سنوات على كلِّ ما فيها ترفيعات مالية، وقِدمٍ وظيفيٍّ، وخبرة ولو نظريَّة فقط؟

لا يوجد في العالم كلِّه مثل هٰذا الخلل، ولا في قطاع خاصٍّ ولا عامٍّ ولا في أيِّ مهنة أَو اختصاص... فكيف استوى ذَلكَ مع وزارتنا المالية أَو التعليمية؟ أنا لست أدري.

مهما كانت الشروحات، ومهما كانت التسويغات فإنَّها غير كافيةٍ للإقناع بأن يستوي من يعيَّن اليوم مع من تمَّ تعينه قبل عشر سنوات أَو أكثر أو أقل بقليل. وهو على أيِّ حال أمرٌ يتساوى مع تحويل سنوات الفرق في الدراسة إلى زمن مهمل من ناحية الفرق في الراتب بَيْنَ المهني بمعهد أَو المجاز من جهة والدكتور من جهة أخرى.

الأبحاث

مما فتح القانون الجديد الباب له هو التقدير على حسب الجهد، ولم ندر ما هو الجهد المقصود الذي سيتمُّ تقويم الأساتذة عليه، لأنَّ القانون لم يحدد ذَلكَ، كل ما أشار إليه أنَّهُ سيتم تقوم الأساتذة ورُبَّما تصنيفهم حسب الجهد والاجتهاد والتفوق... وأشياء من هٰذا القبيل. حَتَّى خُيِّل لي أنَّ القانون الجديد سيفرض على الدكاترة الدخول في امتحانات فصلية أَو مذاكرات أو دورات شهريَّة.

رُبَّما يكون المقصود مدى ما ينجزه الأستاذ من أبحاث، وأغلب الظنِّ أنَّ هٰذا هو المقصود إذ ثَمَّةَ ما يشير إلى ذَلكَ.

فإذا كان هٰذا هو المقصود فإنَّهُ للأسف اقتراحٌ غير موفق أبداً، ولم يستفد أبداً من التجربة المخفقة في البحث العلمي في جامعاتنا. فقد شهد البحث

العلمي بسبب آلياته الخاطئة الكثير من الإعاقة والعرقلة والحجب والمنع والمنح بناء على مواقف شخصيَّة لا علاقة لها بالعلم أبداً. فكيف يمكن أن يكون عليه الحال مع الوضع الجديد الذي جعل هٰذا الاجتهاد جزءاً من لقمة العيش والترفيع والتقدير...؟

فإذا تركنا ذَلكَ جانباً وجدنا أنَّ الأبحاث التي يقوم بها الأساتذة لا تقدم ولا تؤخر، ولا تنشر، وإنَّما ترمى في الأدراج أَو على الرُّفوف. فلا يستفيد الأستاذ إلا بضع ليرات ومزيداً من الخيبة والإحباط بسبب التعامل مع بحثه وكأَنَّهُ ورقة لُفَّت بها سندويشة.

يجب وضع آليات عمل وبرامج وخطط تسير عليها الأقسام والكليَّات، كما يجب إخراج البحث العلمي من معادلة الراتب وحَتَّى المكانة العلمية والتصنيف العلمي، لأنَّ البحث جزءٌ أساسيٌّ من عمل الأستاذ الجامعي وليس تطوعاً، والمشكلة في جامعاتنا أنَّها لا تقوم على برامج عمل تضع الأساتذة أمام مسؤولياتهم البحثيَّة والعلمية. وهٰذه المعادلة ليست معقدة أبداً حَتَّى نقف تائهين حائرين عاجزين عن التعامل معها وحلها.

الدوام

عندما صرح السيد وزير التعليم العالي بما أضافه القانون الجديد من إلزام بالدوام بـ٣٦ ساعة أسبوعية، ومراقبة دوام الأساتذة الجامعيين ذهل الأساتذة من طريقة عرض الفكرة، وذهل المثقفون فراحوا يتندرون بالأساتذة الجامعيين.

هٰذه الفكرة غريبة عن الوسط الجامعي، وعن التفكير الجامعي في العالم كله. لأنَّ الفكرة كما بدا من عرضها ستضع الأستاذ الجامعي تحت رحمة موظف يترصد حضوره وغيابه، وخروجه من المكتب إلى المخبر ورُبَّما المغاسل والحمامات.

وسيضطر الأستاذ الجامعي مراجعة هٰذا الموظف لأخذ الإذن بالذهاب إلى المغاسل حَتَّى لا يسجله غائباً. وأكَّد السيد وزير التعليم العالي جدية هٰذا السلوك بالتهديد الصريح إذ قال: «ومن لا يريد بإمكانه أن يطلب إعفاءه من التَّفرغ»، أي أن يصير راتبه أقل من راتب سائق عميد الكلية المعيَّن على أساس أنَّهُ لا يحمل أي شهادة إلا شهادة السواقة.

أيعقل أن يكون هٰذا هو الحال؟

الأسئلة التي فرضت ذاتها على الفور: ماذا يفعل الدكتور بهٰذا الدوام؟ وأين يجلس؟ ومن أجل ماذا يقضي وقته كله في مكتبه؟ إذا كان المقصود التدرب على شرب المتة والنرجيلة فبإمكانه أن يفعل ذٰلكَ في البيت. أما إذا كان المقصود الإقامة الجبرية فليس الأستاذ الجامعي متهماً، ولا مذنباً.

الحقيقة أننا نريد أن نعرف لماذا؟

كل الاحتمالات واردة إلا البحث العلمي، لأنَّ المكاتب لا تسمح بذٰلكَ أبداً، ففي كلِّ مكتب طاولتان أو ثلاث يتناوب عليها ما لا يقل عن خمسة أَو ستة دكاترة. فماذا سيحدث إذا أقام الجميع في المكاتب؟

وفوق ذٰلكَ لا يوجد في مكتب أعضاء هيئة تدريسية مكتبة ولا حَتَّى كتاب، ولا حاسوب، ولا إنترنت بالضرروة... ولا يختلف أمر المخابر في قصورها وعجزها عن استيعاب متطلبات البحث عن حال المكاتب.

أنا لست ضدَّ أن يداوم الأستاذ ٣٦ ساعة ولا حَتَّى أكثر، ولٰكن لا بُدَّ من مشاريع عمل، ومن بنية تحتية كافية، وخطط تسير عليها الجامعة... أما أن يكون الدوام هكذا من أجل الدَّوام فإنَّها فكرة في أدنى حدودها مضحكة وعبثية.

هذه بعض أهم الأفكار التي وجبت مناقشتها في قانون تنظيم الجامعات، وثَمَّةَ أفكار أخرى تستحقُّ المناقشة، بل تجب مناقشتها لأنَّها لا تقل خطورة عن هذه المشكلات يقف على رأسها آلية المناصب الإدارية الخاطئة التي ستوقع الأساتذة ببعضهم، وكذلكَ مسألة الكتاب الجامعي الذي لم نعرف حَتَّى الآن كيف نحلها مع وضوح الحل.

الفصل الثالث

الكتاب الجامعي

مقبرة التعليم العالي

نشر هٰذا الفصل في جريدة تشرين السورية

في أوائل عام ٢٠٠٤

وعنه تناقلته بعض مواقع الإنترنت

جامعاتٌ كثيرةٌ في العالم، بل جامعاتٌ كثيرةٌ في كلِّ بلدٍ من بلدان العالم... ولكنَّ الجامعات السوريَّة وحدها في العالم هي الَّتي تعتمد شيئاً اسمه الكتاب الجامعي.

رُبَّما تبدو العبارة عاديَّة، ويبدو الاستثناء غير استثنائيٍّ بِقَدْرِ ما يوحي به سياق الكلام، ولا بأقل منه بكثير. فما الذي يدعو إِلَى هٰذا الاستغراب والتعجُّب وكلُّ جامعات العالم تعتمد الكتاب الجامعي... وإذا لم تعتمد الجامعات الكتب فما الذي تعتمده؟!!

هٰذا صحيحٌ. ولكنَّ الفرق شاسعٌ بَيْنَ الكتاب الجامعي في سوريا والكتاب الجامعي في كلِّ جامعات العالم. ولذلك يستحقُّ الأمر بعض التوضيح.

لا شكَّ في أنَّ هناك بعض الاستثناءات، والاستثناءات دائماً هي الندرة، وهي ما لا يقاس عليه لأنَّ القياس على العموم لا على الخصوص، والعموم هو أنَّ الأستاذ الجامعي في جامعات العالم كلِّها هو الذي يقرِّرُ في مقرره على طلابه المراجعَ الَّتي يراها مناسبة أو بالمعنى الأصح المراجع التي يرى هو أنَّها تغطي مفردات المقرر؛ أساسياته، أولياته، ما لا يستغنى عنه منها، ما يستحسن منها، نماذج... وهٰذه المفردات هي الَّتي يقررها هٰذا الأستاذ ذاته أيضاً وفق ضوابط منهجيَّةٍ معيَّنةٍ وبما صار به أستاذاً جامعيًّا. وكيف يمكن أن يصير المرء أستاذا جامعيًّا إلا بعد الحصول على الماجستير ثُمَّ الدكتوراه؛ الَّتي يفترض أَنَّهُ نالها ببحثٍ علمي منهجيٍّ جادٍّ أثبت به أَنَّهُ يستحقُّ لقباً علميًّا راقياً هو أعلى المراتب

العلمية، أو أعلى الشهادات العلميَّة، اسمه الدكتوراه...؟! وليس ذنب الدكتوراه أن ينالها شخصٌ غير كفءٍ لها أَو بطريقة ملتوية وفاسدة... ولهٰذا أمر محتمل منطقيًّا، وصار محتملاً واقعيًّا بكثرة... وواقعاً بوفرة، وبكميات تجارية، وفي بلدان العالم كلِّها لا في سوريا والعالم العربي وحده... ولٰكنَّ العالم العربي عامة يحظى بالنَّصيب الأوفر من هٰذه البضاعة.

الأستاذ الجامعي إذن، في كلِّ جامعات العالم، هو الذي يختار المراجع الَّتي يراها مناسبة، وهي مراجع وليست كتباً مقررة أَو كتاباً مقرراً. وفوق ذٰلكَ هي قابلة للتغيير كلاًّ أَو بعضاً من عام إِلَى عامٍ، ولا يحتاج الأستاذ الجامعي إِلَى كومة من القرارات والموافقات كي يغير أَو يبدل في المراجع بَيْنَ العام والعام. وإن احتاج إلى شيء من الإجراءات فأكثر ما يحتاج إليه هو أن يُعْلِمَ عمادة الكلية أو رئاسة الجامعة بكتاب خطيٍّ أنَّهُ قرَّر على طلابه في هٰذا المقرر أو ذاك هٰذا الكتاب وذاك، وليس هٰذا الإجراء عامًّا وإنما هو في بعضٍ قليلٍ من الجامعات والدول وليس فيها كلها. أمَّا ما يقترحه الأستاذ الجامعي على طلابه من مراجع للاطلاع والاستزادة والمتابعة فهو أمر لا يحتاج إلى أيِّ إجراء لأنَّ ما يقوم به هنا هو محض اقتراح لا تقرير.

وفوق ذٰلكَ كلِّه، وإلى جانبه، من الحقِّ الطبيعي غير المكتسب للأستاذ الجامعي أن يقرِّر على طلابه كتاباً له أَو كتباً، أَو لغيره... من دون أن تلاحقه لعنات التَّقارير أَو أصابع الاتهام بالتِّجارة أَو الاتجار أَو التمكسب من كتابه، أَو على حساب طلابه... بل لعَلَّ الأصل هو أن يقرِّر عليهم كتبه هو والفرع هو أن يقرر كتب غيره. وعلى أيِّ حالٍ فإنَّ ذٰلكَ مرتبط بتقدير الأستاذ.

هٰذا كلُّه في كلِّ جامعات العالم، أمَّا الجامعات السوريَّة، وهي شبه جامعة واحدة، فتغرِّد خارج السِّرب وتنفرد في تغريدها عن تآلف الجوقة وانسجامها.

كانت الجامعات السُّوريَّة تسير مع جميع الجامعات في صوابها حَتَّى ظهور ما سمِّي بالكتاب الجامعي فانفردت عن الإجماع في ركن مستقل.

كان الكتاب الجامعي في بدايته إنجازاً رُبَّما متميزاً؛ رُبَّما كان ذلك لأنَّهُ كان خطوة جديدة، نادرة، فريدة... ورُبَّما لأنَّهُ أتى ردًّا على بعض المشكلات، ورُبَّما لأنَّهُ صار متوافراً للطلبة بأمان وبسعر رمزيٍّ حينها، ورُبَّما لغير ذلك أيضاً... ورُبَّما كان ضرورة من ضرورات التَّوجُّه الاشتراكي للدولة فاحتاز كلَّ المسوغات والمشروعية بغضِّ النَّظر عن مدى صوابه أَو خطئه... ولكنَّهُ سرعان ما انكشف قصوره وانكشفت عيوبه الكثيرة جدًّا الَّتي تفوق بل تتجاوز كلَّ محاسنه في مفاصل جد كثيرة، ورُبَّما يقف على رأس هٰذه المشكلات قانون الكتاب الجامعي ذاته، وما آلت إليه العلاقة من سوء وتردٍّ بَيْنَ الأساتذة الجامعيين، ناهيك عن الآثار الَّتي خلفها مفهوم الكتاب الجامعي في نفوس الطلبة أوَّلاً وفي نفوس الأساتذة ثانياً... وهٰذا كُلُّه مِمَّا لَمَسَهُ الأساتذة الجامعيون بعد أقلِّ من ثلاث سنوات من تطبيق قانون الكتاب الجامعي... رُبَّما اعترض بعضهم حينها، ولكنَّ صوتهم إمَّا ظلَّ خائفًاً أو خافتاً أَو صامتاً. وصارت الأمور تزداد سوءاً، والنَّتائج السَّلبية تزداد تراكماً، وخاصَّة مع الجيل الجديد من الأساتذة الجامعيين... وهي وإن لم تصل إِلَى طريقٍ مسدودٍ فقد وصلت وأوصلت إِلَى ما هو أخطر من ذَلكَ بكثير.

في النتائج السيئة

أولى عيوب الكتاب الجامعي أَنَّهُ صار مثل التابو من جوانب مختلفة ومتعددة. فالكتاب الجامعي الذي أُلِّفَ في نهاية السَّبعينات مازال يدرَّس هو ذاته حَتَّى يومنا هٰذا من دون أيِّ تعديل أَو إضافة أَو تغيير، على الرَّغْمِ من أنَّ ثَمَّةَ الكثير من المطالبات والتَّعميمات الَّتي تدعو إِلَى تجديد الكتاب الجامعي كلَّ خمس سنوات على الأقل وكلَّ سنتين على الأكثر، وعلى الرَّغْمِ من تشديد قانون الكتاب الجامعي ذاته على ضرورة تغيير الكتاب... ولكنَّ هٰذه الدعوات ذاتها مقترنةٌ بقانون الكتاب الجامعي الذي يحول بمواده الأُخْرى دون تحقيق ذٰلكَ. وبذٰلكَ صار الأساتذة يدرِّسون الكتب الَّتي دَرَسُوها عندما كانوا طلاباً، وصار الطلاب يتعلمون مفاهيم واصطلاحات ومعارف إمَّا أكل الزمان عليها وشرب... وإما باتت مفارقة لمفردات المقرر ذاته؛ فكتاب الفلسفة المعاصرة على سبيل المثال بات الآن من مخلفات القرن العشرين، وقد نشأت مدارس واتجاهات كثيرة تجاوزت كل ما يُدَرَّس تحت عنوان الفلسفة المعاصرة. وكذٰلكَ الأمر في المقررات الأُخْرى من دون تسمية لأنَّ الحكم يمكن أن يصحَّ على أيِّ مقرر في معظم الكليات والاختصاصات.

قَدْ يعترض بعضهم، كما يقول المنافقون من المسؤولين، بأنَّ من حقِّ أستاذ المقرر أن يخرج عن الكتاب، والقانون فعلاً يقول بجواز خروجه بمقدار عشرين بالمئة عن الكتاب. هٰذا الكلام صحيحٌ نظريًّا، ولكنَّهُ ممتنعٌ واقعيًّا، لأنَّ أيَّ خروج للأستاذ عن الكتاب مرتهن بالنِّضال الطلابي الذي يجاهد بكلِّ أسلحته لإلزام الأستاذ بالمقرر، فلا يكاد بعضهم يعطي محاضرة من خارج الكتاب الجامعي المقدس حَتَّى تلاحقه التقارير والمساءلات الَّتي تجعله في قفص الاتهام والإدانة...

لا شكَّ في أنَّ الطلاب مخطئون، وعاجزون عن تقدير مصلحتهم إذ يقومون بهٰذه الاحتجاجات، ناهيك عن كونهم يقعون في هٰذه الممارسات تحت تأثير أَو ضغوط بعض الأساتذة من حاملي الغيرة الرعناء أَو الحقد والعقد، أَو تحت ميولهم تجاه هٰذا الأستاذ أَو ذاك في بعض الأحيان... ولٰكنَّ هٰذه واحدة من ثمار الكتاب الجامعي الملزم للأستاذ الجامعي بعدم الخروج عنه.

هٰذه النُّقطة أدَّت إِلَى مثلبة ثالثة ورُبَّما تكون هي الأكثر خطورة في الأمر، وهي قولبة عقول الطلاب وتحديدها بما بَيْنَ دفتي الكتاب، وتحول الجامعة بذٰلكَ إِلَى مدرسة إعداديَّة، ورُبَّما أقل من ذٰلكَ. لأنَّ المدارس الثانويَّة تعلم الطلاب أنَّ الكتاب كله مطلوب حَتَّى ولو لم يدرس كله، أمَّا في المراحل السَّابقة على الثانوية فإنَّ الطلاب مرتهنون بما يأخذونه ويظلون مقيدين بالصفحة الَّتي يخبرهم المدرس أَنَّهُ توقف عندها... وطامتنا الكبرى أنَّ طالبنا الجامعي ارتكس في عقله وفكره وسلوكه إِلَى ما قبل المرحلة الثانويَّة فصرنا كثيراً ما نصعق بطلابنا وهم يسألوننا عن الصفحة الَّتي وصلنا عندها!! ويصعقون عقولنا أكثر عندما يسألوننا عن الصَّفحات المطلوبة في الامتحان، والصَّفحات الملغاة من الامتحان..!! ومن شديد الأسف والألم أنَّ هناك الكثير من الأساتذة الجامعيين الأجلاء يعملون على تكريس مثل هٰذه الاعتقادات الهدامة عندما يطالبون بقراءة صفحات محدَّدة من الكتب المقررة، ويحذفون صفحات محددة وكأنها كتل سرطانية يتبارون في استئصالها من الكتب الَّتي رُبَّما ألفوها هم ذاتهم، وقد شاهدت بعض الإعلانات لبعض الأساتذة الأجلاء تطالب الطلاب بقراءة صفحات محدودة من الكتاب؛ من الصفحة كذا إِلَى كذا، ومن كذا إِلَى كذا، وهكذا..!!! يخجل من مثل ذٰلكَ معلم في المرحلة الابتدائيَّة!

أسباب اللامبالاة

من الصَّعب معرفة الأسباب التي دفعت هؤلاء الأساتذة الأجلاء لمثل هٰذه السُّلوكات المدمِّرة؛ ولٰكن من باب التَّخمين والتَّوقُّع يمكننا القول إنَّنا أمام جملةٍ من الأسباب قد تكون مجتمعةً أو متفرقةً، ومن المؤكَّد أنَّها تختلف في اجتماعها وتفرقها ما بَيْنَ أستاذ وآخر. ولعلَّ من أبرز هذه الأسباب:

أولاً: الخوف من أن يقرروا على الطَّلاب الصَّفحات أو الفصول أو الفقرات التي لم يقوموا بتدريسها. وهٰذا الخوف ناجم غالباً عن الشكاوى والتقارير التي يكتبها الطلاب فيهم لأنهم قرروا ما لم يقوموا بتدريسه باجتهاد منهم أو بتحريض من أساتذة آخرين.

ثانياً: الظَّن الواهم والخاطئ أنهم ييسرون على الطلاب ويساعدونهم بتقليل المطلوب في الامتحان، وكأنَّ الطلاب طلاب مرحلة ثانوية أو إعدادية. وهٰذا وهمٌ يقع به بعض الأساتذة الأجلاء الذين لا يستطيعون تصور أنهم أساتذة جامعيون، فيتعاملون مع الطلاب الجامعيين تعاملهم مع الطلاب في المراحل الأولى، وهذه المشكلة نجدها غالباً عند الدكاترة الذين صاروا دكاترة في الجامعة من دون أن يكونوا طلاباً مداومين في الجامعة في أثناء دراستهم الجامعية.

ثالثاً: الاعتياد على ما وجدوه في التعليم الجامعي، وهٰذا الأمر غالباً ما نجده عند الدكاترة الجدد الذين تعلموا وتخرجوا في ظلِّ الكتاب الجامعي، وخاصَّة على أيدي الجيل الأخير من الأساتذة الجامعيين الذين راحوا يكرسون فكرة تقديس مفردات المقرر وعدم الخروج عليها.

رابعاً: الخوف من الخروج عن أسطر الكتاب بسبب ما تنص عليه قوانين الكتاب الجامعي من الالتزام بمفردات الكتاب وعدم الخروج عليه، وما يتبع ذَلكَ من خشية التَّعرُّض لاحتمالات المساءلة والمحاسبة.

خامساً: القصور المعرفي عند بعض الأساتذة الأجلاء الذين كان الكتاب الجامعي منقذاً لقصورهم وجهلهم فراحوا يقرؤون أو يحفظون المحاضرات من هٰذا اليتيم ويطالبون الطلاب بما يصلون عنده من صفحات ومحاضرات أو فصول. ومن هؤلاء فريق يتوسع فقط فيما يستطيع التوسع فيه من فصول الكتاب ويكتفي بها دون غيرها من الفصول، ولذلك يطالبون الطلاب بصفحات محدَّدة دون سواها لأنها هي الصفحات التي قاموا بتدريسها.

سادساً: اليأس والإحباط مما هو واقع أمرٌ يحتمل أن يكون أيضاً سبباً من أسباب اللامبالاة واللامسؤولية في تكليف الطلاب بصفحات محددة من الكتاب الجامعي دون سواها لخوض الامتحان فيها.

سابعاً: ومن الممكن أخيراً أن يكون سلوك بعض الأساتذة في تكليف الطلاب بصفحات محددة بهٰذه الطريقة هو أنَّهُم إنما يقومون بذَلكَ بوصفه ردَّ فعلٍ سلبيٍّ على ما هو واقع.

ارتبط بهٰذه المثلبة مثلبة أُخْرَى لا تقلُّ عنها خطورة، وهي أنَّ الأساتذة بفضل النضال الطلابي، صاروا ملزمين بألاَّ يضعوا أسئلة امتحانية لها صلة بالفصل أَو الفصول الَّتي لا تعطى من الكتاب الجامعي. ما يستطيع الأستاذ تدريسه، أو يتيحه له الوقت، هو فَقَطْ الذي يحقُّ له أن يسأل الطلاب عنه، وكأنَّنا فعلاً أمام امتحانات لطلاب المرحلة الإعداديَّة!! وهٰذا واقع فعلاً، لأنَّ

المصيبة أكبر من ذلكَ، فالسؤال الذي لا يوجد جوابه حرفيًّا في الكتاب هو خروج عن الكتاب الجامعي إذا اقتضى الأمر، ويعرض الأستاذ للمساءلة القانونيَّة...

في التأليف والتوزيع

رُبَّما، إن لم يكن من المؤكَّد، يكون قانون الكتاب الجامعي هو الذي يقف وراء هٰذه المعضلات، إلَى جانب عقبات ومعضلات أُخْرَى كبَّلت الأستاذ الجامعي، وحدَّت من طاقاته الخلاَّقة وقدراته على البحث والتأليف والتجديد. وقيَّدت كذلكَ عقل الطالب الجامعي وحصرته بَيْنَ ما سمي اصطلاحاً ودلالة بالكتاب اليتيم. ومن هٰذه العقبات:

أولاً: أولى هٰذه العقبات، وهي نقطة الافتراق عن جامعات العالم جلها إن تكن كلها، هي احتكار الجامعة نشر الكتاب الجامعي وبيعه وتوزيعه، علماً بأنَّ الجامعة لا توزع الكتب التي تنشرها إلا على طلاب الجامعة فقط، ورُبَّما على طلبة الكلية ذاتها أو القسم ذاته فقط.

ثانياً: الاحتكار الأبدي لحقوق الطباعة والنشر والتوزيع من دون أي حقوق للمؤلف في الطبعات التالية على الرَّغْمِ من أنَّ القانون ذاته يقول بعدم صلاحية الكتاب بعدم خمس سنوات. وفي هٰذا ما يؤدي إلى مشكلات أخرى أبرزها الحد من قدرات الأستاذ الجامعي على التجديد والتطوير في كتابه الأمر الذي يجعله لا يضع في كتابه إلا ما هو عام، تعليمي، تجميعي، مسروق، بعيد عن الخصوصيَّة بحيث لا يتأثر بفقدان حقوق التصرف فيه. وهٰذا ما سيؤدي إلى عقبة أخرى جديدة.

ثالثاً: تحول الكتاب من كتاب علمي إلى كتاب جامعي تعليمي. من كتاب فيه جهود متميزة، وخصوصيَّة، وتفرد... إلى كتاب محدود الفعل والقدرة والفاعلية غايته فقط التلقين. ولذلك صار هٰذا الكتاب لا يشترى إلا من قبل الطلاب الملزمين بشرائه لأنه في نظر الجميع (كتاب جامعي)، وصارت هٰذه العبارة (كتاب جامعي) تعني عند الجميع، كما هو شائع، كتاب بلا قيمة علميَّة، بلا فائدة يمكن أن يستفيد منها غير الطلاب الذين سيخوضون فيه امتحاناً. ومن غرائب الأمور والمفارقات أن يكون الكتاب الجامعي هو الكتاب الذي لا معنى له ولا قيمة!!

رابعاً: وفي الحالات الاستثنائية الَّتي يكون فيها الكتاب منشوراً خارج الجامعة لا يحقُّ لغير الجامعة بيعه للطلاب، وهٰذا ممتنعٌ من الناحية الواقعية.

في هٰذا وحده، بغضِّ النظر عما سيأتي، ما يكفي للإشارة أَو الدلالة على ما يمثله من عقبات ومشكلات وقيود، وخاصَّة إذا ما علمنا بالعقبات والعراقيل الَّتي تقف بَيْنَ لجان الشراء والمبايعة بَيْنَ الجامعة والناشرين إذا افترضنا فتح مجال عدم احتكار نشر الكتاب الجامعي وتعامل الجامعة مع الناشرين، وهٰذا ما أجيز وفتح بابه مؤخراً مع بقاء الحال على ما كان عليه.

في قانون الكتاب الجامعي

ولٰكنَّ الأمر لا يتوقف هنا على أيِّ حال، فقانون الكتاب الجامعي بنسختيه القديمة والجديدة، مضافاً إليه ما يرتبط بذٰلكَ من قانون تنظيم الجامعات، ينطوي على كثيرٍ جدّاً من العقبات والعراقيل والأخطاء التي يجب تجاوزها، وحسبنا أن نشير هنا إلى أبرزها:

أولاً: صار الأستاذ الجامعي بحكم قانون تنظيم الجامعات والتفرغ العلمي ملزماً بأن يؤلف فَقَطْ للجامعة وكأن الجامعة اشترت الأستاذ، أو كأنه لا يوجد جامعات إلا في سوريا. ويحكم قانون الكتاب الجامعي لا يحقَّ له أن ينشر كتاباً قبل مضي سنتين على نشر الكتاب الأخير له، أي بحكم هٰذين القانونين صار الأستاذ القادر على البحث والإنتاج العلمي مرهوناً بأن لا يقدم شيئاً إلا ضمن المهل الزمنية التي يحدِّدها قانونا التفرغ والكتاب الجامعي.

ثانياً: يزيد ذَلكَ تعقيداً وإرباكاً ما يسمَّى لجان القراءة والتحكيم العقديَّة الَّتي مع افتراض النزاهة وهي غير غائبة فيما أحسب، فإنَّها تحكمها أهواء الأستذة والمواقف الشَّخصيَّة والغيرة والحقد التآمر وخاصَّة مع تصاعد موجة الأساتذة الجدد. ناهيك فوق ذَلكَ عن تحكم بعض الأساتذة، بحكم المراتب الوظيفية، بمن هم دونهم في هٰذه المراتب الوظيفية أو بزملاء لهم يتفوقون عليهم بالكفاءة والقدرة والعلم والمكانة العملية والاجتماعيَّة وغير ذَلكَ، مما يوفر لهم فرصة الاستداد أو التحكم بهم من غير وجه حقٍّ إلا كونهم أعلى منهم في المرتبة الوظيفية.

مشكلة اللجان العقدية الاتجاهات هٰذه مشكلة صعبة الحل والتجاوز وخاصَّة أنَّها موجودة في كثيرٍ من جامعات العالم، ولكِنَّها في جامعاتنا موجودةٌ على نحوٍ يدعو إلَى وضع علامات استفهام كبيرةٍ.

ثالثاً: أما المشكلة التالية فهي عدم السماح لمن لم يمض خمس سنوات بعد التعيين بتأليف كتاب جامعي منفرداً، فَيُلْزَمُ أمثال هؤلاء بإشراك من مضى على تعيينه أكثر من خمس سنوات... والذي حدث ويحدث في مثل هٰذه الأحوال هو أن يضع القدماء (من الجيل الجديد من الأساتذة الجامعيين) أسماءهم على

كتب الحديثين من دون أن يكتبوا سطراً واحداً أَو حَتَّى يعرفوا ماذا يوجد في الكتاب، ويصبحون شركاء في كلِّ شيء من الحقوق المادية والمعنوية وحَتَّى المكافأة النقدية للكتاب، ويترفعون إِلَى مراتب أعلى بهٰذه الشراكة الاسمية، وما أكثر من تَرَفَّعَ كلَّ المراتب بهٰذه الطريقة أَو أقل منها قيمة وصاروا يتحكمون برقاب العباد من أساتذة وطلاب... ورُبَّما لسببٍ أو لآخر يطبع بعضهم الكتاب في طبعة جديدة باسمه منفرداً من دون ذكر المؤلف الحقيقي، الذي يصير نسياً منسياً..!! ورُبَّما لا يجرؤ أن يفصح عن الحقيقة لأنَّهُ سيصير هو السارق أَو الدخيل تعطفاً على الكتاب!! والأمثلة على ذٰلكَ كثيرة في معظم الكليات الجامعية إن لم تكن كلها، ويكفيك أن تجلس إلى أستاذ أو أكثر لتسمع الكثير من هٰذه القصص والأمثلة.

رابعاً: من عيوب اشتراط إشراك أستاذ في تأليف الكتاب إذا لم يكن قد مضى خمس سنوات على تاريخ تعيين الراغب في التأليف أنَّهُ لم يحدد الاختصاص ولا سنوات التدريس، ولذٰلك صار الكثيرون يشتركون اسماً فقط في تأليف كتب لمقررات لا يعرفون عنها شيئاً، القانون يتيح لهم أن يفرضوا أسماءهم على الأساتذة الجدد فيفعلون من دون أيِّ تقدير أو ترتيب أو شروط!! فكيف يشترط على من يؤلف الكتاب الكثير من الشروط ولا يشترط فيمن سيفرض ذاته على المؤلف أي شرط إلا شرط القدم والأستذة التي لا ندري في كثيراً من الحالات كيف حصل عليها.

خامساً: مما كان يحمد لقانون الكتاب الجامعي القديم، وقد غاب عن القانون الجديد بطريقة مريبة ومدهشة، هو أنَّ القانون القديم أجاز للأستاذ الجامعي أن يؤلِّف في اختصاصه من دون اشتراط مدة أو شراكة في التأليف،

فكان بإمكان الأستاذ أن يضع للطلاب كتاباً في اختصاصه فور تعيينه من دون أن يشترط عليه إشراك من هو أقدم منه في تأليف الكتاب. أما القانون الجديد فلم يأت على ذكر لهذه الحالة لا من قريبٍ ولا من بعيد، بل تعامل مع الاختصاص تعامله مع أيِّ مادة.

فمتى تصير الجامعات السورية مثل غيرها من الجامعات؟

قَدْ تكون هناك بعض الاعتراضات على لهذا الكلام، ولهذا أمر محتملٌ، ورُبَّما مؤكَّد، ولٰكن مهما كانت الاعتراضات والذَّرائع من ورائها فإنَّها تظلُّ عاجزةً عن تسويغ الشَّلل الذي أصاب التَّعليم الجامعي في الجامعات السُّورية، وعن تحنيط الأساتذة الجامعيين في بواتق مغلقة لن تنتج إلا الآسن من المياة. ناهيك فوق ذَلكَ عن أنَّ ثَمَّةَ مشكلات أخرى تستحقُّ المناقشة أيضاً لأنَّها لا تقلُّ أهميَّة وخطورة عن لهذه المشكلات.

اقترام من بَيْنَ اقتراحات

في سياق سابق كلامنا بدت الكثير من الاقتراحات لحلِّ مشكلة الكتاب الجامعي، أبرزها أن تكون جامعاتنا مثل بقيَّة جامعات العالم الأخرى من جهة التعامل مع الكتاب الجامعي. وعلى الرَّغْمِ من ذَلكَ فإنَّ بإمكاننا تقديم اقتراح آليـة التعامـل مـع الكتـاب الجـامعي بإمكانهـا علـى الأقـل أن تتجـاوز بعـض المشكلات ورُبَّما أكثرها.

إذا نظرنا إلى ثمن الكتاب الجامعي وجدنا أنَّهُ لا يختلف عن ثمن أيِّ كتاب نظير تصدره دور النشر الخاصَّة إلا بالقليل الذي لا يجوز الوقوف عنده. وحَتَّى في بدايات صدوره لم يكن يختلف في ثمن عن كتاب السوق.

وإذا نظرنا في وضع الكتاب الراهن من جهة احتلال الأمالي التي تبيعها المكتبات مكانه وجدنا أنَّ الطالب يدفع أضعاف أثمان الكتاب بل بضع كتب ثمناً لهذه الأمالي.

إذن لا يجوز الظنُّ أنَّ الكتاب الجامعي يوفر على الطلبة، ولا يجوز الظن أنَّ الكتاب الجامعي يمكن أن يقدم دخلاً للجامعة، لأنَّ الطلاب يتوجهون إلى الأمالي ويدفعون ثمنها أضعافاً مضاعفة ولا يقبلون على الكتاب إلا خوفاً أَو حرجاً أَو جهلاً. وبهٰذا عدنا إلى مرحلة ما قبل الكتاب الجامعي التي كان الطلاب فيها يعيشون على الأمالي، وتعتاش المكتبات على هٰذه الأمالي، واتهم حينها الأستاذ الجامعي ظلماً بأنه يَتَّجِرُ بالطلاب ويتمكسب من وراء الأمالي، والحال ذاته اليوم إذ يتهم الأساتذة بأنهم يعيشون على هٰذه الأمالي، وهٰذا محض اتِّهام. قد يكون هناك قليل من الأساتذة يأخذ جزءاً ما من دخل هٰذه الأمالي، ولٰكنَّهُم بالتأكيد قلَّة.

فلماذا إذن لا نطور آلية العلاقة بَيْنَ الأستاذ والكتابة والجامعة والطالب بما يؤدِّي مصلحة الجميع قدر الإمكان؟ مصلحة الجميع هي العلم؛ نقلاً وتلقيًّا بالدرجة الأولى، وتنظيم العلاقة بَيْنَ الأطراف الأربعة من جهة ثانية، وتجاوز التداعيات السلبية بَيْنَ الأساتذة بسبب قانون الكتاب الجامعي... وغير ذلك فوائد على أكثر من مستوى.

إذا كان ثَمَّة إصرار على شكلية الكتاب الجامعي ومؤسسة الكتاب الجامعي فالحلُّ في نظري يمكن أن يكون في تحويل لجنة الكتاب الجامعي إلى دار نشر مثلها مثل أيِّ دار نشر خاصَّة تنشر وتستثمر في النشر حَتَّى لغير الأساتذة الجامعيين، وتدخل سوق الكتاب بأسعار منافسة تتيحها لها قدرتها التسويقيَّة.

على أن يتمَّ تجاوز آليَّات التَّحكيم السَّابقة، وقوانين التَّأليف والنَّشر وفق قانون الكتاب الجامعي.

لهذا احتمال من احتمالاتٍ غير قليلةٍ ليس يغيب عنا أبداً أن تكون جامعاتنا مثل أي جامعة في العالم في هذا المجال. ولا يحتاج الحلُّ إلى معجزةٍ، ولا إلى قراءة فنجان. فلماذا لا نفكر في مصلحة جامعتنا ووطننا تفكيراً منطقيًّا هادئاً سليماً؟؟

الفصل الرابع

مشكلات حلقات البحث

في الكليات النظرية

نشر هٰذا الفصل في عدد من الصحف السورية
الرسميَّة والجامعيَّة
ما بَيْنَ عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦

حلقات البحث في قانون تنظيم الجامعات هي جملة الأنشطة الَّتي يقوم بها الطُّلاب في إطار كلِّ مادَّة اختصاصيَّة بإشراف أستاذ المقرَّر، مع ضرورة تحقيق نسبةٍ معيَّنة من الدَّوام تتجاوز السَّبعين بالمئة من مجمل الدَّوام الفعلي الكلِّي.

كانت كليَّات الآداب والعلوم الإنسانية يوماً ما في عمليتها التعليميَّة مقرَّراتٍ نظريَّةً وحسب. ورُبَّما بدافع الغِيرة من الكليَّاتِ العلميَّةِ الَّتي تنقسم مقرَّراتها إلى نظريَّةٍ وعمليَّةٍ، ومنها ما هو مقرَّرات عمليَّة كليًّا... ورُبَّما بدافع أو دوافع أُخْرَى، تباحث الأساتذةُ الجامعيون في الكليَّات الَّتي تسمى بالكليَّات النَّظريَّة وخرجوا بإحداث أقسامٍ عمليَّة للمقرَّرات النَّظريَّة في هٰذه الكليَّات، هٰذه الأقسام العمليَّة المرافقة للمقرَّرات الاختصاصيَّة سُمِّيت حلقات البحث.

ما هي حلقات البحث؟

حلقات البحث في قانون تنظيم الجامعات هي جملة الأنشطة الَّتي يقوم بها الطُّلاب في إطار كلِّ مادَّة اختصاصيَّة بإشراف أستاذ المقرَّر، مع ضرورة تحقيق نسبةٍ معيَّنة من الدَّوام تتجاوز السَّبعين بالمئة من مجمل الدَّوام الفعلي الكلِّي، وبتحقيق هٰذه الشُّروط ينال الطَّالب علامةً جرى العرف والاتفاق على أن تكون من عشرين بالمئة، في حين أنَّ الأصل كان أنَّ من يحدِّد نسبة العلامة من النسبة المئوية هو أستاذ المقرر تَبعاً لطبيعة المقرَّر واحتياجه.

محاسن حلقات البحث

يُسجَّل لإحداث حلقات البحث مجموعةٌ من النِّقاط أو المحاسن الَّتي لا يمكن أو لا يجوز إغفالها، ويمكن تعداد هٰذه النِّقاط على النَّحو التَّالي:

أولاً: هي، في ذٰلكَ الحين، خطوةٌ رائدةٌ على صعيد الجامعات العالميَّة لا الجامعات السُّورية أو العربيَّة وحدها، على الأقلِّ حين إحداثها، من حيث كونها تمريناً عمليًّا يكاد يكون شاملاً للعديد من الجوانب الضَّروريَّة والأساسيَّة المرتبطة بالمقرَّر الاختصاصي ذاته من جهة، وبالدِّراسة الاختصاصيَّة الكليَّة من جهةٍ ثانيةٍ، فهي تمرينٌ عمليٌّ على كتابة الأبحاث ومناقشتها، والاستفادة مما يعطى في المقرَّر النَّظري أفضل استفادةٍ ممكنةٍ، وفي أدنى حدود الاستفادة أنَّها تدريبٌ عمليٌّ على أصول البحث حَتَّى ولو لم يؤدِّ هذا التَّدريب إلى جعل الطلاب باحثين، ولكنَّهُ على الأقلِّ يمكِّنُهم من امتلاك التَّصورات الأساسيَّة عن كتابة البحث وخطواته وآليَّاته... والقدرة على إنجاز بحثٍ صغيرٍ بخطوطه العريضة، وبتكرار هٰذا التَّدريب في عددٍ من المقرَّرات في العام الواحد، وأربعة أضعافها على مدار سنوات التَّخرج تتعزَّز ملكة البحث عند الطلاب المؤهلين ليكونوا باحثين، ولتختصر لهم الكثير من الخطوات والمراحل الَّتي يمكن أن تطول بهم من دون هٰذا التَّمرين. أمَّا الطُّلاب غير المؤهلين ليكونوا باحثين فإنَّهُم على الأقلِّ سيمتلكون أدوات البحث الَّتي ستعينهم في قراءة موضوعات اختصاصهم وتحليلها ومناقشتها وسبر أغوارها...

ثانياً: النُّقطة الثَّانية الَّتي تسجَّل لإحداث حلقات البحث، وهي ما غاب تماماً عن الممارسة الفعليَّة لحلقات البحث، هي أنَّها أُحدثت للتَّمييز بَيْنَ الطَّالب الملتزم المداوم والطالب غير الملتزم، أي الطالب الذي كان يسمَّى منتسباً في

النِّظام القديم. وتعطى الميزة للطالب المداوم بالحقِّ في تقديم البحث في أثناء العام الدِّراسي، إذ إنَّهُ قبل إحداث حلقات البحث كانت الكليَّات النَّظريَّة فَقَطْ دون الكليَّات العلميَّة تميِّز لدى تسجيل الطُّلاب في الكليَّة/الجامعة بَيْنَ نوعين من التَّسجيل أو الطُّلاب المسجلين وهما:

أ ــ الطَّالب الملتزم الذي سيحضر النِّسبة المقرَّرة من الدَّوام في جميع المحاضرات والمقرَّرات، وقد كان التَّفقد يؤخذ للطلاب الحاضرين، ناهيك عن قلَّة العدد. ومن لا يحقِّق نسبة الدَّوام المطلوبة لا يحقُّ له التَّقدم لامتحان المقرَّر الذي لا يحقِّق فيه نسبة الدَّوام المطلوبة، الَّتي ينبغي أن تزيد عن سبعين بالمئة.

ب ــ الطالب المنتسب، أي الطَّالب الذي لا يلتزم بحضور المحاضرات والدَّوام في الجامعة، وكان نظام الجامعة يلزم الطَّالب المنتسب بسنةٍ إضافيةٍ خامسةٍ تضاف إلى السَّنوات الأربع الَّتي هي مدَّة سنوات الدراسة لنيل الإجازة، فكانت بذلك مدَّة دراسة الطالب المنتسب خمس سنوات لينال الإجازة الجامعيَّة الَّتي ينالها الطَّالب الملتزم في أربع سنوات.

جاء إحداث حلقات البحث ليلغي هٰذه السَّنة الخامسة ويكون التَّقدم لحلقات البحث من حقِّ الطَّالب المداوم فَقَطْ، والتَّقدُّم لحلقات البحث هو معيار الفصل بَيْنَ الطالب المداوم والطالب غير المداوم، فالطالب المداوم يتقدَّم لحلقات البحث وينال علامة، وغير المداوم لا يحقُّ له التَّقدم لحلقات البحث، مع مراعاة أنَّ علامة حلقة البحث تتراوح بَيْنَ العلامة الواحدة والعشرين، فيما الطَّالب غير المداوم تكون علامته في المقرَّر من ثمانين فَقَطْ، وهي علامة الأسئلة الَّتي يجيب عليها الطلاب المتقدِّمون للامتحان كافةً. وبذلك تكون علامة الطَّالب المداوم من مئة، وعلامة الطَّالب غير المداوم من ثمانين، ولهٰذا في نظري

حقٌّ وميزةٌ يجب أن يتمتع بها من يتفرَّغ للدِّراسة الجامعيَّة ويلتزم بها، خلاف الطَّالب الذي لا يعرف من الجامعة إلا الامتحانات، وتكون الجامعة غالباً آخر همومه ومشكلاته.

ثالثاً: حلقة البحث بهٰذا المعنى استطاعت أن تحوِّل التَّعليم الجامعي في العلوم النَّظريَّة من محض عمليَّة التَّلقي واستقبال المعلومات والأفكار والمحاضرات إلى عمليةٍ حواريةٍ تفاعليةٍ تتيح للطَّالب القدرة على صنع المعلومة والمعرفة وإقامة الحوار مع الأستاذ المشرف من جهة ومع زملائه من جهةٍ ثانيةٍ، الأمر الذي يساهم في خلق الخريج الأكثر كفاءةً وقدرةً وعطاءً بكلِّ تأكيد، لأنَّهُ بهذه العمليَّة الحواريَّة الَّتي يقيمها مع أساتذته وزملائه على منبر المحاضرات سيعزِّز ثقته بنفسه ويجعله ينطلق في عملية تعلمه من أنَّهُ يمكن أن يكون شريكاً في العمليَّة المعرفيَّة لا محض متلقٍّ لا عمل له سوى الاستماع إلى الأستاذ المحاضر... وهٰذا هو الأصل والأساس في التَّعليم الجامعي المسمَّى بالتَّعليم العالي، لاختلافه عن التَّعليم الأساسي؛ الابتدائي والإعدادي والثَّانوي في آلية الفعل والانفعال، وآلية التَّلقي والاستقبال والإرسال، وفي الغاية من عمليَّة التَّعليم.

ستكون أدنى الحدود المرجوة هنا، مع افتراض التَّلازم الصميمي بَيْنَ النَّظري وحلقات البحث، هي الرُّسوخ الصَّحيح للمعرفة المتلقاة، وهٰذا أكثر ما يميِّزُ الطَّالب المداوم عن الطَّالب غير المداوم، فالطَّالب المداوم يكون أكثر قدرةً على التَّعامل مع الأسئلة والأجوبة والمادة المعرفيَّة والتَّعابير الاصطلاحية ودلالاتها الدَّقيقة، وهٰذا ما يفتقر إليه غالباً الطَّالب غير المداوم مع شدَّة حفظه للمعلومات في بعض الأحيان، ولكنَّهُ كما أثبتت التَّجربة العمليَّة والخبرة، مع شدَّة حفظه للمعلومات أكثرُ تعرضاً للرسوب، لأنَّهُ لا يحسن التَّعامل مع الأسئلة والأجوبة،

وبعيدٌ عن مناخات الاصطلاحات الاختصاصيَّة، والمفاهيم ودلالاتها، ويظلُّ مستواه دون الحدِّ الأدنى المطلوب لاستحقاق النَّجاح، ومع ذلكَ لا يجد سبباً لرسوبه إلا كون الأستاذ معقداً أو متعمداً ترسيبه أَو لا يصحح الأوراق الامتحانيَّة أَو غير ذلكَ من مسلسل الاتهامات الَّتي يحفظها كثيرٌ من الطلبة.

الحقيقة أنَّ غالبية هؤلاء الطُّلاب لا يعرفون ماذا يكتبون، أو لا يعرفون عمَّا يجيبون، أو لا يحسنون تقدير علاماتهم تقديراً صحيحاً، أو كل ذلكَ معاً... فلا يجدون غير الأستاذ شماعةً يعلِّقون عليها سوء تقديرهم ورسوبهم، وهم في ذلكَ خلاف غالبيَّة الطُّلاب المداومين الذين تزداد بحضورهم نسبة حسن تقديرهم لعلاماتهم، ودقَّة إجاباتهم، ومعرفتهم مدى قربهم أو بعدهم عن الإجابة الصَّحيحة، وتصويب أخطائهم بمراجعة أساتذتهم.

إلى هنا يمكن القول إنَّ حلقات البحث فيما هو مخطَّطٌ لها، وفيما يفترض أن تكون عليه، تلعب دوراً مهماً ومفصليَّاً في حياة الطَّالب الجامعيَّة، وفي الوصول بعمليَّة التَّعليم والتَّعلُّم الجامعي إلى أفضل النَّتائج المرجوَّة وربَّما الممكنة.

مشكلات حلقات البحث

ولكنَّ الذي حدث هو أنَّ الأمور سرعان ما انقلبت إلى أسوأ ما يمكن أن تكون عليه الحال من ممارسةٍ ونتائجَ وعقباتٍ وعقابيل... من دون أن تكون هناك محاولات جادَّة للتجديد والتحديث والتطوير، أَو على الأقل محاولات تجاوز العثار والأخطاء والمشكلات الَّتي صدمت وتصدم بها حلقات البحث في غاياتها ونتائجها وتطبيقاتها... وظلَّت الأمور تسير من سيءٍ إِلَى أسوأ حَتَّى وصلت الآن إِلَى طُرقٍ شبه مسدودةٍ فرضت جدِّياً على الجامعات التفكير في حلول لها، حَتَّى عقد المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيَّة في أواخر عام ٢٠٠٣م مؤتمراً خاصًّا لتطوير

حلقات البحث. وعلى الرَّغْمِ من ذلك بقيت الأمور كما هي عليه في كلِّ الكليَّات النظريَّة تقريباً، اللهم إلا بعض الأقسام الَّتي اجتهدت، وكان الاجتهاد خاطئاً، فألغت حلقات البحث إلغاءً تامًّا، ولكِنَّها سرعان ما عدلت عن قرارها بعد حينٍ حسبما علمت.

والسُّؤال الذي يطرح ذاته الآن: ما هي مشكلات حلقات البحث؟

بعيداً عن الاستسهال والتسهيل، وبعيداً عن التعظيم والتهويل، يمكن استعراض هذه المشكلات من خلال النِّقاط التَّالية:

أولاً: تحول حلقات البحث إلَى أبحاث

أولى هٰذه المشكلات، ورُبَّما مفتاح أو سبب المشكلات الأُخْرى معظمها، هو التَّغيُّر الذي طرأ على مفهوم حلقة البحث تحديداً وتطبيقاً وغايةً. فقد صارت حلقات البحث الَّتي يكلَّف بها الطُّلاب أبحاثاً جادَّة أكاديميَّةً لا تختلف في شروطها عن الأبحاث الأكاديميَّة أَو على الأقلِّ الَّتي تتفق لها شروط النَّشر في أيِّ مجلَّةٍ جادَّةٍ رصينةٍ.

هٰذا التَّحوُّل أَو التَّغيُّر تمَّ في أذهان الطلبة والمشرفين على حلقات البحث معاً. وهٰذا في حقيقة الأمر كبرى مشكلاتنا مع طلبتنا في حلقات البحث. ذٰلكَ أنَّ هٰذا التَّحول يعني مطالبة الطَّالب من السَّنة الأولى إِلَى السَّنة الرابعة بأن يكونوا باحثين غير مختلفين عن الباحثين المحترفين من حملة الدكتوراه وغيرهم، عِلماً بأنَّ كثيراً من حملة الدكتوراه ليسوا من الباحثين ورُبَّما ليس من الممكن أن يكونوا باحثين.

كيف يستوي معنا أن نطالب الطَّالب الغر من السنة الأولى وحَتَّى الرابعة بأن يكون باحثاً علماً بأن كثيراً من المشرفين عليه ليسوا من الباحثين ولا يعرفون كتابة البحث؟!

إنَّها مفارقة عجيبة. ولهذه المفارقة العجيبة هي سبب مشكلات حلقات البحث معظمها إن لم تكن جميعها.

المشكلة هنا، في هذه النقطة تحديداً، أنَّ لدينا مئات الطَّلبة وأحياناً آلاف الطَّلبة في كلِّ فصلٍ في كلِّ سنةٍ دراسيَّةٍ في كلِّ عامٍ جامعيٍّ في كلِّ مقرَّرٍ له حلقات بحث. ولهذا يعني:

١ . إمَّا أنَّنا سنطالب الطُّلاب بمئات أَو آلاف الأبحاث الجديدة في كلِّ مقررٍ وفصل وسنةٍ دراسيَّةٍ وعامٍ جامعيٍّ، ولهذا ما هو في حكم المستحيل أَو المتعذَّر لأنَّ خلق الأفكار الجديدة والأبحاث الجديدة ليس بالأمر السهل على المبدع الحقيقي المتمرس، ولا على الباحث المحترف... فكيف بطالبٍ قيدَ التَّمرين؟!

٢ . أَو أن نكرَّر الأبحاث في كلِّ عامٍ، ولهذا ما سيعني انتفاء فائدة حلقات البحث ووظيفتها من جهة، وتناقلها من سنة إِلَى أُخْرَى ومن طالبٍ إِلَى طالبٍ بالتَّناقل الأصمِّ من جهةٍ ثانيةٍ، ولهذا ما سنعود إليه بعد قليل.

ثانياً: تناقض التَّعليمات

إنَّ تحوُّل حلقات البحث إِلَى أبحاث، مع كون غالبيَّة المشرفين على هذه الأبحاث (حلقات البحث) من غير الباحثين، وممن لا يجيدون كتابة الأبحاث، على اختلاف مستويات المشرفين؛ من المعيدين إِلَى القائمين بالأعمال إِلَى أعضاء الهيئة الفنية ثُمَّ أعضاء الهيئة التدريسيَّة من أساتذة التعليم العالي وبعض الدكاترة... قاد إِلَى مشكلةٍ جديدة هي انطلاق المشرف من أَنَّهُ يشرف على بحث وليس على تمرين للطالب على كتابة البحث وعلى حسن امتلاك أدوات البحث وأدواته ومناهجه، وحسن امتلاك مفردات مقرره وتعزيز قدرته المعرفيَّة والمنهجيَّة... فصار المشرف على حلقة البحث يتعامل مع الطَّالب من السَّنة

الأولى إلَى الرابعة وكأَنَّهُ مشرفٌ على أطروحة ماجستير أَو دكتوراه، وصار يطبِّق تطبيقاً أصمَّا على الطلاب على الطُّلاب ما فُرِض عليه هو، أَو فهمه فهماً خاطئاً أَو ناقصاً في أثناء دراسته أَو بحثه، غير مختلفٍ في ذَلكَ عمَّن يزن كلَّ المقادير بمقياسٍ بميزانٍ واحدٍ، ومنذ آلاف السنين قالوا: «من الحمق أن تفكر في أن تزن الجبال بميزان الذهب».

الأمر ذاته أدَّى بالمشرفين إلَى قيادة الطلبة إلَى مزالق وتعقيدات وتناقضات مركَّبة بسبب تناقض التَّعليمات الَّتي يلزمونهم بها ظنًّا منهم أَو من كلِّ واحدٍ منهم أنَّ ما يقوله هو الصَّواب، ووحده هو الصواب وكل ما سواه خاطئ... ولذَلك راح يضيق الطلاب ذرعاً بالتعليمات المتناقضة الَّتي يكذِّب بعضها بعضاً، بما يعني في المحصلة أنَّ كلَّ مشرفٍ يكذِّب الآخر أَو الآخرين، ولهذا ما ينشئ عند الطلبة جنوحاً كبيراً للاستهتار واللامبالاة ثُمَّ عدم احترام أساتذتهم، وغالباً ما ينتهي الأمر بهم إلَى الإحساس بعدم جدوى العلم والمعرفة... ورُبَّما الأخلاق أيضاً.

لا شكَّ في أنَّ هناك اختلافات في الآراء ووجهات النَّظر في بعض الأمور والأشياء... ولٰكنْ كلُّ ما يجوز فيه الاختلاف لا يجوز فيه إلغاء الآخر أَو الفهم الآخر أَو الطَّريقة الأُخْرى... ولٰكنْ أيضاً في الوقت ذاته ثَمَّةَ أوليَّات وأساسيَّات لا يجوز الخلاف فيها لأنَّهُ لولا هٰذه النِّقاط الثَّوابت، الاتِّفاقيَّة، الأساسيَّة، المرجعيَّة... لما جاز أن يكون هناك قاسم مشتركٌ أَو قواسم مشتركة يجوز أن تندرج تحتها طبيعة معينة تسمَّى بحثاً أَو علماً.

مشكلتنا أن تناقضات المشرفين في حلقات البحث تطال الأوليَّات والأساسيات باعتداءات فاضحة وعدم احترام في بعض الأحيان، وتطاول من

المعيدين على أَو القائمين بالأعمال أَو المكلفين... على أساتذتهم باجتهاداتهم الخاطئة أَو المبنية على معلومات خاطئة تلقنوها أَو عُلِّموها خطأً. وفي بعض الأحيان تحَّولت أوليَّات العلم وأساسيَّاته إِلَى ميدان تنافسٍ وإثبات ذاتٍ حَتَّى صار النَّيلُ من هٰذه الأساسيَّات والأوليَّات هو نيلٌ ممن يقولها أَو يقول بها، لأنَّ بعض المشرفين على حلقات البحث يريد أن يثبت تميزه وخصوصيَّته عن أساتذته وزملائه أَو غيرهم ولو كان ذَلكَ على حساب العلم والمعرفة والفهم.

والمشكلة الثانية هنا هي أَنَّهُ إذا طالت هٰذه التناقضات المسائلَ الخلافيَّة، أي ما يجوز فيه الاختلاف، فإنَّها تطالها بالطريقة الخاطئة والتعامل الإقصائي الذي يلغي إمكانية الاختلاف وحقَّ الاختلاف وجواز الاختلاف... فيطرح كلُّ مشرفٍ على حلقة البحث ما عنده على أَنَّهُ هو البداية والمتن والنهاية، وكل من خالفه فهو على ضلالٍ مبينٍ.

ثالثاً: العبء الكبير

إنَّ حلقات البحث بالحال الَّتي تسير عليها الآن، أي بوصفها أبحاثاً لا تمارين على البحث، بغضِّ النَّظر عن تمكن الطلاب من ذَلكَ أم لا، هي مهمَّة ثقيلة وعبء كبيرٌ يصعب إن لم يتعذَّر على الطالب إنجازه بصورته الميسَّرة، ذَلكَ أنَّ كتابة أيِّ بحثٍ يستحقُّ أن يسمَّى بحثاً، بحدود خمس عشرة صفحة تزيد أَو تنقص قليلاً، يحتاج إِلَى زمنٍ غير قليلٍ من الباحث المحترف الخبير. وأظنُّ أَنَّهُ من المتعذَّر على باحثٍ إنجاز بحثٍ وفق هٰذه الشروط في زمنٍ يقلُّ الشَّهر أَو العشرين يوماً في أدنى حدود التَّقدير. فكيف إذا أُنيط الأمر بطالبٍ خارجٍ للتَّوِّ من طور المراهقة، وما زال يحاول فهم معنى البحث والإمساك بأوليَّات البحث والمعرفة الاختصاصيَّة؟!

لا شكَّ في أَنَّهُ أمرٌ جدُّ صعبٍ وعسيرٍ، ولا يجوز أن نلوم الطالب إن احتاج إِلَى أكثر من شهرين أَو ثلاثة أشهر أَو حَتَّى أكثر لإنجاز البحث؛ يقضيها ما بَيْنَ البحث في المصادر والمراجع، والتبويب والتصنيف والكتابة والمراجعة في كلِّ خطوة من خطوات البحث أَو في كثيرٍ من الخطوات.

هٰذا كله بافتراض أنَّ الطَّالب مطالبٌ بحلقة بحثٍ واحدةٍ فَقَطْ في الفصل الدراسي الواحد. ولكنَّ الأمر أكثر إدهاشاً من ذَلكَ، إذ إنَّ الطالب، كل طالب، مطالب بتقديم أربعة أبحاث أَو حلقات بحث في كلِّ فصلٍ دراسيٍّ، وفي كلِّ سنةٍ دراسيَّة. فكيف له أن يتمَّ ذلك أَو ينجزه؟ ومن أين سيأتي بالوقت لإنجاز ذَلكَ؟ بل كيف يتفق مع المنطق أَو يتسق معه أن نطالب الطالب بأن ينجز في شهرين تقريباً هما فترة الفصل الدراسي الحقيقيَّة، أو نحو ثلاثة أشهر هي الفترة النظرية للفصل الدراسي... ما يحتاج إِلَى فعليًّا إِلَى ما لا يقلُّ عن اثني عشر شهراً هي الحدُّ الأدنى افتراضيًّا لإنجاز أربعة أبحاث من قبل باحث محترف خبير؟؟!! أليس ذَلكَ أعجوبة من أعاجيب الزَّمان؟!!

بل دعونا نكن واضحين أكثر جرأة وصراحةً ونتساءل: كيف يمكن أن نطالب الطَّالب أن يقدِّم كلَّ ثلاثة أشهر أربعة أبحاث في أربعة ميادين واختصاصات، ليكون المجموع حَتَّى التخرج اثنين وثلاثين بحثاً في حين أن معظم الأساتذة؛ الدكاترة ذاتهم، لا ينجزون بحثاً واحداً مكافئاً طيلة هٰذه السَّنوات الأربع؟! أليس ذَلكَ أيضاً أعجوبة من أعاجيب الزَّمان؟

كيف إذن ستحلُّ هٰذه المشكلة؟

هنا تنشأ المشكلة الرابعة.

رابعاً: الطفيليون

المشكلة الرَّابعة، وهي جزءٌ من سلسلةٍ متداخلةٍ متشابكةٍ، هي واحدةٌ من المشكلات المعقدة الَّتي نجدها في مختلف الميادين ومع مختلف التغيرات، لأنَّها تتلون بتلون المطالب والاحتياجات وتتنوع بتنوعها، ولذلك يصعب التغلب عليها إذا لم تسن قوانين قادرة على لجمها، ورُبَّما يصعب أصلاً سنُّ قوانين من هٰذا النوع.

ولكن ما هٰذه الظاهرة؟

إنَّها ظاهرة نشوء فريق من المتطفلين المتاجرين الذين سرعان ما يستغلون أيَّ ظرفٍ لتحقيق الربح أَو أكبر ربحٍ ممكنٍ. وهؤلاء هم أصحاب المكتبات المسمَّاة بالمكتبات الجامعيَّة، أو مكتبات الخدمات الطلابيَّة، أَو ما شابه ذٰلكَ من أسماء تتعدَّد والمضمون واحدٌ عبر تتالي الزَّمان.

تقوم هٰذه المكتبات بوضع مخطَّطات حلقات البحث، وحلقات البحث، وبيعها للطلاب مع زعم أنَّ هٰذه الحلقات تَمَّت بإشراف أساتذة مختصين، ولا يفتقرون إِلَى انعدام الذوق واللباقة ووفرة السذاجة بزعمهم أَنَّهُ بإشراف أساتذة المواد ذاتهم. وهم يتمتعون بنوعٍ من المرونة والحركية الَّتي تمكنهم من تلبية المتطلبات المتغيرة والمستجدة للأساتذة من طلابهم، ولمشرفي حلقات البحث من طلابهم.

لَقَد تبين من خلال التَّجربة أن من يكتب هذه الحلقات البحثيَّة، ويضحك على ذقون الطلبة على الأقل، ما هم إلا عمَّالٌ مأجورن قَدْ يحملون الشَّهادة الثانوية وحسب، ورُبَّما يكونون من طلاب الكليَّة أَو القسم ذاته، وقد يكونون من الخريجين السابقين للكلية أَو القسم متخذين من ذٰلكَ مورد رزقٍ لهم

أساسيًّا أَو إضافيًّا. ولذلك تفتقر هٰذه الحلقات إِلَى الشروط المطلوبة من حلقة البحث أَو البحث لأنَّهُ من المتعذر على طالبٍ أَو خرِّيجٍ أن يكتب عشرات أَو مئات حلقات البحث(٥) وفق الشروط النظاميَّة من دون اللف والدوران والسرقة من هنا وهناك مما ستأتي الإشارة إليه، ناهيك عن أنَّ الدكاترة الذين ينظرون في مخططات حلقات البحث بجديَّة أَو بشيء من الجديَّة، وهم قلَّة فيما يبدو، يشكلون عقدةً لهذه المكتبات، ولذلك يكيل أصحاب هٰذه المكتبات أقذع الأوصاف لهؤلاء الدكاترة: معقدون، يريدون تعقيد الطلاب، لا يقبلون أيَّ حلقة بحث أَو مخطط بحث، هوايتهم إعادة الطلاب بمخططاتهم... وهلم جرًّا من هٰذه الأوصاف الاتهاميَّة الَّتي تريد تبرئة عمال المكتبة الجهلة، وتلميع صورة المكتبة على حساب الأستاذ الجامعي ورُبَّما على حساب شرف الأستاذ الجامعي إذا تطلب الأمر.

رُبَّما يكون للأساتذة الجامعيين بعض الدور في ذلك، ورُبَّما يصعب استثناء ذَلكَ وفق بعض المعايير، ولٰكنْ من المؤكَّد أنَّ هؤلاء التجار لا ينتظرون أبداً أخطاء الدكاترة ليتصيدوها، لأنَّهُم أصلاً عقليَّات تجاريَّة قائمة على البحث عن الفرص وأشباه الفرص لاقتناصها، فكيف بالفرص الدسمة؟ لا شكَّ في أنَّهم لن يتأخروا عن اقتناصها وتناهبها، والمنطق في ظنِّي يوجب علينا ألا نلومهم لأنَّهُم في المحصلة تجار يبحثون عما يدرُّ عليهم الربح، وليس في عملهم ما يعاقب عليه القانون.

(٥) . لَقَد ثبت بالخبرة والتجربة والمتابعة أن الغالبية العظمى من الطلاب تلجأ إِلَى المكتبات لشراء حلقات البحث بطرية أَو بأخرى. ونسبة غير قليلة من هؤلاء تأخذ تعليماتها وتوجيهاتها إعداد حلقات البحث من عمال المكتبات.

العيب حقيقة في القوانين والنظم الجامعيَّة وأساليب الإدارة وأخطاء الأساتذة... وكل ذلكَ هو ما يستدعي إعادة النظر ووضع آليات حيويَّة قادرة على التغلب على مثل هٰذا التطفل، أَو على الأقلِّ تقليل أثره وفعله.

ولٰكنَّ العيب الأكبر، والمثلبة الأكبر في هٰذا الموضوع هي سلوك الطلبة الاستسهالي والاسترخاصي الذي يدفعهم إِلَى هٰذه المكتبات لشراء الجهود الجاهزة عوضاً عن التعب والجدِّ والجهد في التحصيل الدراسي. وهٰذه في حقيقة الأمر المشكلة الأكبر الَّتي تتطلب الحلَّ والعلاج السَّريع النَّاجع(٦).

خامساً: تناقل حلقات البحث

لأنَّ أعداد الطلاب كبيرة جدًّا، ولأنَّ خلق الأفكار والموضوعات الجديدة أمرٌ متعذِّرٌ على هٰذه الأعداد الكبيرة من الطلاب، وعلى نحوٍ متكرِّرٍ كلَّ عامٍ... كانت النتيجة المنطقيَّة هي محدوديَّة الموضوعات ونفاد أفكار الموضوعات الَّتي يمكن أن تكون حلقات بحثٍ أو أبحاثاً منذ سنوات غير قليلة على الأقل في أفق التفكير الطلابي، والنتيجة المباشر الَّتي تلزم عن هٰذه النتيجة بتحولها إِلَى مقدمة هي أنَّ هناك احتمالٌ كبيرٌ لأن تتمَّ إعادة إنتاج هٰذه الموضوعات من جديد، وسيصل الأمر إِلَى، بل لَقَد وصل الأمر إِلَى تعذُّر إضافة أيِّ جديدٍ في أيِّ عنصرٍ أو طريقة معالجة أَو أسلوب المعالجة أَو الكتابة... في أيٍّ من هٰذه الموضوعات الَّتي يمكن أن يتناولها الطلبة بأسلوبهم ومستواهم وحدود المطلوب منهم.

---

(٦) . ما ينبغي على الطلبة تذكره هنا، وما يجب على الأساتذة تنبيه الطلاب إليه، هو أنَّ التكاليف الَّتي يدفعونها أثماناً لحلقات البحث تكفي لشراء المراجع المطلوبة لإعداد حلقة البحث والتوسع في مفردات المقرر وتكوين مكتباتهم الشخصية.....

هٰذا الافتراض هو الافتراض حسن الظَّنِّ، ولٰكنَّ الواقع خلاف ذٰلكَ تماماً، إذ إنَّ الطلاب قَدْ اعتادوا منذ زمنٍ بعيدٍ على تناقل حلقات البحث فيما بينهم، فالسابق يعطي اللاحق حلقة البحث، ويشرح له، وينصحه بما ينصحه، على ضوء خبرته، من تغيير في العنوان أَو تبديل في مواضع الفقرات، وبالمشرف الذي يسجِّل عنده حلقة البحث حَتَّى لا ينتبه إِلَى التَّكرار... وعلى هٰذا يسير المنوال، بل إنَّ بعض الطلاب أعجز عن تبديل حَتَّى العنوان، بل أعجز عن نقل فكرة من مكانٍ إِلَى مكانٍ، فلا يغيرون شيئاً ولا يبدِّلون، ويقدمون حلقات البحث كما استعاروها من زملائهم الذي رُبَّما أخذوها كذٰلكَ بالطريقة ذاتها.

الأدهى من ذٰلكَ من أبعضهم لا يبدِّل ولا يغير استهتاراً ولا مبالاةٍ لا عجزاً، لأنَّ الأمور غالباً ما تسير من دون عقبات...!! وهل سيكون عقل الأستاذ أَو المشرف على حلقة البحث حاسوباً لا ينسى شيئاً؟ ناهيك عمن لا يريد أن يحمل هم التفكير في الموضوع من أساسه.

هٰذه المشكلة على ما تبدو عليه من سهولة ويسر هي مشكلة خطيرة في حقيقة الأمر، لأنَّها في أدنى مخاطرها تعوِّد الطالب على الاتكاليَّة واللامبالاة واستواء الأمور على ما بَيْنَها من تضاريس متابنة العلو والدنو، وفي أعلى مستوياتها تُفْقِد الطَّالب احترامه لأساتذته بالجملة أَو بالتفاصيل انطلاقاً من ظنِّه أَنَّهُ ضحك على ذقونهم بتقديم بحثٍ قدَّمه زميلٌ له في السَّنة أَو السَّنوات السَّابقة. وسيفهم الطَّالب من قبول الأستاذ لحلقة البحث أَنَّهُ لا يعرف ما يدور حوله ومن وراء ظهره، ولا يلام في ذٰلكَ على الرَّغْمِ من أنَّ الأستاذ لا يحمل كلَّ العبء والمسؤوليَّة لأنَّهُ في أسوأ التقديرات ليس اللوح المحفوظ، ولا حاسوباً لا يفوته شيء.

هٰذه الخطورة كما هي موجودة هنا فإنَّها موجودة كذٰلكَ في المشكلات الأُخْرى؛ السابق منها واللاحق مما سنأتي عليه في القسم الثالث والأخير.

سادساً: الاستلال والنسخ

المشكلة السادسة من مشكلات حلقات البحث، وهي أيضاً مرتبطةٌ بتحوُّل حلقات البحث إِلَى أبحاث، مع العجز الغالب على الأغلبية عن كتابة البحث أَو حلقات البحث، والصُّعوبة البالغة في العثور على فكرة بحثٍ أَو اختيار موضوعٍ للبحث، ومع كون الدكتور أَو الأستاذ المشرف ليس موسوعةً أو حاسوباً يحفظ كلَّ شيء، ومع تناقل الخبرة بَيْنَ الطلاب من جيلٍ إِلَى جيلٍ، ابتكر الطلاب أكثر من طريقة للتحايل على هٰذا العجز وعلى حلقة البحث وعلى المشرف على حلقة البحث في الوقت ذاته، ويمكن إجمال هٰذه الطرق إِلَى جانب ما سبق بعنوانٍ عريضٍ واحدٍ هو الاستلال والنسخ.

الاستلال والنسخ مستويات وأنواعٌ قَدْ يصعب حصرها. سنتغاضى عما يحتاج منها إِلَى حرفنةٍ ومهارةٍ ونشير فَقَطْ إِلَى الواضح الفاضح منها.

أول هٰذه المستويات وأعلاها هي أن يأتي الطالب إِلَى كتابٍ؛ أي كتاب ضمن الاختصاص، بتفكير أَو من دون تفكير في أن يكون الأستاذ المشرف على حلقة البحث يعرف هٰذا الكتاب أم لا، ثُمَّ يعمد إِلَى اختيار أحد الفصول من هٰذا الكتاب، وخاصَّة ما ينطوي منها على عناوين فرعية لتكون مخططاً للبحث، ويستل هٰذا الفصل من الكتاب كما هو بفواصله ونقطه وحواشيه وهوامشه... وينسخه بخطِّ يده على ورق حلقة البحث ويقدمه. وغالباً ما ينفضح هؤلاء الطلاب في أثناء المناقشة إن كان من مناقشة أَو مناقشة جادَّة.

لأنَّ كثيراً من هؤلاء الطلاب لا يكلفون أنفسهم عناء إعادة قراءة هٰذا الفصل استعداداً للمناقشة.

في المستوى الثَّاني نكون أمام طلاب أكثر حنكةً من هؤلاء في التحايل إذ يعمد هؤلاء الطُّلاب . ويمكن أن تكون المكتبات المختصَّة هي الَّتي تقوم بذلك وغيره ـ إِلَى كتاب فينتقي منه عنواناً فرعيًّا صغيراً من كلِّ فصلٍ ويضمُّها إِلَى بعضها تحت عنوانٍ ما، ثُمَّ ينسخ ما تحت هٰذه العناوين الفرعيَّة ليضمها فيما سيسمَّى حلقة بحث، وبعضهم يفعل ذٰلكَ ببراءة ساذجة ويعترف به في أثناء المناقشة. ولكنَّ هٰذه الطَّريقة ستؤدي إِلَى مخطَّطٍ أَو عناصر بحث لا يجمعها جامعٌ ولا ينتظمها ناظمٌ، وغالباً ما يبدو تنافرها على نحوٍ واضحٍ اللهم إلا عند المحنكين من الطلبة والفاعلين، وهنا تقع المسؤوليَّة الأولى على كاهل المشرف على حلقة البحث الذي لا أدري كيف يوافق على مخطَّط بحثٍ متناثر العناصر غير مترابطها؛ بدءاً من العنوان حَتَّى الخاتمة... وإلا كيف يتشَّجع الطُّلاب على مثل هٰذه المهازل لو وجود من يقبل ويقر؟!!

في المستوى الثالث من مستويات الاستلال والنسخ نكون أما طلاب أكثر حنكةً في التحايل من المستوى السابق، إذ يعمد هؤلاء الطلاب هنا إِلَى الطريقة السابقة ذاتها، ولكن بانتقاء الفقرات أَو العناوين الفرعية من كتابين أَو ثلاثة... والثلاثة نادراً، وأكثر من ثلاثة أكثر ندرة بكثير. ثُمَّ يقوم الطالب، أَو المكتبات الَّتي تتاجر بذٰلكَ، بنسخ ما تحت هٰذه العناوين الفرعيَّة أيضاً بما فيها من حواشي وإحالات ومراجع وتعليقات وضمها إِلَى بعضها تحت عنوان ما هو عنوان حلقة البحث.

هناك مستويات متعددة لإتقان هٰذه الطريقة والتوفيق فيها، ولكِنَّها غالباً ما تؤدِّي أيضاً إِلَى الوقوع في تناقضات وتنافرات أَو عدم انسجام عناصر البحث على الأقل، الأمر الذي يجعلها مكسوفة مفضوحة، وغالباً ما يقع الطلاب هنا وفي المستويين السابقين بأخطاء قاتلة في عمليَّة النسخ عندما ينسخون الحواشي والإحالات والمراجع ويكشفون من خلالها عن السرقة الموصوفة الواضحة.

سابعاً: الاستهتار والتشدد

الاستهتار والتشدد سلوكان متناقضان، وهما موجودان على التفاصل عند بعضٍ غير قليلٍ من الطلبة، وعدد رُبَّما يكون غير قليلٍ من الأساتذة والمشرفين. ومن البداهة بمكان أنَّ من انطوى سلوكه أَو قام على الاستهتار لن يكون متشدداً، ومن كان متشدداً لن يكون مستهتراً، لأنَّ أيًّا من هٰذين السلوكين يلغي السلوك الآخر أَو رُبَّما يلغي احتماليته، على الأقل في الافتراض أَو التصور النَّظري. ولٰكنَّ النتيجة على أيِّ حالٍ واحدةٍ أَو متشابهة إِلَى حدٍّ بعيدٍ.

الاستهتار نمطٌ من أنماط السلوك اللامبالي الخالي من الإحساس بالمسؤوليَّة، أَو على الأقل يتدنى فيه الإحساس بالمسؤوليَّة تدنيًّا واضحاً غير مقبول. وهو في حدوده الدنيا عدم إعطاء الموضوع أَو الأمر حقه، وفي حدوده العليا عدم الإحساس المطلق بالمسؤوليَّة واللامبالاة الكليَّة. وتكون هٰذه الممارسة من قبل الطالب أَو الأستاذ المشرف على حلقة البحث أَو من كليهما معاً. وغالباً ما يتطلب الأمر توافقاً وانسجاماً بَيْنَ طرفي المعادلة؛ الأستاذ والطالب، وإقراراً على الأقل من المشرف، وإلا أعيد الطالب المرة تلو الأُخْرى حَتَّى يصحح عمله ويكمل مشروعه أَو بحثه... هٰذا إذا أراد الأستاذ ذٰلكَ أو كان قادراً عليه.

تتمثل ظاهرة الاستهتار من قبل المشرف بعدم متابعته الجادَّة للطلبة من حيث عدم اكتراثه أَو تدقيقه في المخططات والموضوعات المقدمة، وموافقته الآليَّة على كلِّ ما يقدَّم له سيَّان أكان الموضوع صالحاً أم غير صالحٍ، على صوابٍ أم على خطأٍ، منسجماً أم غير منسجمٍ... وكذَلكَ المساواة بَيْنَ الجميع بالعلامات المتقاربة جدًّا إِلَى الحدِّ الذي يلغي فكرة التمايز والتميُّز، والاهتمام، والتفوق، والالتزام... ويكرس فكرة الاستهتار واللامسؤوليَّة عند الطَّالب.

هٰذا النمط من المشرفين موجودٌ، ولا أظنه موجوداً بقلَّة أَو ندرة، وعلى مختلف مستويات المشرفين وتباينها. على الرَّغْمِ من أَنَّهُ لا يجوز مثل هٰؤلاء المشرفين في الجامعة.

أَمَّ الوجه المقابل للاستهتار فهو التَّشدد، والتشدد موجودٌ غالباً عند المشرفين، ومن باب الندرة الشديدة أن يوجد عند الطلبة أَو أحدهم. والتَّشدد هو مزيد التدقيق في الشروط والدقائق والتفاصيل والعناصر، وأحياناً الشكليات والمظاهر الَّتي لا داعي لها إطلاقاً، ورُبَّما لا يحتاجها أَو لا يقف عندها الباحثون المحترفون.

يتمثل هٰذا التشدد بأن يريد المشرف على حلقة البحث، وهٰذا واحدٌ من التطبيقات المباشرة لتحول حلقة البحث مع قلة تقدير من المشرفين، من الطالب أن يحقِّق شروط البحث من ألفها إِلَى يائها، مع التدقيق في كلِّ شاردةٍ وواردةٍ، وكل العناصر حَتَّى يطال الأمر كما أشرنا شكليات ومظاهر وقشوراً لا لزوم لها إطلاقاً حَتَّى في الأبحاث الَّتي يكتبها المختصون المحترفون، وغالباً ما يستوي في هٰذا التشدد طالب السنة الأولى وطالب السنة الرابعة.

هٰذا التشدد والاستهتار من قبل بعض غير قليلٍ من المشرفين على حلقات البحث أدى إِلَى نتيجة مباشرة هي استهتار بعض الطلاب بحلقات البحث من جهةٍ، والسعي غير المحمود والعبء غير المنتج من جهةٍ ثانيةٍ من قبل الطلاب، إِلَى جانب التركيز على شكليات لا معنى لها ولا قيمة في كثير من الأحيان، وإهمال ما هو جوهري وأساسي عوضاً عن التركيز على الجوهري والأساسي والمفيد وعدم التركيز على الشكلي والعرضي.

تمثل استهتار الطلاب بالسلوكات السابقة الَّتي أشرنا إليها، وبالتعامل مع حلقات البحث تعاملاً يوحي بشعوره باللاجدوى منها، وانعدام الفائدة فيها، وأَنَّها عبءٌ بلا معنى ولا قيمةٍ ولا هدفٍ... بل إنَّ سلوك بعض الأساتذة اللامبالي مع حلقات البحث وما يسمى السؤال البديل عن حلقة البحث أوصل اللامبالاة والاستهتار في سلوك الطلاب مع حلقة البحث إِلَى الأوج. والسبب هو أنَّ بعض الأساتذة، ولا ندري ما السبب، ولا يوجد سبب يمكن أن يسوِّغ هٰذا السلوك، يعطون الطلاب المداومين الذين يقدون حلقات بحث بعد جهاد واجتهاد وطول دوام علامات متدنية وأحياناً متدنية جدًّا فيما يعطون الطلاب غير المداومين الذين يجيبون عن السؤال البديل في الامتحان علامات عالية وأحياناً عالية جدًّا. والأصل خلاف ذَلكَ تماماً وهو أَمَّ هٰذه العشرين علامة المقررة لحلقة البحث هي من حقِّ الطالب المداوم فَقَطْ، فيما الطالب غير المداوم يحرم من هٰذه العشرين كلها، أو على الأقل يحرم من نصفها الذي هو علامة الحضور والالتزام. ولذَلك لا عجب إذا لم يكترث الطلاب بالحضور أَو الدوام أَو تقديم حلقات البحث أَو المشاركة التفاعليَّة في حلقات البحث والمحاضرات... فلماذا يجهد الطالب نفسه كلَّ هٰذا الجهد في إعداد حلقة البحث على مدار

الفصل الدراسي، أو يدفع ثمنها الباهظ للمكتبة... فيما هو يستطيع أن ينال علامةً أعلى، رُبَّما بكثير، من خلال بضع أسطر يكتبها في الامتحان؟!

ثامناً: الفصل بَيْنَ النظري وحلقات البحث

من مشكلات حلقات البحث المضحكة والمخجلة في الوقت ذاته الفصل بَيْنَ القسم النظري الذي هو المقرر وعليه ثمانون بالمئة من العلامة، ويمكن أن يكون مستغنياً عن حلقة البحث فتكون العلامة مئة بالمئة... وبَيْنَ حلقات البحث الَّتي هي عامل مساعدٌ وجزءٌ صغيرٌ جدًّا من المقرر، ويمكن أن يكون نافلاً، وعليه فَقَطْ عشرون بالمئة من العلامة.

عند إحداث حلقات البحث ولزمنٍ غير قليلٍ كان أساتذة المقررات النظرية هم ذاتهم أساتذة أَو مشرفي حلقات البحث، ولذلك كانت الأمور تسير على مرام إِلَى حدٍّ جدٍّ بعيدٍ. ولٰكنْ مع تزايد أعضاء الهيئة التدريسيَّة، والفنيَّة، والقائمين بالأعمال... تزايداً غير مسوغٍ أحياناً، ومع عوامل أُخْرَى، تمَّ الفصل بَيْنَ المقرر النظري وحلقة البحث، فصار مشرفو حلقات يعملون على نحوٍ مستقلٍّ عن أستاذ المقرر النظري وكأَنَّ حلقة البحث مادَّة مستقلة تماماً، ولأنَّ الحضور إلزامي في حلقة البحث وغير إلزامي في المقرر النظري صار الطلاب يداومون في حلقات البحث دواماً ملتزماً تماماً أَو تاماً، ويتخلفون عن حضور المحاضرات النظرية.

وبذلك تحوَّلت الجامعة إِلَى جامعة حلقات البحث فَقَطْ. يدخل الدكتور أستاذ المقرر ليلقي محاضرته، وهي المتن والأصل والأساس، فلا يجد إلا بضع طلاب لا يزيدون غالباً عن اثنين أَو ثلاثة ورُبَّما أربعة أو خمسة في قليل من الأحيان أو أكثر أو أقل حسب القسم والاختصاص والعدد الكلي، بَيْنَما تكون

نسبة الحضور تامَّة أَو شبه تامَّة عند المعيد أَو القائم بالأعمال في حلقة البحث الَّتي هي جزء نافلٌ أَو جزء صغيرٌ من المقرر، له نسبة عشرون بالمئة فَقَطْ من العلامة الكلية.

بهٰذا الفصل صار الدكاترة بمراتبهم الوظيفية المختلفة، ومكاناتهم العلميَّة المتعددة والمتباينة... هو كش الذباب في المكاتب، أَو التدخين وشرب الشاي، ورُبَّما صار بعضهم يفضل عدم الذهاب إِلَى الجامعة لإلقاء محاضرته لأتفه الأسباب الَّتي تعترضه أو يمكن أن تصادفه لأنَّ يقينه أَنَّهُ إن ذهب وإن لم يذهب سواء. فماذا يفعل وليس في القاعة أكثر من طالبين أَو ثلاثة أَو خمسة في بعض الأحيان وهي غير كثيرة على أي حال؟؟

أليس هٰذا من أعجب الأمور وأكثرها طرافةً وإضحاكاً وإحراجاً في الوقت ذاته؟

كيف سينظر الدكتور إِلَى نفسه بعد تاريخه الطويل مع مثل هٰذا الوضع؟ وكيف سينظر إليه الطلاب وهو يقف أمام بضعٍ قليلٍ من الطلاب فيما الطلاب يتهافتون على حضور حلقات البحث عند المعيدين والقائمين بالأعمال الذين تخرجوا في العام الفائت أَو قبله، ويتدفقون إِلَى مكاتبهم زرافاتٍ زرافات ويقفون أمامهم أرتالاً؟!

هٰذه بعض أبرز مشكلات حلقات البحث وأبرز المشكلات الَّتي أدت إليها تطبيقات حلقات البحث بسبب ما طرأ من تغيرات على أصل أسباب إحداث هٰذه الحلقات والغاية منها، وهي ليست كل المشكلات بالتأكيد، وهي سلسلة متشابكةٌ متداخلةٌ يؤثر بعضها في بعض ويتأثر بعضها ببعض، ومن

الصعب الفصل بَيْنَها إلا في المستوى الترتيب والتصنيف النظري. والسؤال الذي يفرض ذاته ختاماً هنا هو: ما الحل؟

هٰذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل التالي الخاص بمقترحات تطوير حلقات البحث.

الفصل الخامس

مقترحات

لتطوير حلقات البحث

نشرت بعض الأجزاء من هٰذا الفصل
في عدد من الصحف السورية
ما بَيْنَ عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦

بعد استعراض طبيعة حلقات البحث وواقعها ومشكلاتها انتهى الأمر إِلَى التساؤل عن الحل وعن الآفاق الممكنة لتطوير العمل في حلقات البحث بما يؤدِّي إِلَى تحقيق الغاية والانعكاس إيجابيًّا بأفضل الفوائد الممكنة على الطُّلاب وعلى العملية التعليميَّة برمَّتها.

الحقيقة أنَّ هناك بعض الاقتراحات الجيدة والبنَّاءة الَّتي طُرحت في المؤتمر الذي عقده المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيَّة في كليَّة الآداب بجامعة تشرين أواخر عام ٢٠٠٣م، وفي مقترحات الكليات والأقسام... وفي الوقت ذاته هناك مقترحات تستحقُّ المناقشة والمعالجة لافتقارها إِلَى المنطقية في بعض الأحيان وعدم تحقيقها المصلحة العلمية في أحيان أُخْرَى.

وعلى أيِّ حال فإنَّ حقيقة الأمر في المقترحات الجيدة والمقترحات الَّتي تجب مناقشتها بحذر... أنَّ الجميع، أَو على الأقل ما أتيح لي الاطلاع عليه من هٰذه المقترحات أنَّها لم تتعامل مع حقيقة ما هو مطلوب من حلقات البحث، بل تعامل الجميع معها بوصفها أبحاثاً، وكأَنَّها أطروحات ماجستير أَو دكتوراه مصغرة... وفَصَلُوا بَيْنَها وبَيْنَ فكرة الالتزام الجامعي، وكثيرٌ منهم لم ينظر إليها إلا على أنَّها عبءٌ على الطالب أَو الأستاذ أَو على كليهما معاً ينبغي التخلص من بأيِّ طريقة وثمن.

وعلى أيِّ حالٍ أيضاً فإنَّ أيًّا من الجامعات أَو الكليَّات لم تأخذ بأيٍّ من المقترحات المقدَّمة، وسارت الأمور على ما هي عليه الحال من دون أدنى تغييرٍ أَو تبديلٍ أَو تعديلٍ، اللهمَّ إلا قسم اللغة العربيَّة بجامعة دمشق الذي ألغى من باب التَّجريب حلقات البحث لطلاب السنة الرَّابعة، ولسنةٍ واحدةٍ عاد بعدها إِلَى ما جرى عليه العُرف والحال. والاستثناء الثَّاني هو أنَّ اللائحة التَّنفيذيَّة الجديدة للجامعات أقرَّت مشروع أو رسالة تخرج لطلاب السَّنة الرابعة في الكليَّات النَّظريَّة أَو معظمها من دون أدنى توضيحٍ للإجراءات الأُخْرى المرافقة من حيث بقاء حلقات البحث أَو إلغاؤها، في الفصل الأول أَو في الفصل الثاني؟!! ومن دون تطرق إِلَى وضع الطلاب غير المداومين وماذا يمكن أن يفعلوا، وهل هم ملزمون أم غير ملزمين، وهل يجوز التخرج من دون رسالة التخرج أم لا، وهل تعامل رسالة التخرج معاملة مادة منفصلة مستقلة أم تلحق بمقرر من مقررات السَّنة الرابعة... ورُبَّما غير ذَلكَ من الأسئلة والمشكلات... ولذَلك بقيت الأمور معلقةً من دون أدنى تغيير!!!

سنعرض في البداية للمقترحات الممكنة والمحتملة لتطوير العمل في حلقات البحث ونناقش كلاً منها ثُمَّ نختم هٰذه المقترحات بما نراه مناسباً أكثر لتطوير حلقات البحث والعمل بها، مع الإشارة إِلَى أنَّ ما سنناقشه من مقترحات هو مقترحات افتراضية محتملة لتطوير حلقات البحث أَو تمَّت الإشارة إِلَى بعضها من بعضهم.

أولاً: إلغاء حلقات البحث

كثيرون من الأساتذة والطُّلاَّب هم الذين يرون أنَّ الحلَّ الأمثل لمشكلات حلقات البحث هو إلغاؤها. رُبَّما على مبدأ: العضو الذي يؤلمك اقطعه أَو ألغ وجوده، ليصير حالهم كحال من يقطع الشجرة ليحصل على الثَّمرة.

الحقيقة أنَّنا نعلق بهٰذه التَّعليقات السَّاخرة لأنَّ كلَّ الذين اقترحوا هٰذا الاقتراح لم يجدوا إلا أن يقترحوه من دون البحث عن حلٍّ بديل أَو سدٍّ فراغٍ أَو ترميم ما قَدْ يحصل بسبب إلغاء حلقات البحث، ولا عن التدابير الواجب اتِّخاذها بعد إلغاء حلقات البحث، ولا عن القوانين الَّتي يجب سنها بعد إلغاء حلقات البحث... كلُّ ما اقترحوه هو إلغاء حلقات البحث للتخلص مما يرونه عبئاً ثقيلاً ووزراً عظيماً... وكأَنَّها دُمَّلةٌ ننكؤها فيخرج القيح وتنتهي المشكلة، بل كلُّ المشكلات، ويصبح الكون ضحكاناً ومبتهجاً بعدما كان عابساً ومكتئباً.

إلغاء حلقات البحثِ أمرٌ ممكنٌ، وممكنٌ بسهولةٍ ويسرٍ، إنَّهُ يعني وبمنتهى اليسر والسُّهولة العودة إِلَى ما قبل إحداث حلقات البحث. والسؤال الذي يفرض ذاته مباشرةً هو: كيف كانت الأمور تسير قبل إحداث حلقات البحث؟ وإلاَّ فإنَّ الدَّعوة للإلغاء من دون هٰذا السُّؤال لن تكون أكثر من عبثٍ واستهتار أَو انعدام إحساسٍ بالمسؤوليَّة.

قبل إحداث حلقات البحث كان هناك نظامان لقبول الطَّالب في الجامعة، وعلى الطَّالب أن يختار عند التَّسجيل أحد هذين النِّظامين. وقد بقيت أوراق التَّسجيل في الجامعة حَتَّى عهدٍ قريبٍ فيما أظن، ورُبَّما حَتَّى الآن، تتضمن هذا الخيار بَيْنَ النِّظامين، وهما: نظام الطالب الملتزم، ونظام الطالب المنتسب.

الطالب الملتزم ملزمٌ بحضور المحاضرات وتحقيق نسبة معينة من الدوام تزيد عن سبعين بالمئة من الدَّوام الفعلي الكلِّي، ومن لا يحقِّق هٰذه النسبة لا يحقُّ التقدم للامتحان، وعليه أن ينتظر عاماً كاملاً حَتَّى يداوم من جديد ويحقق نسبة الحضور المطلوبة حَتَّى يحقَّ له التقدم لامتحان المقرر. وهٰذا الأمر مازال موجوداً في اللائحة التنفيذية للجامعات ولكنَّهُ لا يطبق أَو معطَّل عن العمل.

أمَّا الطَّالب المنتسب، أي الذي يختار عدم الالتزام بالدَّوام وحضور المحاضرات فلا يدرج اسمه في قوائم التَّفقُّد، ولا يتفقد حضوره، ولا يسأل عن غيابه، ويمكنه أن يتقدَّم للامتحان النهائي بغضِّ النَّظر عن الحضور ومدى الالتزام به لأنَّهُ غير ملزمٍ بالحضور وهو في الوقت ذاته غير ممنوع من الحضور، مع الانتباه إِلَى أَنَّهُ لم يكن هناك تزوير حضور ولا محسوبيات عند موظفي التفقد أَو غيرهم.

قَدْ يسأل أحدهم عن امتيازات الطَّالب الملتزم الذي يلزم بالدَّوام طالما أنَّ كليهما يتقدم للامتحان النهائي بالطريقة ذاتها والخصائص ذاتها.

الحقيقة أنَّ الطَّالب المنتسب، في هٰذا النِّظام، لا يحقُّ له التخرج في أربع سنوات كما هو حال الطالب الملتزم، وإنَّما توزع المقررات المطلوبة منه على خمس سنوات هي الحدُّ الأدنى لنيله الإجازة الجامعيَّة، أي إنَّهُ يعوِّض عن غيابه عن حضور المحاضرات والالتزام بالدوام بأن يدرس سنة إضافيَّة، ولا أذكر إن كان يحمل مقررات إضافيَّة أُخْرَى غير الَّتي يطالَب بها الطلاب الملتزمون، ووثائق جامعة دمشق ورُبَّما جامعة حلب هي الَّتي يمكن أن تفيدنا في ذلك لأنَّ أساتذتنا الذين يمكن أن يكونوا مراجع في ذَلكَ قَدْ رحلوا معظمهم عن دنيانا، ومن بقي منهم حيًّا أطال الله عمره لا أظنُّ أنَّ ذاكره ستسعفه في تذكر ذَلكَ.

إذن، إلغاء حلقات البحث يعني منطقيًّا العودة إِلَى هٰذا النِّظام الجامعي، فإن لم يكن ذَلكَ كان من الواجب البحث عن بديلٍ. رُبَّما يكون ذلك بتفعيل إحدى مواد اللائحة التنفيذية للجامعات الخاصة بإلزام كلِّ الطلاب بتحقيق نسبة معينة من الدوام حَتَّى يحق لهم التقدم للامتحان؛ امتحان أي مقرر.

هٰذا الأمر سيؤدي إلى خلق بعض المشكلات، منها ما يستعصي على الحل، ومنها ما يمكن الاجتهاد فيه وحله. المشكلة الَّتي تستعصي على الحل هي مشكلة الأمكنة والقدرة على الاستيعاب. فالمباني الجامعية محدودة وغير قابلة للمط أو النفخ. وأعداد الطلاب هائلة في الكليات النظرية حَتَّى يتعذر على معظم الاختصاصات استيعاب كل الطلاب في المحاضرات.

يمكن التفكير بتقسيم الطلاب إلى شعب، ولٰكنَّ هٰذا الأمر سيصدم بالوقت، ففي حين أنَّنا في الاحتمال الأول نجدنا أمام مشكلة المكان وضيق الأمكنة عن الاستيعاب فإنَّنا نجد أنفسنا هنا أمام ضيق الوقت عن الاستيعاب، سنحتاج إلى تمديد النهار أو الدوام الرسمي إلى أكثر من عشرين ساعة حَتَّى يمكن تغطية محاضرات الشعب كلها في المقررات كلها.

والمشكلة الناجمة مباشرة عن ذلك أنَّنا إن أمكننا تمديد النَّهار أو الدَّوام الرَّسمي إلى عشرين ساعة صرنا بحاجة إلى أعداد كبيرة جداً من أعضاء الهيئة التدريسية، وإلى تجديد اللائحة التنفيذية لتحديد كيفيات العمل في نظام الشعب الصفية، ونظام الامتحانات... لأن كليات العلوم النظرية مختلفة كلياً عن الكليات العلمية أو التطبيقية، ففي حين أن التشعيب لا يؤدي في الكليات العلمية إلى مشكلات تنتظر الحل لأن المادة العلمية والمعرفية مقوننة ومضبوطة وغير قابلة للتغير... فإن التشعيب في الكليات النظرية يؤدي إلى كثير من المشكلات الَّتي يصعب حلها من دون تحديد آليات عمل جديدة وأنظمة امتحانية جديدة قادرة على التباينات والاختلافات والتداخلات المنهجية والفكرية والمعرفية.

لم يبق إذن إلا أن نلغي حلقات البحث وتبقى الأمور على ما هي عليه، ويختلط الحابل بالنابل، ويحضر من يحضر، ويغيب من يغيب... وما المشكلة في ذلكَ.

في الكليات العلمية الطالب ملزم بأن يحضر النظري من دون أن يلزم أحداً أو قانون بذلكَ، لأنَّهُ إن لم يحضر المحاضرات النظرية لن يفهم، وإن لم يفهم لن ينجح، أما في الكليات النظرية فإن الطالب يظن أنَّهُ يستطيع أن يفهم من دون أن يحضر المحاضرات، فأي موضوع كان أو فصل أو كتاب يمكن قراءته بلغة واضحة لا رموز فيها ولا إشارات أو ألغاز، ولن يجد عنتاً في فهمها... والحقيقة أن هٰذا وهم خالص لأن العلوم النظرية لا تختلف في المبدأ عن العلوم التطبيقية من حيث ضرورة الحضور للفهم، لأن لكل علم خصوصيته وخصائصه واصطلاحاته ومفاهيمه الخالصة؛ الاصطلاحية والمفاهيمية والدلالية المختلفة على الأقل عن الاستخدام الشائع للغة، وعلى الأكثر عن أي ميدان أو علم آخر. ولذلك من شبه المتعذر على الطالب الذي لا يحضر المحاضرات أن يفهم اختصاصه... رُبَّما يستطيع أن ينجح ويتخرج ولكنَّهُ باليقين المثلث لن يكون فهمه لاختصاصه إلا شبه هاوي مطالعةٍ عاميٍّ لا يعرف من الألف إلا أنَّها تشبه عرنوس الذرة... سيكون بَيْنَه وبَيْنَ اختصاصه هوة أو هاوية. وقد أثبتت التجارب أنَّ الطلاب المداومين يتخرجون في أربع سنوات من دون رسوب إلا في الاستثناءات القليلة النادرة، فيما الطلاب غير المداومين يبقون غالباً ضعف مدة الدراسة، والسبب هو عدم تمكنهم من الإجابة الصحيحة الَّتي تخولهم النجاح.

هٰذا من جهةٍ، ومن جهةٍ ثانيةٍ فإنَّ ترك الحبل على الغارب على هٰذا النحو يضع الجامعة أمام مسؤولية أخلاقية وتربوية واجتماعية وعلمية... لأن

الغالبية العظمى من الطلاب والطالبات عند أهلهم هم طلاب مداومون ملتزمون لا يعيبون عن المحاضرات، ولهذا أمرٌ قائمٌ على ثقة الأهل والمجتمع والمؤسسات الاجتماعية بالجامعة... أفلا يفتح لهذا الباب أمام خروج الطالب من بيت أهله صباحاً، وعودته مساءً على أَنَّهُ في المحاضرات فيما المحاضرات لا تعرف شكله ولا هيئته؟! ناهيك عن الطلاب والطالبات الذين يغادرون أهلهم شهراً أو أشهر من محافظة إلى محافظة!! إنَّهُ أمرٌ يستحقُّ وقفة تفكير وتأمل، فالطلاب والطالبات أبناؤنا على أيِّ حالٍ.

ثانياً: اختصار حلقات البحث إِلَى واحدة

نحن هنا أمام اقتراح آخر أقل حدَّة السابق، فبدلاً من إلغاء حلقات البحث كلها يرى أصحاب لهذا الاقتراح أن تختصر حلقات البحث من أربعة أو أقل إلى حلقة بحث واحدة، والحقيقة أن لهذا الاقتراح يعد واحداً بخطوطه العريضة ولكنَّهُ في تفاصيله يمكن أن ينقسم أو يتم الحديث عنه في ثلاثة أنماط أو مقترحات مختلفة عن بعضها بجزئيات وتفاصيل صغيرة تجعلها تشترك مع بعضها بعضاً في بعض الأحكام.

١ . الاقتراح الأول أقل حدَّة كما أشرنا من الاقتراح الأول القاضي بإلغاء حلقات البحث كلها، ولكنَّهُ مكافئ له من حيث النتيجة تقريباً، ويقضي لهذا الاقتراح بالاقتصار على حلقة بحث واحدة في الفصل الواحد وإلغاء بقية حلقات البحث.

لهذا الاقتراح من حيث المبدأ لا يختلف أبداً عن اقتراح إلغاء حلقات البحث، وكل المشكلات والعراقيل الَّتي تترتب على إلغاء حلقات البحث تترتب

على هذا الاقتراح. وربَّما من دون نقصان، ولذلك لن نناقش هٰذه المشكلات هنا مرة أُخْرَى، وحسبنا أن نناقش ما بعد هٰذه المشكلات وما يزيد عليها تبعاً لخصوصية هٰذا الاقتراح.

هٰذا الاقتراح يشبه تماماً القرار المرتجل الذي اتخذ في مطالع الألفية الجديدة والخطة الدراسية الجديدة الَّتي قررت فجأة من دون سابق دراسة أو تفهم أو مناقشة أن يلغى مقرر اللغة الأجنبية وأن يستعاض عنه بتحويل مقرر اختصاصي إلى اللغة الأجنبية وتدريسه بها... هكذا من دون تحديد أو ضبط أو خيارات أو محددات اختيار... وليتحول تحويل هٰذا المقرر إلى ميدان صراع واستعداء في الأقسام والكليات، فكلٌّ يرفض أن يحول مقرره إلى اللغة الأجنبية، وكلٌّ يرى أن مقرره من أهم المقررات إن لم يكن أهمها، وكل ذي قوَّةٍ مكين ذب عن حياض مقرره بقوة وتحصن ضد التحول والتغير، وبقي الدراويش يندبون الحظ وضيق الحال والعجز عن الدفاع عن مقرراتهم...

إن ما سيحدث جراء الاقتصار على حلقة بحث واحدة لن يختلف أبداً في مبدئه عما حدث في تحويل مقرر اختصاصي إلى اللغة الأجنبية؛ فلماذا يكون هٰذا المقرر دون ذاك هو الذي له حلقة بحث وفيما عداه لا حلقة بحث له؟ وما المعيار الذي يجعلنا نختار في كل فصلٍ مقرراً محدداً لتكون له حلقة بحث؟ وهل سيتعامل الأساتذة مع هٰذه الحال على أن حلقة البحث عبء يستدعي التخلص منه أم مزية تدعو إلى التنافس عليها؟!

٢ . بعضهم اقترح اقتراحاً مماثلاً ولكنَّهُ احتاط لبعض هٰذه المشكلات بأن جعل من حق الطالب أن يختار المادة الَّتي يتقدم فيها بحلقة البحث الوحيدة.

هٰذا الاقتراح بهذا المعنى والتحديد سيؤدي إلى فوضى عارمة لا فوضى صغيرة، ومشكلات تبدأ ورُبَّما لا تنتهي. ويمكن استعراض أبرز هٰذه المشكلات على النحو التالي:

أ . أولى مشكلات هذا الاقتراح أَنَّهُ سيؤدي إلى فوضى امتحانية، لأنَّه، في كل مقرر، سيكون هناك طلاب تقدموا لحلقة بحث ونالوا عليها علامة من عشرين بالمئة ويجب أن نقدم لهم أسئلة لها ثمانون بالمئة من العلامة هي المتبقية، وهناك آخرون لم يتقدموا بحلقة بحث لأنَّهُم لم يختاروا هٰذا المقرر ومن حقهم أن تكون لهم أسئلة عليها مئة علامة. وينطبق هٰذا الكلام على كل المواد. فهل سيقدم كل دكتور أنموذجين من الأسئلة؛ أنموذج لمن اختار تقديم حلقة البحث عنده وأنموذج لمن لم يختر تقديم حلقة البحث عنده؟ ومن ثُمَّ هنا أليس هذا باباً أو مدعاة لمكافأة الطلاب الذين اختاروا حلقة البحث عند كل واحدٍ بأسئلة فيها شيء من المحاباة، والتشديد على الذين لم يختاروا تقديم حلقة البحث عنده؟

أساتذتنا ثقة، نعم، ولٰكن لماذا فتح أبواب لا داع لها؟

هٰذا من جهة، ومن جهة ثانية إذا كانت الأسئلة موحدة للفريقين فكيف يكون معيار الفصل بَيْنَ من اختار حلقة البحث في هذا المقرر أو ذاك وبَيْنَ من لم يختر؟ هل ستكون علامة من اختار تقديم حلقة بحث في هٰذا المقرر أو ذاك مئة وعشرين من مئة؟ أم سيترك الأمر لضمير الطالب؟

قَدْ يقول قائل إن الأمر يسير جداً، وهو إبقاء السؤال البديل عن حلقة البحث في الامتحان يجيب عليه من لم يختر تقديم حلقة البحث في هٰذا المقر أو ذاك.

هٰذا الاقتراح لا معنى له هنا، لأن للسؤال البديل عن حلقة البحث شروط خاصة، ومن حق الطالب أن تكون كل أسئلته من المقرر الذي درسه تحديداً، أو

الذي حدد له وللطلاب جميعاً، ناهيك عن أن وجود السؤال البديل ذاته في الظرف الامتحاني الحالي مشكلة امتحانية لا تحل إلا بإلغاء السؤال البديل أو بالقوانين الصارمة غير القوانين الموجودة الرخوة في التعامل مع من يجيب عن السؤال البديل على الرَّغْمِ من كونه متقدماً لحلقة البحث.

ب . المشكلة الثانية هنا هي الإمكانية الكبرى لتهافت غالبية الطلاب على أستاذٍ واحدٍ محدَّدٍ دون غيره من الأساتذة. وغالباً ما يكون السَّبب في هٰذا التهافت هو سخاء الأستاذ في العلامات أو تساهله في قبول أي موضوع من دون تدقيق أو تمحيص... وليس بسبب محبتهم أو احترامه، ولا يوجد ما يمنع أن يجتمع له ذَلكَ معاً.

هٰذا التهافت سيؤدِّي باحتماليَّةٍ عاليةٍ وعاليةٍ جدًّا إلى فتح باب غيرة رعناء بَيْنَ الأساتذة، وتنافس في إغداق العلامات بلا حساب، لأن شعور الأستاذ الجامعي بالانزواء وانفضاض الطلاب عنه، أو نفورهم منه سيؤدي به، حَتَّى ولو كان من صفوة العباقرة، إلى الانزعاج والشك في نفسه وقدراته أحياناً، فالأستاذ الجامعي بشرٌ كغيره من بني آدم يحس ويشعر ويستاء ويتألم، ويفرح ويبتهج... وليس (صبة بيتون مسلح) لا يهزها ريحٌ ولا يحركها زلزال، ولا هو مجموعة قطع غيار مثبتة ببراغي وتبشيمات.

٣ . تحسَّب بعضهم لهذه الفوضى الامتحانية الَّتي يتعذر فعلاً حلها أو تجاوزها وفق الاحتمال السابق، وخاصة أن هناك راسبون وتعدد دورات امتحانية ورُبَّما تقدم الطالب للمقرر بعد سنوات عديدة... فحسَّنوا هذا الاقتراح بإبقاء باب اختيار الطالب للمقرر الذي يتقدم فيه بحلقة البحث مفتوحاً. وأضاف لتجاوز المشكلة بأن تضم الأسماء في السنة ذاتها جميعاً في قائمةٍ واحدةٍ بعد

وضع العلامات من قبل الأساتذة جميعاً وتحميل هٰذه العلامات على كاهل مقرر واحدٍ، فتكون علامة امتحان هٰذا المقرر النهائية ثمانين علامة من مئة، وتكون العشرون علامة تتمة المئة هي علامة حلقات بحث الطلاب.

هنا نحن في حقيقة الأمر أمام مشكلات الاحتمال السابق ذاتها رُبَّما بزيادة ولٰكن من دون نقصان، اللهم إلا في مزيد من الضبط للامتحان، ولكن إلى جانب المشكلات السابقة تنشأ مشكلات جديدة، وأول هٰذه المشكلات أنَّ هٰذه المادة أو المقرر الذي سيحمل أعباء حلقات البحث وتبعاتها سيكون مقرراً محدداً وثابتاً وإلا دخلنا في متيهٍ من الفوضى الامتحانية من جديد إذا أريد تغيير هٰذا المقرر من عام إلى عام أو حَتَّى كل بضعة أعوام.

إن ثبات هٰذا المقرر سيحمل أعباء حلقات البحث يعني توريط أو إلزام أستاذ واحدٍ طيلة عمره التدريسي الجامعي بأعباء حلقة البحث، وتبعات حلقات البحث... وفقدان الأستاذ سيطرته أو سيادته على مقرره لأن جزءاً من علامة المقرر سيكون ملكاً مشاعاً لكل الأساتذة الآخرين. وسنكون لذٰلك من جديدٍ أمام مشكلة اختيار المادة الَّتي ستحمل أعباء حلقات البحث والمعايير الَّتي يمكن أن يتم على أساسها اختيار المقرر الذي يحمل هٰذه الأعباء والتبعات.

ثالثاً: رسالة التخرج

رسالة التخرج هي بحث مطوَّل نسبياً إذا ما قورن مع الأبحاث المعتادة والمتداولة يشبه أن يكون أطروحة ماجستير أو دكتوراه مصغرة، جرى العرف على أن يتراوح عدد صفحاتها بَيْنَ الستين والمئة، وبالتأكيد لا يوجد ما يمنع أن يكون حجم الرسالة أو مشروع التخرج أكبر من ذٰلكَ بقليل أو كثير، ولا حَتَّى أن يكون أقل بقليل. وهي نظام موجود سابقاً في بعض الأقسام في الكليات النظرية

أو بعض الكليات، وما زال موجوداً، وهو النظام المعمول به في معظم الكليات العلمية أو التطبيقية مثل كليات: الطب والصيدلة والهندسات.

مشروع التخرج، أو رسالة التخرج هذه كانت الاقتراح الذي قدَّمه بعضهم إمَّا بديلاً تاماً عن حلقات البحث في السنوات الأربع أو أن تكون من دون إلغاء حلقات البحث بحيث تظل حلقات البحث في السنوات الثلاثة وتنفرد السنة الرابعة برسالة التخرج أو ما يمكن تسميته مشروع التخرج. وهٰذا الاحتمال الثاني هو ما ذهبت اللائحة التنفيذية الجديدة لإقراره من دون توضيحات لكيفية التنفيذ. الأمر الذي وضع الرسالة قيد المناقشات والجدالات العقيمة ما بَيْنَ الآراء المتناقضة والمتنافرة والاجتهادات...

مشكلة رسالة التخرج بهٰذه الطريقة العامة من الطرح أنَّها لن تختلف عن المشكلة الرئيسية لحلقات البحث بوصفها أبحاثاً يمكن أن تشترى من المكتبات، أو يمكن أن يتم تداولها وتناقلها بَيْنَ الطلبة بعد إجراء التعديلات والتغييرات في العناوين والفقرات، وستعود الأمور إلى ما هي عليه من كون قلة قليلة جدًّا من الطَّلبة هم الذين يكتبون فعلاً رسائل تخرجهم.

المشكلة الثانية في طرح رسالة التخرج على هٰذا النحو هي أنَّها بحث غير صغير يُطلب من الطالب إنجازه في وقت قصير هو الفصل الثاني وليس على مدار السنة الرابعة كلها بحيث يتمكن الطالب من اختيار المشرف والموضوع، وديمومة المراجعة لفترة زمنية مناسبة تتيح له مراجعة أخطائه وعثراته وتصويبها، وتتيح للمشرفين ما يكفي من الوقت لقراءة الرسائل قبل اعتمادها نهائياً والسماح بطباعتها وتوزيعها وفق ما تقتضيه القوانين الجامعية في هٰذا الشأن.

رسالة التخرج لهذه يمكن أن تكون حلاً صالحاً أو بديلاً عن حلقات البحث ولٰكن شريطة توسيع آفاقها وطبيعتها أكثر، وفتح آفاق العمل فيها على نحو يضمن مصلحة الطالب أكثر ما يمكن أن يكون.

رابعاً: اختيار المشرف للموضوعات

من المقترحات الهادفة إلى تطوير حلقات البحث وتجاوز بعض المشكلات والوضع العاثر الذي وصلت إليه أن يقوم المشرف ذاته على حلقات البحث باختيار موضوعات يكلف الطلاب بها إمَّا بإلزام كل طالب بموضوع محدد أو بطرح قائمة الموضوعات المختارة والمحددة على الطلاب وترك مجال الاختيار مفتوحاً أمامهم لاختيار الموضوعات الَّتي يرونها مناسبة لهم أو متوافقة مع اهتماماتهم وميولهم وقدراتهم... ولا بدَّ في الاحتمالين من أن يكون هناك بعض الحيف الذي لا مفرَّ منه.

لهذه الفكرة جيدة من حيث المبدأ، ويمكن أن تؤدي إلى فوائد كثيرة، وهي معمولٌ بها عند بعض الأساتذة في بعض الأقسام، وخاصة أقسام اللغة العربية في أكثر من جامعة ولٰكِنَّها في الوقت ذاته تنطوي على بعض المخاطر، وترافقها بعض المشكلات.

رُبَّما يجدر بنا قبل الحديث عن مخاطر هٰذه الطَّريقة ومشكلاتها أن نقف قليلاً عند محاسنه ومزاياها الَّتي يتهيب بعضهم من الحديث في بعضها لأن طبيعة تعاملنا معها خاطئة أساساً. ولأنه يمكن النظر إلى هٰذه المزايا والمخاطر بطريقة تقابلية سنقف عند كل ميزة ثُمَّ نناقشها من وجهة النظر المضادة، أي من الخطورة الَّتي تقابل هٰذه المزية.

١ . **أولى مزايا** هٰذا المقترح هي التنظيم والضبط الذي سيؤدي أول ما يؤدي إليه هو عدم هدر الكثير من وقت الطلبة في البحث عن موضوع أو فكرة بحث. ويؤدي كذٰلكَ إلى برمجة عمل الطلاب بطريقة يفترض بها أن تغطي جوانب المقرر ومفرداته من مختلف الزوايا. ولٰكن في المقابل من ذٰلكَ تماماً سنجد أن هٰذا الاختيار من قبل الأستاذ المشرف للموضوعات وتوزيعها على الطلاب سيؤدي إلى التكرار، إذ سيضطر الأستاذ المشرف إلى تكرار الموضوعات ذاتها كل عام أو بعد عامين على الأكثر من بدء مثل هٰذا المشروع، وهٰذا ما سيوقعنا في مشكلة سبقت الإشارة إليها وهي التداول والتناقل بَيْنَ الطلاب والشراء من المكتبات الَّتي ستتولى تجهيز هٰذه الموضوعات.

٢ . **الميزة الثانية** هي إمكانية إقامة أبحاث مشتركة بَيْنَ الأساتذة المشرفين وطلابهم، أو بَيْنَ الطلاب ذاتهم بإشراف المشرف على حلقة البحث أو أستاذ المقرر النظري، وكذٰلكَ تحويل حلقات البحث من محض إجراءٍ أو ممارسةٍ شكليةٍ إلى عمليةٍ علميةٍ منتجةٍ يمكن الاستفادة منها في جعل كلِّ قسمٍ أو كلِّ مقرَّرٍ وحدةً بحثيةً قادرةً على إقامة الأبحاث الكبرى الَّتي يشترك فيها الجميع. وفي مثل هٰذه الحال، وحسب أعداد الطلاب، يمكن أن يقوم المشرف بإعداد ورقة بحث وعرضها على الطلاب ومناقشتها معهم، وسماع اقتراحاتهم واجتهاداتهم، ومن ثُمَّ تقسيمها إلى عناصر وجزئيات توزع على الطلاب إمَّا فرادى أو فرقاً، يقوم كل طالب أو فريق بإنجاز المطلوب منه، ثُمَّ يقوم المشرف بمراجعة جميع العناصر/ الأبحاث، وإعادة بنائها وضبطها وتصويبها وإخراجها في بحث عام/ كتاب يمكن أن ينشر ويمكن أن يكون مخصصاً لمؤسسة أو شركة أو قطاع ما بتمويل من هٰذه الوحدات أو بتمويل مشترك... وهٰذا الأمر أو الطريقة موجودة في كثيرٍ من

الجامعات والاختصاصات في العالم معظمه، إذ تقوم الكليات أو الأقسام بمثل هٰذه الجهود البحثية لمحض البحث العلمي أو لصالح شركات ومؤسسات تقوم هي بتحديد المطلوب وتمول هٰذه الأبحاث، والقيام بها بحث علمي بالتأكيد.

تعد هٰذه الميزة من أهم مزايا حلقات البحث على الإطلاق، وخاصة إذا وظفت توظيفاً صحيحاً، وهي في الوقت ذاته من مزايا هٰذا المقترح من مقترحات تطوير حلقات البحث، وهناك الكثير من الجامعات الَّتي تعتمد على هٰذا الأسلوب كما أشرنا، وخاصة مع طلاب الدراسات العليا، وأحياناً طلاب السنتين الثالثة والرابعة.

ولكن إلى جانب هٰذه المزايا تماماً هناك مشكلة أو مجموعة من المخاطر المرافقة لها، وخاصة في جامعاتنا، لأنَّها لم تطبق فيها حَتَّى الآن على هٰذا النحو، ولأنها طبقت في بعض الأحيان من دون مراعاة حقوق البحث والأمانة العلمية. وعامة يمكن إجمال هٰذه المخاطر أو المشكلات في ثلاث نقاط كبرى هي:

أ . **أولى هذه المخاطر** عدم الثقة في مصداقية جهود الطلاب والنتائج والأبحاث الَّتي يقدمونها. وكذلكَ انعدام أو الشك في كفاءاتهم البحثية. وانعدام الثقة هٰذا ليس مطلقاً بالتأكيد، ولكنَّهُ قائم وباحتمالية عالية. وربَّما يقف التكاسل والتقاعس والاستهتار واللامبالاة على رأس أسباب انعدام الثقة هٰذه. أما السبب الثاني لانعدام هذه الثقة فهو عدم الاعتياد على مثل هذه المشاريع والظن على هذا الأساس أنَّها ليست أكثر من جهود ضائعة لا معنى لها.

هٰذه المشكلة قابلة للحل، ويمكن تجاوزها. وإن كان من المتعذر تجاوزها تجاوزاً مطلقاً فإنَّهُ من الممكن أن تكون الحوافز التشجيعية، وتعزيز الإحساس

بالمسؤولية، وتشديد العقوبات... من العوامل المساعدة على تجاوز هذه المشكلة أو على الأقل تلافي الكثير من جوانب خطورتها وآثارها السلبية.

ب . المشكلة أو الخطورة الثانية هي سوء ظن بعض الطلاب في الأستاذ المشرف، إذ يحسب بعض الطلاب أن الأساتذة الذين يكلفون بموضوعات محددة إنَّما يقومون بذلك لجمع هٰذه الأبحاث ونشرها في كتب تحمل أسماء الأساتذة فيما هي في الأصل جهود الطلاب. وكثيراً ما يهول الطلاب في مثل هٰذه الأخبار ويغلظون في الأيمان توكيدً... ومن ذٰلكَ أيضاً أن هناك من الطلاب من يظن أَنَّهُ حَتَّى حلقات البحث الَّتي يعدها الطلاب يقوم أساتذتهم بضمها إلى بعضها وإصدارها في كتب تحمل أسماءهم، أي هي بوضوح سرقة فكرية، وسرقة جهود.

ج . المشكلة أو الخطورة الثالثة رُبَّما يكون هناك بعض الأساتذة الذين يقومون بذٰلكَ، ولٰكن بالتأكيد نحن أمام أمرين أولهما في حدود ظني ومعرفتي من الندرة بما يحول دون أدنى حدود التفكير في التعميم، وثانيهما أنَّهم على الأغلب يقومون بجهود مضاعفة لإعداد حلقات البحث هٰذه للتوثق من صحة البحث والتوثيق وغير ذٰلكَ. ورُبَّما يوجد من يقوم بذٰلكَ من دون مراجعة أو حَتَّى من دون أدنى مراجعة. ولٰكن بالتأكيد من يقوم بذٰلكَ هم قلة نادرة جدًّا. ومن يقوم بذٰلكَ يمكن أن يقوم به من دون الاعتماد على جهود الطلاب. ومن يقوم بذلك يضع نفسه تحت مقصلة الإعدام الفكري والعلمي والأخلاقي والاجتماعي والنفسي... حَتَّى ولو حقَّق من ذٰلكَ عزيز المكاسب المادية أو المعنوية أو كليهما، لأنَّهُ وإن طال الزمان ستنكشف الفضائح والمستور ويتعرى من يقوم

بذلكَ أمام محكمة الزمان... وقد شهدنا الكثير من مثل هٰذه الفضائح على الرَّغْمِ من مرور مئات السنين على بعضها.

٣ . الميزة الثالثة هي ما يحتمل أن يكون رداً على خطورة ناشئة عن قيام الأستاذ المشرف باختيار الموضوعات وتوزيعها على الطلبة، وهٰذه الخطورة، وهي ليست سهلة ولا يجوز استسهالها على الإطلاق، وهي أن المشرف إذ يقوم باختيار الموضوعات فإنَّهُ سيعود الطلاب على الاتكالية وانعدام روح المبادرة والفكر الخلاق فيما هٰذا هو ما يريد التعليم العالي أصلاً أن يخلقه عند الطلاب، أي إن التعليم العالي بذلكَ سيقدم تماماً بعكس ما هو مطلوب منه وملقى على عاتقه.

الرد الذي يمكن أن يرد به أنصار هٰذا الاقتراح على هٰذه الخطورة أو المشكلة هو أن عملية حلقة البحث أصلاً هي عملية تعليمية لا يقصد بها أكثر من أن تكون تمريناً على البحث. واختيار المشرف للموضوعات وتوزيعها على الطلاب هو نوع من تمرين الطلاب على اختيار الموضوعات، ومهمة المشرف تتوقف أصلاً عند اختيار الفكرة أو الموضوع وعلى الطالب أن يكمل المشوار بوضع المخطط والعناصر والقيام بالبحث.

هٰذه أبرز الاقتراحات الممكنة أو المحتملة لتطوير حلقات البحث، وهي مستنتجة مما يدور على الألسن من أفكار، ومما اقترحه بعض زملائنا، وكمَّلنا ذٰلكَ بما يحتمل أن يكون اقتراحاً لتطوير حلقات البحث، وقد ناقشنا هٰذه الاقتراحات لتكون منطلقاً لعرض اقتراحنا لتطوير حلقات البحث، آخذين بمحاسن ما سبق من أفكار ومتلافين قدر الإمكان ما ينجم عنها من آثار أو نتائج سلبية.

خامساً: التأسيس لاقتراحات جديدة

حَتَّى نُطوِّر حلقات البحث لا بدَّ من أن نأخذ بعين النظر والحسبان أمرين على الأقل؛ **أولهما** الغاية الأساسية المعلقة على حلقات البحث والأهداف المطلوب تحقيقها منها والوظائف المناطة بها. **وثانيهما** أن تطوير حلقات البحث ليس أكثر أهمية من تطوير التعليم العالي عامة والمقررات النظرية خاصة. فمهما علا شأن حلقات البحث فإنَّها لن تكون إلا جزءاً صغيراً من أصلٍ كبيرٍ هو الأكثر غنى وتنوعاً وأهميَّة. وعلى ضوء ذَلكَ يمكن أن نضع جملةً من النقاط المفصليَّة التأسيسية الَّتي يمكن على أساسها تقديم أكثر من اقتراح لتطوير العمل في حلقات البحث وآليات العمل في حلقات البحث، ويمكن من ثُمَّ أن نكون أمام الكثير من الطرق الَّتي يتم التعامل بها مع حلقات البحث. أما هٰذه النقاط فيمكن إجمالها فيما يلي:

١ . **أولى هذه النقاط** ورُبَّما أكثرها أهمية هي ضرورة سن القوانين والتشريعات الجامعية الَّتي تميز بَيْنَ الطالب المداوم الملتزم والطالب المنتسب أو غير المداوم، وتبين حقوق كل منها وواجباته، وما له وما عليه، والفوارق بينهما، ومن دون هٰذه التشريعات والتوضيحات رُبَّما لن يكون هناك أي جدوى من كل اقتراحات التطوير والتحديث في التعليم العالي كله وحلقات البحث على نحو خاص. وسيكون فيما سيأتي إشارات إلى ما يمكن أن تتضمنه هذه القوانين الَّتي تميز بَيْنَ الطالب المداوم والطالب غير المداوم.

٢ . **ثاني هذه النقاط التأسيسية**، والَّتي يجب أن تكون حاضرة على ورقة أي نوع من الاقتراحات التطويرية، هي أَنَّهُ لا يمكن أن توجد طريقةٌ تامةٌ كاملةٌ

غير قابلةٍ للاختراق وخالية من أي نوع من العثرات أو المشكلات أو المخاطر، وكلها إيجابيات... وفي المقابل من ذلكَ رُبَّما يصعب القول بوجود طريقة كلُّها سلبيات ومشكلات ومخاطر... نحن في حقيقة الأمر أمام آفاق مفتوحة واحتمالات كثيرةٍ جداً للعمل وآليات العمل، ولكلٍّ منها محاسنها ومعايبها وخصوصياتها وإمكانات تطبيقها... ولهذا ما يوحي لنا بضرورة التنويع والتغيير والتبديل في الطرائق والموضوعات وأساليب العمل بَيْنَ الحين والحين، وعلى كلِّ جيلٍ على حدةٍ لتحقيق أكثر ما يمكن من الفائدة والايجابيات ويفرض علينا هذا في الوقت ذاته عدم الاقتصار على طريقةٍ واحدةٍ والتقولب بها وتحجيرها لتتكلس ويتعذر علينا تجاوزها لأنَّها ستغدو قوالب تتحكم هي بنا ولا نستطيع نحن التحكم بها مثلما حصل معنا في حلقات البحث اليوم وكذلكَ في الكتاب الجامعي على سبيل المثال.

٣ . **ثالث هذه النقاط التأسيسية** هي المتعلقة بغاية حلقة البحث والأهداف المعلقة عليها، فأسم حلقة البحث هو ترجمة لكلمةSiminar ، وكلاهما يعني جلسة نقاش دراسية أو بحثية، أي إن حلقة البحث ليست كتابة بحث أو أبحاث. قَدْ تكون كتابة البحث ومناقشته جزءاً من هذه العملية، أما على الطلاب في مرحلة الإجازة فإن غاية حلقة البحث والأهداف المعلقة عليها هي تفعيل عملية التعليم في كل مقرر نظري على حدةٍ من حيث المناقشة والمراجعة والتمرين على ذلكَ كله وعلى كتابة الأبحاث أيضاً، أي إنَّها في المحصلة تمرين وتدريب للتمكن من المقرر النظري.

٤ . **النقطة الرابعة** منبثقة من الثالثة ومرتبطة بها، وهي أن ربط حلقة البحث بالمقرر النظري أمر صميمي وليس نافلاً ولا عارضاً. ولهذا

الربط قائم الآن وفق الآلية القائمة للعمل في حلقات البحث. ولٰكن يمكن زيادة الصلة والتفعيل أكثر من ذٰلكَ. ورُبَّما يكفي ما هو قائم في كثير من المقررات أو الاختصاصات. وستتضح هٰذه النقطة أكثر في فقرة لاحقة.

٥ . **النقطة الخامسة** مرتبطة بأصل أساسي من أصول إحداث حلقات البحث وهو التمييز بَيْنَ الطالب المداوم والطالب غير المداوم فيما يتعلَّق بحلقات البحث خاصة. ويمكننا أن نكون أمام أكثر من اقتراح هنا للتمييز بَيْنَ الطالب المداوم والطالب غير المداوم؛ أولها إلغاء السؤال البديل عن حلقة البحث في الامتحان وبقاء علامة الطالب غير المداوم من ثمانين فَقَطْ. وهٰذا هو الأصل إن لم تخني الذاكرة، وهٰذا أيضاً حقٌّ لأنَّ الطالب الملتزم الذي يتفرغ للدوام والمتابعة من حقه أن يميز عن الطالب غير المداوم الذي تكون الدراسة عنده هامشاً أو ملحقاً أو عملاً إضافياً أو رُبَّما لا يداوم استهتاراً أو تقاعساً...

فإن لم يكن ذلك تماماً، أي لم يلغ السؤال البديل عن حلقة البحث، فمن الممكن، وهٰذا أقل ما يكون، أن يحرم الطالب غير المداوم من عشر علامات على الأقل هي العلامة المخصصة نظرياً للدوام، وتكون علامة السُّؤال البديل عشر علامات لا تزيد، ومن ثُمَّ تكون علامة الطالب غير المداوم الكلية الفعلية من تسعين فَقَطْ. وفي الوقت ذاته لا يجوز أن تقل علامة الطالب المداوم عن عشر علامات... فإن لم يقع هٰذا التمييز بَيْنَ الطالب المداوم والطالب غير المداوم سنكون أمام ممارسة خاطئة ونتائج سلبية بالتأكيد هي ما أشرنا إليه سابقاً.

٦ . **النقطة السادسة** هي الربط بَيْنَ الدوام في حلقة البحث والدوام في المقرر النظري، وقد سبق وأشرنا كيف أن فك الارتباط والتلازم بَيْنَ حلقات البحث والنظري قَدْ أدى إلى تحول الجامعة إلى جامعة حلقات بحث فيلتزم الطلاب بالدوام من أجل عشرين بالمئة من المقرر التزاماً كاملاً فيما لا أحد يحضر المحاضرات النظرية.

لتحقيق هٰذا التلازم يمكن أن يشترط تحقيق نسبة سبعين بالمئة من الدوام في كلٍّ من حلقة البحث والنظري معاً حَتَّى يسمح للطالب بالتقدم لحلقة البحث، وإلا يعامل الطالب معاملة الطالب غير المداوم بالحرمان من حلقة البحث والسؤال البديل عن حلقة البحث أو نصف علامته على الأقل وهو الاحتمال الذي ينبغي أن يكون الأكثر ضعفاً.

٧ . **النقطة السابعة**، ويمكن أن تكون الأخيرة، هي مسألة تنظيمية، يتعامل معها الكثيرون على أنَّها شكلية وهي ليست كذلك على الإطلاق، وتتعلق هٰذه النقطة بضرورة إشراف أستاذ المقرر النظري إشرافاً مباشراً ومسؤولاً على إدارة حلقات البحث إن كان هناك مكلفون غيره بإدارة حلقات البحث. وتنبع ضرورة هٰذا الإشراف المباشر من ضرورة تلافي الكثير من الملابسات والممارسات الخاطئة الَّتي يقع فيها بعضٌ غير قليل من مشرفي حلقات البحث. ويمكن أن يكون هٰذا الإشراف بالتأكيد من التفقد ومسؤوليته عنه، وتسليم الجدول له، وكذٰلكَ بإدارة العلامات وضبطها وضبط معاييرها، والمشاركة في مقابلة الطلاب ضمن لجان، والإشراف على المقابلات، وتحديد مستويات الموضوعات والمشاركات وأنواعها، وإصدار العلامات...

سادساً: مقترحات ختامية

بعد هٰذا الاستعراض لأبرز الاقتراحات الممكنة لتطوير حلقات البحث، ومناقشتها، وبعد وضع النقاط التأسيسية لأي اقتراحات تطويرية بات من السهل فيما أظن تقديم العديد من الاقتراحات الَّتي تساهم في تطوير حلقات البحث، ولن نكون محصورين باقتراحٍ أو نمطٍ واحدٍ للعمل في حلقات البحث. وإذا ما قمنا بإعداد لائحة تعليمات تركز على ما لا يجوز الاستغناء عنه من الملاحظات السابقة، وسندناها بسن التشريعات الداعمة مما أشرنا إليه أيضاً ومما قَدْ يقترحه المختصون ويكون مناسباً ومفيداً... فإنَّنا قَدْ لا نحتاج إلى وضع طريقة أو طرائق محددة للعمل في حلقات البحث، لأن كل مشرف سيكون أمام عدَّة خيارات وطرائق للعمل تتناسب مع طبيعة المقرر والاختصاص.

ولكن هٰذا، على أيِّ حالٍ، لا يمنع من تقديم رؤية، وسنحاول أن تكون مختصرة ومكثفة بعد الاستعراض شبه الموسع لمختلف جوانب حلقات البحث؛ طبيعتها وواقعها ومشكلاتها وآفاق العمل فيها..

١ . رسالة أو مشروع التخرج

أول ما يجب الانتباه إليه هنا هو أن إقرار رسالة أو مشروع التخرج يعني على نحو مباشرٍ إلزامية الدوام لجميع الطلاب، وعلى الأقل خلال فترة أو مرحلة زمنية محددة ووفق آلية معينة تقتضيها طبيعة إقرار رسالة التخرج ومداها الزمني. فإذا ما تجاوزنا هٰذه النقطة أمكننا القول إنَّ رسالة التخرج بأي طريقة يتم العمل فيها، ضمن الضوابط اللازمة، هي اجتهاد جيد ومفيد إلى حد الضرورة. ويمكن أن يتم العمل في هٰذا الاقتراح، رسالة التخرج، وفق إحدى ثلاث طرق، الأولى هي المعروفة والشائعة الاستخدام، والثانية والثالثة هي ما نقترحه نحن الآن.

أ . **الطريقة الأولى** أن يتم اختيار موضوع مشروع التخرج وعنوانه وبدء البحث فيه في السنة الرابعة، أي سنة التخرج، ويفضل أن يكون ذلك منذ بدء العام الدراسي لأن تأجيله إلى الفصل الثاني سيؤدي إلى مشكلات كثيرة ويحول مشروع أو رسالة التخرج إلى ممارسة غير مجدية وغير صحيحة وغير قابلة للاكتمال لأن الوقت المتاح ضيق جدًّا جدًّا.

يمكن أن تكون مناقشة مشاريع أو رسائل التخرج قبل الامتحان النهائي أو بعده، من قبل لجان تشكلها إدارة الكلية من ثلاثة أعضاء على الأقل يشترك فيها إلى جانب المشرف واحدٌ من القسم باختصاص قريب. وآخر يمكن أن يكون من القسم ذاته ويمكن أن يكون على صلة بالموضوع من قسم آخر في الكلية ذاتها. وربَّما يستحسن أن تكون اللجان من ضمن الكلية ذاتها، ولكن بتشارك الأقسام في ذَلكَ. ويجب هنا أن تكون الرسائل جاهزة على الأقل في النصف الأول من الفصل الثاني حَتَّى يتمكن الطالب من تجهيزها وطباعتها وتوزيعها على الكلية واللجان المختصة والإعداد اللازم للمناقشة من قبل الكلية واللجان. ولهذا المطلب الأخير والمطلب السابق عليه ينطبقان على الطريقتين التاليتين من طرائق إعداد رسالة أو مشروع التخرج.

في حال إقرار رسالة أو مشروع التخرج على هٰذه الطريقة، أي في السنة الرابعة فَقَطْ، فمن المفترض أن تظل حلقات البحث موجودة في السنوات السابقة. مع مراعاة ما هو مطلوبٌ منها، وما يقوَّل عليها مما أتينا عليه وسنأتي عليه بعد قليل.

ب . **الطريقة الثانية** هي طريقة نقترحها نحن، وهي طريقة شمولية تكاملية يبدأ العمل بها منذ السنة الأولى. وقبل أن نتحدث في تفاصيل هٰذه الطريقة لا

بُدَّ أن نشير إلى أنَّنا سنقف مباشرة أمام مشكلة الطالب المداوم والطالب غير المداوم على نحو أكثر حدَّة من الطريقة السابقة. ويمكن حل هٰذه المشكلة بحرمان الطالب غير المداوم من تقديم مشروع التخرج ومن ثُمَّ حرمانه من علامته في المعدل من دون أن يؤثر ذٰلكَ في تخرجه، ويمكن أن تحلَّ أيضاً بالسَّماح له بتقديم مشروع تخرج في السنة الرابعة على الطريقة السابقة.

تقوم هٰذه الطريقة على تقسيم المقررات الَّتي لها حلقات بحث، في القسم أو الكلية، على عدَّة اختصاصات كبرى تتراوح ما بَيْنَ ثلاثة أو أربعة اختصاصات محورية، يفضل أن تكون هٰذه المحاور مساوية لعدد حلقات البحث المقررة في كل فصل دراسي، ويفضل كذٰلكَ توحيد عدد حلقات البحث في كلِّ فصل دراسي لسهولة التعامل، ويجب أن تكون هٰذه المحاور الاختصاصية الكبرى موزعة على السنوات الأربع بنوع من التكافئ أو التساوي. ويبدأ العمل برسالة التخرج وفق هٰذه الطَّريقة منذ السنة الأولى بأن يختار الطالب أو يكلف بموضوع في كل محور أو اختصاص، ويظل هٰذا الموضوع هو ذاته طيلة السنوات الأربع، ويكون واجب الطالب في هٰذه الحال هو التوسع في هٰذا الموضوع رويداً رويداً، وأن يزيده إغناءً وشرحاً وتفصيلاً وتدقيقاً وتعليقات وإضافات وفق كلِّ مقرَّرٍ جديد... من فصل إلى فصل أومن سنةٍ إلى سنةٍ حَتَّى ينتهي به الأمر في السنة الرابعة وقد جهز مشروع تخرجه على أربعة محاور اختصاصية كبرى.

في هٰذه الحال من الممكن أن يكون لكل طالب مشرفهُ الخاص على كلِّ محور منذ السنة الأولى، ومن الممكن أن يتغير المشرف بتغير المادة والاختصاص مثلما هو عليه الحال في حلقات البحث. ويبقى تحديد المشرف النهائي عِلَّة

مشروع التخرج في السنة الرابعة الذي ستكون عليه مهمة الإشراف على تنسيق هذه المحاور الأربعة في مشروع واحدٍ، وتكاملها تجهيزاً للطباعة والمناقشة.

ج . مشكلة الطريقة السابقة أنَّها تشكل عبئاً كبيراً جداً على الأساتذة والمشرفين، وتحتاج إلى متابعات جادة جدية وتدقيقات كثيرة على التطورات والتغيرات الَّتي تطرأ على أبحاث الطلبة، وتحتاج كذلكَ إلى عدد كبير جداً من المشرفين والأساتذة في بعض الاختصاصات وخاصَّةً الكبرى منها مثل اللغة العربية والأدب الإنجليزي والأدب الفرنسي وأضرابها. ولذلك تأتي **الطريقة الثالثة** لتخفف هٰذه الأعباء، ولٰكن لن تلغيها، وهٰذه الطريقة مشابهةٌ تماماً من حيث المبدأ وآلية العمل للطريقة الثانية، ولكِنَّها تفترق عنها في أن الطالب غير ملزمٍ بتوسيع كلِّ حلقات البحث، وإنَّما يختار محوراً واحداً منذ السنة الأولى ويكون هو المحور الذي يقوم بتوسيع حلقة البحث فيه وإغنائها من سنة إلى أُخْرَى لتكون في المحصلة مشروع تخرجه. ويفترض في مثل هٰذه الحال أن يكون المشرف على هٰذا المشروع هو ذاته منذ السنة الأولى حَتَّى لو تغير المشرفون المرحليون. ويفترض لذلك أن تحدَّد آليةٌ واضحة للإشراف وتوزيع الطلاب على أساتذة القسم في المحاور الَّتي يتم اختيارها لتكون مشاريع تخرج منذ السنة الأولى.

في حال إقرار رسائل التخرج في الكليات النظرية يمكن اعتماد أي هٰذه الطرائق الثلاث، ويمكن اعتمادها معاً في أقسام مختلفة وترك الخيار للأقسام أو الكليات في ذٰلكَ، كما يمكن التغيير فيما بَيْنَها في القسم ذاته كل بضع سنوات.

٢ . حلقات البحث

بعد توضيح الغاية من حلقات البحث والأهداف المعلقة عليها، وبعد تبيان بعض أبرز النقاط التأسيسية للعمل في حلقات البحث وتحديثها، صار من

الممكن أن نكون أمام آليات مختلفة ومتعددة للعمل فيها والتعامل معها. وأمام أكثر من نمط من أنماط التعامل والخيارات، وأمام أكثر من طريقة لإدارة حلقات البحث وموضوعاتها. ولذلك أظن أنَّهُ من الخطأ تكريس أو إقرار طريقةٍ واحدةٍ أو آليَّةٍ واحدةٍ وفرضها على جميع الاختصاصات والميادين، لأن هٰذه الاختصاصات والميادين حَتَّى في القسم ذاته على درجة من التلون تجعل من الصعب ومن الخطأ أن ينظر إليها من زاويةٍ واحدةٍ وحيدةٍ. وعلى هٰذا الأساس يستحسن بل رُبَّما يجب ترك باب الخيار مفتوحاً أمام الأساتذة ومشرفي حلقات البحث لاختيار الآليات والطرائق المناسبة الَّتي تجعلهم قادرين على تجاوز المخاطر والعثرات والأخطاء الَّتي تمت الإشارة إلى معظمها. وتتيح لهم أيضاً من المرونة ما يكفي للتغيير والتبديل والتعديل ما بَيْنَ الفصل والفصل والسنة والأُخْرى وفقاً لما تقتضيه مصلحة التعليم واحتياجاته ومصلحة الطلاب واحتياجاتهم على أفضل صورة ممكنة.

يمكن على سبيل المثال تكليف الطلاب بوظائف أسبوعية في إطار كلِّ مقرَّرٍ على حدةٍ تتكامل هٰذه الوظائف مع بعضها بعضاً لتشكل حلقة البحث أو مجمل أعمال الطالب في المقرر على مدار الفصل الدراسي، مع مراعاة كونها تمرينات يشترط فيها تحقيق جملة من المعايير والضوابط مثل الدقة والتنظيم والضبط والتوثيق والحواشي والتعليقات وما إلى ذَلكَ. وميزة هٰذه الوظائف أنَّها تتمتع بكثيرٍ من المرونة بحيث يمكن التبديل والتغيير فيها كلِّ فصلٍ وكلِّ عامٍ مع المحافظة على عناوينها العريضة والكبرى أو حَتَّى من دون المحافظة على ذَلكَ، وينصح الأساتذة والمشرفون هنا بإعداد بنك معلومات خاصٍّ بكلِّ واحدٍ منهم وتنظيم مشروعات عمل على أمدية بعيدة تيسر لهم عملهم.

ويمكن أيضاً قيام الأساتذة والمشرفين على حلقات البحث باختيار موضوعات وتكليف الطلاب بها، وينصحون هنا أيضاً بإعداد بنك معلومات وموضوعات ووضع برامج عمل بعيدة المدى، ويمكن هنا تحقيق التواصل في كثير من الأقسام والكليات مع احتياجات قطاعات المجتمع الأُخْرى بناء على طلب هٰذه القطاعات وتمويلها أو بناء على تقدير الجامعة والأساتذة... والتعاون فيما بَيْنَ هٰذه القطاعات؛ الاجتماعية والاقتصادية والتربوية... وبَيْنَ الجامعة لتحقيق مصالح مشتركة ومصلحة المجتمع والأمة.

ويمكن كذلكَ ترك باب الخيار مفتوحاً أمام الطلبة لاختيار موضوعات أبحاثهم مع مراعاة ضرورة المتابعة طيلة الدوام وخطوات البحث ومراجعة أعمال الطلاب بَيْنَ الفترة والأُخْرى وإرشادهم وتوجيههم وتبيان أخطائهم وإيجابياتهم وتسديد خطاهم إلى الصواب دائماً.

ويمكن تدعيم أيٍّ من هٰذه الطرائق بمهمات أُخْرَى مساعدة ومفيدة للطلاب وإن كان سيتعامل معها الطلاب على أنَّها عبءٌ إضافي، مثل حفظ عدد محدد من الاصطلاحات الاختصاصية المرتبطة بالمقرر النظري، وترجمة نصوص صغيرة من وإلى اللغة العربية، وكذلكَ قراءة كتب وتلخيصها ومناقشتها... وهلم جرّاً من هٰذه المهمات الكثيرة جداً.

ويمكن أخيراً أن نستخدم هٰذه الطرائق كلها معاً في المقرر ذاته عند المشرف ذاته وفي الفصل الدراسي ذاته مع الفصل أو التمييز بَيْنَ الخيارات الطلاب الذين اختاروا... ويمكن كذلكَ التبديل والتغيير بَيْنَ هٰذه الطرائق من فصل إلى آخر ومن عام إلى آخر... كما يمكن الاجتهاد باقتراحات جديدةٍ على ضوء المعطيات الَّتي أشرنا إليها.

ولكن أياً كان الأمر ينبغي إعداد لائحة تنفيذيَّةٍ خاصَّةٍ بحلقات البحث متضمنة قائمة مدروسة بعناية من التعليمات والإرشادات والملاحظات والخيارات ليستفاد منها في الإشراف على حلقات البحث ولتكون مرجعاً يحتكم إليه ويستهدى به.

الفصل السادس

دبلوم الدراسات العليا

الواقع والمشكلات والمقترحات

كتب هٰذا الفصل في عام ٢٠٠٥م
في فترة التحضير لإصدار
قانون تنظيم الجامعات الجديد

عندما طُرح مشروع الدِّراسات العليا في الجامعات السوريَّة في أواسط سبعينات القرن العشرين انبعثت فرحةٌ في النُّفوس، وانبجس أكثر من تخوف؛ الفرحة لا تحتاج إلى تفسيرٍ، أما التَّخوف فلا بدَّ من الإلماح إليه.

إن لم تخنِّي الذَّاكرة فقد كان ثَمَّةَ أكثر من تخوفٍ من قبل الأساتذة الجامعيين أنفسهم الذين سيقومون بالإشراف على هٰذه الدراسات العليا. والغريب أنَّ التَّخوف الأكبر الذي أبداه هؤلاء الأساتذة هو قلَّة الكفاءات اللازمة، والخبرة غير الكافية للقيام بواجبات التَّدريس والإشراف والمناقشة لطلبة الدِّراسات العليا، ناهيك عن المعطيات الماديَّة والأدوات اللازمة. أي إنَّنا كنَّا أمام إحساسٍ مباشرٍ واضحٍ بالمسؤولية ووعي حقيقة أنَّ الدِّراسات العليا هي مرحلةٌ نوعيَّةٌ مختلفةٌ تماماً وبمختلف المعايير والمستويات عن المرحلة الجامعيَّة الأساسيَّة الَّتي هي الإجازة.

في المرحلة الجامعيَّة الأساسيَّة ينال المرء إجازة بأنَّهُ تعلَّم وأحسن التَّعلم، على الأقل في الافتراض النَّظري في هٰذه الأيام، وقد عَرَفَ العربُ القدماء في ظلِّ الحضارة العربية الإسلاميَّة فكرة الإجازة الَّتي هي دون شهاداتٍ عليا يمكن إن يصل إليها المرء، فكان يُجَازُ المرء في كتاب أو اختصاص، والذي يجيزه عالمٌ جليلٌ من حَقِّهِ أن يجيز أو يمنح الإجازة.

أما المرحلة التَّالية بخطواتها الثلاث أو الاثنتين[٧] فإنَّ المرء فيها يسعى لنيل شهادةٍ أرقى بكثير وهي شهادة تقرُّ وتثبت أنَّ صاحبها عالمٌ، والعالم من حَقِّهِ أن يجتهد في الميدان الذي نال فيه هٰذه الشَّهادة. وأظنُّ أنَّ من لم يجتهد أو لم تكن له طريقته الخاصَّة ليس جديراً بهٰذه الشَّهادة الَّتي اسمها دكتوراه.

إذا نظرنا في كلمة دكتوراه ــ Doctorate في أصلها اللاتيني وجدنا أنَّهَا تعني قبل كونها شهادةً جامعيَّةً أنَّهَا مرتبةٌ دينيَّة في التَّراتب الكنسي تعني العالِم، وكذلك الأمر إذا نظرنا إلى اصطلاح ماجستير Master وجدنا أنَّهَا تعني قبل كونها شهادةً جامعيَّة أيضاً: السيد، الربان، رب البيت، المعلم... ومثل ذلك أو ما يعادله هو ما عرفته الحضارة العربية الإسلاميَّة إذ كانوا يقولون لمن نال درجةً أعلى من الإجازة في علم من العلوم: إنَّ فلاناً نال درجة الأستاذية في كذا، وهٰذه الدرجة حسب سياق الكلام هي درجةٌ أعلى من الإجازة في علم من العلوم، وهٰذه الأستاذية إذا حاولنا المقاربة التَّاريخيَّة تعادل درجة الماجستير. أما الاصطلاح الأكثر شيوعاً وانتشاراً فهو لفظ أو اصطلاح الفقيه، والفقيه أو الفقه ينسب للمرء الذي تمكن من علم من العلوم تمكُّن العالم المقتدر. ومن شائع الخطأ الظَّنَّ أنَّه لقبٌ أو درجةٌ محصورةٌ

٧ . المرحلة الأكثر اشتهاراً وأهمية لنيل الدكتوراه هي ذات الخطوات الثلاث: الدبلوم، الماجستير، الدكتوراه. ولكن في العقود الأخيرة من القرن العشرين راحت تشيع أنماط أخرى مثل الدكتوراه بمرحلتين؛ ماجستير ودكتوراه، ومنها الدكتوراه بمرحلة أو خطوة واحدة بعد الإجازة. ناهيك عما حدث في السنوات الأخيرة من منح شهادات الدكتوراه بالمراسلة ومن دون شروط أحياناً وغير ذلك الكثير.

برجال الدِّين فَقَطْ، فهي مستخدمةٌ في كثيرٍ من العلوم، ومن قبيل المقاربة التَّاريخية أو المقايسة يمكن القول: إنَّ درجة الفقيه تعادل اليوم درجة الدُّكتوراه[٨].

كل هٰذا يعني في المحصِّلة أنَّ منح مثل هٰذه الشَّهادة ليس تسليةً ولا لَعِباً ولا هو منحةً تعطى لأحدٍ ولا صدقةً ولا عطفاً... وإنَّما هو مسؤوليَّةٌ تاريخيَّةٌ؛ علميَّةٌ، اجتماعيَّةٌ، أخلاقيَّةٌ... ولمثل ذَلكَ كانت وما زالت الجامعات الكبرى والرَّاقية في العالم المتحضِّر عندما تمنح مثل هٰذه الشَّهادة وخاصَّة الدكتوراه تمنحها بإشراك أعضاءٍ أكفياءَ من جامعات عالميَّةٍ أخرى حَتَّى ولو كان في الجامعة ذاتها ما يكفي أو يزيد من المختصين في موضوع الدكتوراه، لأنَّ مثل هٰذا السلوك في حقيقته إعلاء وتثمينٌ للشَّهادة ومَنْوَحَهَا والجامعة المانحة وليس تقليلاً من قيمة أيٍّ من هٰذه العناصر كما يتوهَّم بعضُهم وخاصَّةً في جامعاتنا والكثير من الجامعات العربيَّة. ولمثل ذَلكَ ترجم بعضُهم كلمة دكتوراه بالعَالَمِيَّة وترجمها بعضُهم بالعَالِمِيَّة، فهي بفتح اللام لأنَّ أساتذة جامعات أكثر من دولة أو أكثر من جامعة قد شاركوا في منحها وشهدوا باستحقاقها، وهي بكسر اللام لأنَّ من ينالها ينال شهادة بأنَّهُ عالم.

٨ . ثمة من سيعترض على هذه المقايسة أو الإرجاعية، وثمة من سينعتها أو ينعتنا بالأوصاف التعصبية أو غيرها... على أي حال ليس في هذه المقايسة أي شيء من التعصب، ولا استنطاقاً للواقع بأكثر مما يحمل، ولا تحميلاً للاصطلاح أكثر من قدرته على الحمل... ناهيك فوق ذلك أننا لا نزعم أن العرب هم من اختراع هذه الشهادات أو أبدعها، نحن نتحدث عن مبدأ، عن تصنيف، موجود ربما في كل الأزمنة وعند كل الأمم، ولكن التسميات مرتبطة بالعصور وحواملها الفكرية.

خلاصة القول في ذلكَ أنَّنا أمام مسؤوليَّةٍ حقيقيَّةٍ وكبرى، وليست مراعاة خواطر ولا مباهاة ولا محسوبيات، ومن هٰذا الباب كان تخوُّف أساتذتنا من جيل التَّأسيس؛ تأسيس الجامعة، ثُمَّ تأسيس الدِّراسات العليا، من افتتاح الدِّراسات العليا. لقد كان همُّهم أن يكونوا على قَدْرٍ المسؤوليَّة وليس أنْ يفرحوا بالتَّفاخر بالأستذة على الدِّراسات العليا وعلى الطُّلاب الذين يشرفون عليهم، ويذكر المتابعون كيف كان هؤلاء الأساتذة من مختلف الاختصاصات يرفضون الإشراف على أيِّ طالب، اللهم إلا من كان متميزاً بتفوقه، أو مالت بهم القناعة إلى استحقاقه أن يتابع دراساته العليا.

على أيِّ حالٍ لقد فُتِحَ باب الدراسات العليا في بعض الاختصاصات، ثُمَّ توسعت دائرة الدراسات العليا رويداً رويداً حَتَّى يمكن القول إنَّهَا تشمل الآن كلَّ الاختصاصات الَّتي تدرس أساساتها في جامعاتنا، وكانت لنا في الدراسات العليا تجارب متميزة ورائدة وأكثر من عالمية في بعض الأحيان، وفي الوقت ذاته كانت لنا تجارب غير محمودة من باب أو من كلِّ الأبواب. كما أنَّ هناك الكثير من العقبات والمشكلات والأخطاء في الممارسة على مختلف المستويات وتباينها، ومثل هٰذه الأمور هي ما ينبغي الوقوف عندها ومناقشتها والسعي للخروج منها والوصول إلى ما هو أفضل، وتلافي الأخطاء قدر المستطاع من خلال التدابير والاحتياطات والقوانين المناسبة والمساعدة على الارتقاء بمستوى الدراسات العليا حرصاً على مصلحة الوطن الحقيقية بعيداً عن الشكليات والصورية.

من الضَّرورة بمكان الإشارة إلى أن ما تبتلى به جامعاتنا من سوءٍ ورداءةٍ لا تبرأ منهما كلُّ الجامعات الأخرى، فلكل جامعة مزاياها ومعايبها، والخلل يمكن أن يوجد في أيِّ مكان وفي أي جامعة، ولٰكنَّ وجود الخلل في الأماكن أو

الجامعات الأخرى لا يعني وجوب وجوده في جامعاتنا أو في كلِّ الجامعات، وفي المقابل فإنَّ وجود امتيازٍ في جامعة من الجامعات هو مدعاة لأن تمتاز جامعاتنا بمثله.

سنناقش وضع الدراسات العليا في جامعاتنا؛ واقعاً ومشكلات وآفاقاً... وفق محاور كبرى ثلاثة متداخلة، هي الصورة الطبيعية للوضع القائم، والوضع القائم مع مشكلاته وعقباته، ثُمَّ نختم بالمحور الثالث الذي تدور حوله مقترحاتنا لتطوير الدراسات العليا والارتقاء بها إلى أداء أفضل وابتعادها قدر المستطاع عن المشكلات الَّتي نعاني منها في دراستنا العليا؛ أساتذة وطلاباً. وهٰذا ما ستتم مناقشته من خلال تسع نقاط نناقش فيها هنا واقع دبلوم الدراسات العليا ومشكلاته مع طرح البدائل كلما أتاح الحال ذلك لتدور المقترحات في محصلة الموقف مضيفة إليه ما لم نتعرض له في السياق.

تكون الدراسات العليا بعد نيل الإجازة التي هي في جامعاتنا الحكومية أربع سنوات لكلِّ الاختصاصات، تضاف إليها سنةٌ للهندسات وما كان في حكمها، وسنتان لكلية الطِّب البشري حصراً. ومع افتتاح الجامعات الخاصة صار لدينا أنظمة جامعية أخرى متباينة في أساليب الترفيع والتخريج وسنوات الدراسة تبعاً لمرجعياتها، وهي أنظمة سليمة بل متميزة تتيح للمتميزين استغلال قدراتهم وملكاتهم والاستفادة منها.

في جامعاتنا الحكومية، والحكومية عامة في معظم دول العالم، يشترط للقبول في الدراسات العليا حدًّا أدنى في مرتبة النجاح في الإجازة هو الجيد، أي أن يحقِّق الطَّالب في نظامنا الجامعي معدلاً يزيد عن

٦٠% أمَّا الجامعات الخاصة فلها أحكامها وشروطها في ذلكَ، ولكن لا يجوز لها أن تتهاون في مستوى التخريج والكفاءة والأبحاث والأمانة... لمصلحتها هي على الأقل.

إذن الشرط الأول للتسجيل في الدراسات العليا، أو التسجيل في دبلوم الدراسات العليا الذي هو الخطوة الأولى على طريق الدراسات العليا، هو تحقيق معدل تخرج يزيد عن ٦٠%، ولكن بالبداهة ليس كل من يزيد معدله عن ٦٠% يمكنه أن يسجل في الدبلوم لأن الفرصة متاحة لعددٍ محددٍ يتفاوت من قسم إلى قسم، ومن اختصاص إلى اختصاص... فإذا كان المطلوب مثلاً عشرين طالباً يقبل أعلى عشرين معدلاً متقدماً للتسجيل في الدبلوم.

هٰذه المسألة منطقية وعادلة ويصعب الاعتراض عليها في مستواها النظري، والاعتراض الوحيد وهو موضوعي بمعنى من المعاني، هو أن المعدل ليس معياراً للفهم، هذا الكلام أو الاعتراض صحيحٌ في المستوى النظري فقد يوجد من هو ذو معدلٍ متدنٍ ولكنَّهُ أكثر فهماً من غيره، ولٰكنَّهُ بالتأكيد ليس أكثر جدًّا أو دراسة ممن حقق معدلاً أعلى. هٰذا من جهة ومن جهةٍ ثانيةٍ لا يوجد معيار أو مقياس نستطيع به سبر من هو الأكثر فهماً لنقبله في الدراسات العليا، ولذٰلك فإن الزعم بأن هناك أصحاب معدلات منخفضة أكثر فهماً من ذوي المعدلات العليا ليس إلا كلاماً غير قابل للقياس ولا للمعايرة، ناهيك عن أنَّه يعبر عن حالات شاذة، استثنائية لا يمكن ولا يجوز تعميمها.

المشكلات الحقيقية والكبرى في هٰذه المرحلة تنشأ منذ ما بعد هٰذا الشرط مباشرة، وصولاً إلى لحظة التخرج. وهٰذا ما سنبينه من خلال النقاط التالية:

١ ـ عدد المقبولين

في نظام التعليم الحديث ووفق النظريات التعليمية المعاصرة والتي هي خلاصة خبرات وتجارب تاريخية وعلمية... يجب ألا يزيد عدد طلاب الصف الواحد عن الثلاثين طالباً في أي مرحلة من مراحل التعليم وخاصة منها التعليم الجامعي في مرحلة الإجازة، أما مرحلة الدبلوم وهي المرحلة الوحيدة من الدراسات العليا التي يلتقي فيها الطلاب في صف تعليمي فينبغي ألا يزيد عدد الطلاب عن خمسة عشر طالباً ولا بأس إن قلَّ العدد كثيراً أو كثيراً جداً. وهكذا كان نظام القبول في جامعاتنا حَتَّى أواخر الثمانينات من القرن العشرين، اللهم إلا بعض الاستثناءات التي كانت ضرورية، ولٰكنْ فجأة فتحت أبواب القبول على مصراعيها في بعض الاختصاصات التي صارت تقبل كل المتقدمين، وتوسع فتح الأبواب حَتَّى شَمَلَ كلَّ الاختصاصات وصارت تقبل قبولاً كمياً يكاد يكون مفتوح العدد من دون مراعاة تميزٍ أو تفوقٍ أو فرصٍ محدودة للأكثر تميزاً، وهٰذا ما جرَّ إلى مشكلاتٍ كبرى في الدراسات العليا انعكست على المراحل اللاحقة كلِّها انعكاساتٍ سلبيَّةً دفع ثمنها المتفوقون أكثر من غيرهم من أصحاب الحظوة من غير المتفوقين. ناهيك عن مستوى الخريجين وكفاءاتهم وعقلياتهم ومعارفهم وممارساتهم التي أساءت كلها للدراسات العليا ولقيمة حملة الشهادات العليا. ناهيك فوق ذلك عن تحول صفوف دبلوم الدراسات العليا إلى صفوف كبيرة العدد لا تفترق عن صفوف المرحلة الأولى بمعنى أو بآخر، وتحول التعليم، بالتضافر مع ظروف أخرى، من تعليم طلاب دراسات عليا إلى تعليم تلقيني آلي لا يختلف عن التعليم في المراحل السابقة وهٰذا ما انعكس أيضاً على بنية التعليم والفهم والعقلية التي يتخرج بها الطالب.

من المؤكد أنَّه يجب إعادة النظر في هٰذه المشكلة وإعادتها إلى نصابها، وليس من المقبول التذرع بضرورة فسح المجال أمام العدد الأكبر لمتابعة الدراسات العليا لأن مثل هذا التذرع في غير مكانه فتخريج عشرة متميزين خير ألف مرة من تخريج عشرات بينهم عشرة متمييزون والكثير ممن يهدمون ما يبنيه المتميزون.

٣ ـ التدريس والخطة الدرسية

يمثل دبلوم الدراسات العليا الانعطافة النوعية أو المرحلة الانتقالية ما بَيْنَ مرحلتين مختلفتين من مراحل التعليم؛ مرحلة الإجازة ومرحلة الاختصاص والإنتاج العلمي من خلال الدراسات العليا. وقد ظلَّ أساتذة الدراسات العليا حَتَّى السنوات الأولى من العقد الأخير من القرن العشرين يوفون الدبلوم وطلبة الدبلوم حقهما، إلى حدٍّ كبيرٍ، من حيث الخطة الدرسية والموضوعات وأسلوبي التدريس والتعامل مع الطلبة، ولكن في هٰذه السنوات المحددة المقترنة برحيل الجيل المؤسس إما بالتقاعد أو الموت أو الهجرة، واستلام الأجيال الجديدة مكان هٰؤلاء المؤسسين حدث تراجعٌ كبيرٌ وملحوظٌ في أسلوب التدريس والموضوعات والخطة الدرسية... وتحوَّل دبلوم الدراسات العليا في كثير من الكليات والأقسام إلى ما يشبه صفًّا دراسيًّا عاديًّا تماماً، وتحول الدبلوم من مرحلة إعداد باحثين وتأسيسهم إلى متلقنين لمقررات دراسيَّة لا تختلف في شيءٍ عن المقررات الَّتي كان الطلاب يدرسونها في مرحلة الإجازة، ومنهم من يأتي بكتابٍ جديدٍ في موضوعٍ سابقٍ من موضوعات الإجازة، أو غير ذَلكَ مما يشبهه، من دون مراعاة أن هذه المرحلة لها خصوصيتها ومهامها المحددة وآلياتها الخاصة.

لن نناقش أسباب ذَلكَ لأنَّهَا محرجة، وإذا انتظرنا فإننا سننتظر كثيراً، ويكون التخريب الذي تم كبيراً، فلماذا لا تقوم الجامعات بدورات تدريبية

للأساتذة عامة ولأساتذة الدراسات العليا خاصة؟ ولماذا لا توفدهم في رحلات اطلاعية؟ ولماذا لا تستقدم خبراء من الداخل والخارج لإلقاء محاضرات وخبرات على أساتذة الدراسات العليا؟ ولماذا لا تضع الوزارة أو الجامعات كراسات تدريبية تعممها على أساتذة الدراسات العليا تتضمن خبرات وتجارب ومقترحات وخطط وآليات عمل؟...

الحقيقة أنَّنا لا نستطيع هنا أن نقترح طريقة أو عدة طرائق لتكون حلاً لأنَّ التعامل مع دبلوم الدراسات العليا ينبغي أن يتمتع بالمرونة والحيوية والامتلاء والبداهة الَّتي تكفي لاختيار الطريقة المناسبة والموضوع المناسب والخطة المناسبة في الوقت المناسب... أي إنَّنا أمام عشرات أو مئات الاحتمالات الَّتي لا يجوز تضييقها أو قولبتها أو اختصارها أو اختزالها في طريقة أو أكثر، ناهيك عن أننا أمام اختصاصات كثيرة لكل منها خصوصيته التي يجب مراعاتها.

٣ ـ دبلومات التأهيل

هناك حلقة وصل خاصة ذات أكثر من هدفٍ وغاية اسمها دبلوم التأهيل، ودبلومات التأهيل على نوعين؛ دبلومات تأهيل عامة، ودبلومات تأهيل خاصَّة. دبلومات التأهيل العامة هي الَّتي تسمح لكل الاختصاصات أو لاختصاصات كثيرة بالتسجيل فيها مثل: دبلوم التأهيل التربوي، دبلوم التنمية الإدارية وغيرها مما هو موجود في جامعاتنا. أما دبلومات التأهيل الخاصة فهي الَّتي لا تسمح إلا لخريجي الكلية أو القسم ذاته بالتسجيل فيها، ودبلومات التأهيل كلها لا تشترط معدلاً محدداً للقبول فيها، وإنَّما الأمر متروك للمفاضلة بَيْنَ عدد المطلوبين وعدد المتقدمين، ولذلك قد يقبل كل المتقدمين وقد لا يقبل إلا القليل منهم بغض النظر عن علامات تخرجهم مع مراعاة وجود معايير

خاصَّة معلنة للاختيار والقبول. وثَمَّةَ من هٰذه الدبلومات من يضع بعض الشروط للقبول مثل المقابلة الشفهية التي نرجو لها ديمومة النزاهة والأمانة.

تكمن وظيفة دبلوم التأهيل في عدة أمور؛ كلها أو بعضها، حسب تقدير الدارس وغرضه. فهي تؤهل الدارس لاكتساب خبرة في ميدان ما، وتؤهله لنيل شهادة تساعده في عمله، وتؤهله أيضاً لمتابعة الدراسات العليا إن هو أثبت نجاحه وتفوقه وحصل على معدلٍ يتجاوز حداً معيناً يؤهله للتسجيل في دبلوم الدراسات العليا في الكلية الَّتي سجل فيها دبلوم التأهيل، وفي هٰذا حلٌّ لمعضلة أن هناك أصحاب معدلات قليلة أكثر فهماً من أصحاب المعدلات العالية. أي إنَّهَا تتيح الفرصة لإثبات مثل هٰذا الزعم عند من يزعمه.

المشكلة عندنا أنَّه لا يوجد من دبلومات التأهيل هٰذه إلا القليل القليل، وأظن أنَّه من المفيد جداً أن تفتتح مثل هذه الدبلومات التأهيلية في كثير من الاختصاصات / الأقسام والكليات لتحسين مؤهلات الخريجين وكفاءتهم من جهة، ولمنح المتميزين منهم الذين فاتتهم فرصة التميز في الإجازة أن يتابعوا الدراسات العليا، ولامتصاص الفائض من الطاقات التدريسية في كثير من الاختصاصات. ولكن يجب تذكر ضرورة التفرغ للدوام ووضع المعايير والأدوات الكافية والمناسبة لذلك.

٤ ـ دبلومات الدراسات التخصصية

ثَمَّةَ في كل اختصاص/ كلية، أو حَتَّى القسم الذي هو اختصاص ضمن كلية... العدد من الاختصاصات الرئيسية والفرعية، ولكن في معظم كلياتنا وأقسامنا ليس هناك إلا دبلوم دراسات عليا واحد عام ويكون التخصص الجزئي أو الدقيق أو حَتَّى شبه الدقيق في الماجستير ثُمَّ الدكتوراه، وكثيراً ما يأتي

الاختصاص في الدكتوراه بعيداً أو مخالفاً للاختصاص في الماجستير[٩]، ولكن في الوقت ذاته هناك كليات صارت عريقة في استحداث الدبلومات الاختصاصية وتطويرها على ضوء معطيات الواقع ومستجدات العصر وهي قليلة على أيِّ حالٍ ولا بأس أن نذكر منها كلية الطب مثالاً على ذَلكَ. أما الكليات الأخرى معظمها فما تزال تصر على العجز عن المواكبة وربَّما كان لبعضها الذرائع أو الحجج، ولٰكنَّ معظمها يفتقر إلى الحجة الكافية، أو المقنعة لأن استحداث مثل هٰذه الاختصاصات أو الدبلومات لا يحتاج إلى حل معادلةٍ نووية ممتنعة عن الحل. إنه قرار مجلس جامعة وحسب!!

التخوف الذي يقف أمامنا هنا هو العقلية الآلية التحجرية الَّتي تتخذ القرار وتخاف التراجع عنه، أو يخاف من بعدهم من تعديله أو تجاوزه أو وضع بديل عنه، فمن مصائبنا عدم وجود عقليات إدارية تفاعلية حيوية قادرة على المبادرة وحتى المغامرة إذا اقتضى الأمر، فإحداث دبلوم في اختصاص معين ليس من الضروري أن يكون قاعدة أبدية غير قابلة للتعديل أو التجاوز وإنما هو تعبير عن احتياج مرحلة ما قابل للإلغاء بعد التلبية أو الاكتفاء أو حدوث تغيرات جديدة، ومن ذَلكَ من الممكن إحداث دبلومات في اختصاصات محددة لفترة زمنية محددة مرتبطة بالحاجة والمتطلبات الراهنة للمجتمع والجامعة والدولة، ويمكن إلغاؤها بعد ذَلكَ من دون بديل، أو وضع بدائل لها، أو إحداث غيرها بالإضافة إليها... ويمكن بل يجب في الوقت ذاته مراعاة أن هناك أساسيات ومحاور لا يجوز إلغاؤها ولٰكنْ يجوز تجاوزها بالتعديل والتطوير والإضافة بما يتناسب مع

٩ . هذه المخالفة ليست عيباً دائماً أو في كل الاختصاصات، بل قد تكون نعمة في بعضها. ولكنَّهُ غير جائزة في بعض الاختصاصات.

التطورات والتغيرات العلمية والمعرفية وحَتَّى التغيرات السياسية الدولية وغيرها... نحتاج إلى روح المبادرة المسؤولة والمخلصة.

٥ ـ الدوام

يبدأ دوام طلاب دبلوم الدراسات العليا في اللائحة التنفيذية مع بداية العام الدراسي وينتهي مع نهاية الشهر السابع/ تموز من السنة التالية؛ أي بعد انتهاء امتحانات مرحلة الإجازة بنحو الشهر، أي إن مدة السنة الدراسية لطلاب الدبلوم هي نحو سنة كاملة، فما إن ينتهي الدوام حَتَّى تبدأ الامتحانات الوحيدة في أواخر الشهر الثامن/ آب وأوائل الشهر التاسع/ أيلول. أما دبلومات التأهيل فنظامها هو نظام المرحلة الجامعية الأولى، ويعامل معاملة أي سنة من سنوات الإجازة من حيث بدء الدوام ونهايته والمقررات والامتحان الفصلي الأول ثمَّ الثاني.

الحقيقة أنَّنا لن نقف هنا عند دبلومات التأهيل لأنَّهَا من جهة أولى لا تنطبق عليها أحكامنا هنا إلا بقدر ما يتوافق الموضوع ولا داعي للإشارة، أما من حيث المقررات والدوام ونظام الامتحان... فلا غبار عليها إلا بمقدار ما ينطبق عليها من مشكلات دار الحديث عليها في السياق العام للمشكلات في هذا البحث وغيره. وأظن أنَّ كل ما نحتاج إليه من أجل مزيد التطوير والارتقاء بالمستوى هو مستوى الاهتمام والمتابعة والفاعلية التعليمية للأساتذة.

أما دبلومات الدراسات العليا، والملاحظات هنا عامة قابلة للتعميم مع بعض التحفظات على بعض الدبلومات في بعض الكليات التي تشذُّ بحسن المستوى وتميزه، أو بتدنيه أكثر من الحدود المشار إليها في حديثنا.

ملاحظتنا أو مشكلتنا الأساسية في هٰذا البند تتمثل بالدوام الذي لا يبدأ إلا بعد أكثر من شهر ورُبَّما أكثر، وينتهي قبل أكثر من شهرين أو ثلاثة في كثير من الأحيان والكليات، ويتخلَّل ذٰلكَ توقيف الدوام لمدة أكثر من شهر في كلِّ جولةٍ امتحانية فصليَّة من أجل تكليف الطلاب بالمراقبة الامتحانية في كلياتهم ورُبَّما في كليات أخرى، يحتاجون بعد كل منهما أو على الأقل في الفصل الأول إلى نحو نصف الشهر على الأقل للانتظام في الدوام، فلا يبقى في المحصلة إلا نحو الشهرين أو الثلاثة أشهر من الدوام الفعلي، أي نحو ربع المدة المخصصة فعلاً للدوام... وهٰذا ما يحيل دبلوم الدراسات العليا إلى محطة نزهة أو استراحةٍ قصيرةٍ ينال بها الطالب شهادة الدبلوم، لأن الدوام بهٰذه الطريقة وهٰذه اللامبالاة والتقطع لا علاقة له بالدراسة عامة والدراسات العليا خاصَّة، ولا يمكن أن يسمى دراسة، ويتعذر معه الوصول إلى النتيجة بل إلى جزء يسير من النتيجة المطلوبة... إنَّهُ أبعد ما يكون عن مناخ الدراسة الَّتي تمثل حلقة الوصل والتأسيس للماجستير والدكتوراه. وهذا ما بدا واضحاً في الطلبة الخريجين ومعاناتهم مع أبحاثهم في الماجستير والدكتوراه حَتَّى وإن كانت أبحاثهم المطبوعة لا تشير كثيراً إلى ذٰلكَ، فليس كل ما يعرف يقال، وليس كلُّ إنجازٍ صحيحٍ دليلاً على أنَّ صاحبه كان يسير سيراً صحيحاً.

إنَّ الدراسة عامَّةً والدراسات العليا خاصَّة معايشة متواصلة وجهد متواصل وديمومة تواصل لفترة زمنية محددة لا يجوز أن تكون قصيرة ولا مبتورة... وإذا لم تتحقق هٰذه الشروط لن يكون هناك نتائج محمودة.

إن تذرع الكليات بعدم وجود أعداد كافية من المراقبين، وهٰذه حقيقة واقعة، ليس ذريعةً كافيةً ولا مقبولة لتعطيل طلاب الدراسات العليا عن الدراسة،

أو مكافأتهم بتوقيف الدوام نحو ثلاثة أشهر على نصفين مقابل إلزامهم بالمراقبة... لأنَّ مثل هٰذا الإجراء لا يمكن أن يفهم إلا على أنَّهُ تعديل مؤقت للطلاب من طلاب إلى موظفين غير مأجورين...

يجب أن يكون هناك تنسيق وتكامل بحيث لا يتعطل الطلاب عن برامج عملهم العلمية ومحاضراتهم ومتابعاتهم لأن أي تقصير يتجاوز حدود معينة سيحول الدبلوم، وقد تحول إلى مشوار ترفيهي ينال بعده المرء شهادة اسمها دبلوم دراسات عليا.

إن وضع خطة عمل وبرنامج يضمن التنسيق والتكامل ليس بالأمر المعجزة قبل التطورات المذهلة فكيف الآن مع ثورة المعلومات والاختصاصات... إنَّهُ على أيِّ حالٍ أيسر من أيسر معادلة.

٦ ـ مشكلة التكميلية

كان الأصل في الطلاب الذين يحق لهم التسجيل في دبلوم الدراسات العليا هم الطلاب الذين تخرجوا في دورة امتحانات الفصل الثاني السابق مباشرة على بدء العام الدراسي ومن قبلهم، أما الطلاب الذين يتوقع تخرجهم أو يتخرجون في الدورة التكميلية فليس من حقهم التسجيل في العام ذاته وإنما عليهم أن ينتظروا عاماً أو بعضه من أجل التسجيل.

من الطبيعي بل من الممكن أن يتأخر تخرج طلاب متفوقين أو متميزين إلى الدورة التكميلية لسبب أو لآخر، وغالباً ما تكون أسباباً قاهرة هي التي تؤخِّر تخرج مثل هؤلاء الطلاب إلى الدورة التكميلية، وقد كانت وجهة النظر أنَّه من الظلم أن تهدر سنة من أعمار هؤلاء المتميزين، وهم قلة أو ندرة على أي حال، ولذلك ارتفعت بعض

الأصوات بمنح خريجي الدورة التكميلية فرصة المتابعة مع زملائهم... وكانت الإجابة سريعة أو شبه سريعة إذ قررت الجامعات فعلاً منح هؤلاء فرصة المتابعة مع زملائهم ومنحهم حق التسجيل في العام ذاته.

الفكرة نبيلة والقرار جميل وكانت لهذه الاستجابة مما أفرحني عندما سمعت بها، ولٰكنْ مع الأيام غير البعيدة بدأت المنعكسات السلبيَّة لهذا القرار النبيل بالظهور، فما لم ينتبه إليه الموافقون على القرار هو: لماذا كان الأصل غير ذٰلكَ؟ هل هو عقاب أم لجملة من الأسباب؟

الحقيقة أنَّ حرمان خريجي الدَّورة التَّكميليَّة من التَّسجيل في العام ذاته ليس عقاباً ولا نوعاً من العقاب وإنما هو التأخر الكبير في صدور نتائج الدورة التكميلية عن الفترة المحددة لبدء الدوام في دبلوم الدراسات العليا الأمر الذي يؤخِّر بدء العام الدراسي عن الموعد المحدد ما لا يقلُّ عن الشهرين في كثير من الأحيان وثلاثة أشهر في أحيان غير قليلة.

ولٰكنْ في الوقت ذاته فإنَّ الفرصة الحقيقية للخريج أن يكون مع زملائه الذين تابع معهم الدراسة وحَتَّى لا تضيع فرصته المتكافئة مع زملائه، وحَتَّى لا يأخذ فرصة غيره من السنة التالية... ولذٰلك حبذا لو نصل إلى صيغة لا تهدر الوقت ولا تؤخر بدء العام الدراسي هدراً كأن يؤجل موعد بدء العام الدراسي للدراسات العليا إلى بداية العام وتكون امتحاناتهم في نهاية العام أي في الشهر الأول من السنة الجديدة يكون البدء، وفي شهر كانون الأول تكون الامتحانات... أو ما يشبه ذٰلكَ مما يضمن حسن السيرورة العلمية والتعليمية وعدم هدر الوقت والفرص، ولا شك في أننا نستطيع إيجاد الكثير من البدائل إذا أردنا... فهل نريد؟!

٧ ـ حلقات البحث

إذا كانت حلقات البحث في مرحلة الإجازة تمارين تدريبية على كتابة الأبحاث تتصاعد وتائر تكاملها المعرفيَّة والعلميَّة والمنهجيَّة من السنة إلى السنة التالية... فإنَّ حلقات البحث في دبلوم الدراسات العليا هي تمارين عمليَّة علميَّة على كتابة بحث الماجستير والدكتوراه، وهي في الوقت ذاته أبحاث فعليَّة جادة وليست حلقات بحث على غرار ما كان في سنوات الإجازة، ولذلك لا يجوز التهاون فيها ولا التساهل لا من قبل المشرفين والأساتذة ولا من قبل الطلاب.

الأمر ذاته، من جهة المبدأ، ينطبق على القسم العملي من مقررات الكليات العلمية المنقسمة إلى نظري وعملي فإنَّهَا تتجاوز كونها تمارين تدريبية على اختبارات وتجارب وتطبيقات... كما هو الشأن في الإجازة... إلى كونها ميادين مبادراتٍ فرديَّةً واجتهاداتٍ وأفكاراً جديدةً... إن نجحت فهذا أمر عظيم وإن أخفقت لم يكن ذَلكَ أمراً سلبياً ولا سيئاً طالما أن السيرورة جيدة من حيث العمل والمضمون وجدة الفكرة والمنهج، لأنَّ إثبات خطأ فكرة لا يختلف كثيراً في المبدأ عن إثبات صحة فكرة أخرى.

لا شكَّ في أنَّ ثَمَّةَ مشكلات في هٰذا الموضوع في دبلومات الدراسات العليا في الكليات العلمية استناداً إلى شهادات ومشاهدات، ومن المبالغة بل من الخطأ القول إنَّ كلَّ الكليات تعاني من المشكلات ذاتها أو تعاني من مشكلات فلكل كلية خصوصيتها وخصائصها ومشكلاتها... ولكنَّنا على أيِّ حالٍ سنترك شأن هٰذه الكليات العلميَّة للمختصين فيها. أمَّا حلقات البحث في الكليات النَّظرية فقد حقَّقت تقهقراً واضحاً في مستوى الأداء والإنجاز وطبيعته العلميَّة والمعرفيَّة والمنهجيَّة... ولسنا بحاجةٍ إلى كثيرٍ من البداهة لندرك أنَّ المسؤوليَّة في

ذَلكَ مشتركةٌ ولا تقع على طرفٍ واحدٍ، ناهيك فوق ذَلكَ عن بعض الظُّروف الموضوعيَّة الأخرى منها ضرورة امتلاك الموهبة والقدرات الخاصة بخلق الأفكار وصوغها[١٠]...

إنَّ النهوض بواقع حلقات بحث دبلوم الدراسات العليا، وكذَلكَ العملي في الكليات العلمية، والارتقاء بها نحو أداء أفضل تزايد دائماً في ارتقائه، بغض النَّظر عن المستوى الذي هي فيه الآن، وبغض النَّظر عما إذا كانت تعاني من مشكلات أم لا، هو أمر واجبٌ وضروريٌّ وليس أبداً نافلةً من النوافل، لٰكنَّ التغير هو سنة الطبيعة والحياة، والتَّغير هو الفاعليَّة الإنسانيَّة، ويفترض في هٰذه الفاعلية طالما أنَّهَا إراديَّة أن تكون إيجابيَّة ارتقائيَّة نحو الأفضل والأسمى. ومن هٰذا المنطلق يجب ألا ننتظر تراكم العقبات والمشكلات حَتَّى نفكر في تجاوزها، يجب أن نكون دائماً أمام أفكار خلاقة ومبادرات مبدعة في تطوير عملنا الجامعي عامَّةً ومنه حلقات البحث، وإذا كنا سنقدِّم الآن بعض المقترحات فإننا لا نزعم أنَّهَا نهائيَّة ولا كاملة وإنَّما هي خطوة على طريق قابلة للتَّجدد والإغناء في كلِّ لحظةٍ ومع كلِّ تجربةٍ جديدةً.

سنقف عند خمسة محاور هي اقتراحات من جهة، ومن جهة أُخْرَى هي حوامل لمقترحات ومشاريع تطويرية يمكن أن يجتهد به غيرنا:

أ . تحديد معايير: إن مفهوم البحث على ما فيه من مرونة وروح مطاطة قابل لأن يحتوي ضمن مجموعة من المعايير المرنة والضَّابطة في آن معاً، ويجب أن تمس هٰذه المعايير أساسيات البحث من منهج ومادة معرفيَّة وحجم البحث

١٠ . انظر تفاصيل ذلك في الفصلين المعقودين لحلقات البحث: طبيعتها ومشكلاتها ومقترحات تطوير حلقات البحث.

والمراجع والتوثيق وغيرها، ويستحسن أن تطبع مثل هٰذه المعايير وتعمم على الطلاب فتسلم لهم مع التسجيل في شؤون الطلاب مع بداية العام الدراسي، وينطبق هٰذا الأمر على العملي في الكليات العلمية أيضاً.

ب . التكاملية في المشاريع: من المستحسن أن تقوم الأقسام والكليات بوضع مشاريع متكاملة يقوم طلاب الدراسات العليا بتنفيذها مع ترك هامش للمبادرات الشخصية للطلاب، ويمكن هنا أيضاً الاستفادة من طلبة دبلوم الدراسات العليا في المشاريع البحثية للكليات أو الوحدات المهنية أو مساعدة طلاب الماجستير والدكتوراه في أبحاثهم التي تتطلب المساعدة العلمية المنوه بها والمشكورة، وخاصة في الأبحاث الميدانية والبحوث العلمية والتطبيقية[١١].

ج . الجدية والمتابعة: كلُّ المقترحات تظلُّ عديمة الجدوى ما لم تترافق مع الجدية والمتابعة من قبل الطلاب والمشرفين معاً، وهٰذه الجدية موجودةٌ في حقيقة الأمر ولٰكنَّهَا تحتاج إلى حسن استثمار وتوظيف من قبل الأساتذة المشرفين.

د . المحاسبة والجدية: يرتبط بالفقرة السابقة خاصَّة وبما سبق عامة نقطة لا تقلُّ أهميَّةً عن ذٰلكَ كلِّهِ وهي ضرورة تطبيق المحاسبة الجادة لمن يغش في حلقات البحث أي نوع من أنواع الغش وخاصة السرقات.

هـ . لجان المناقشة: جرت العادة وما زالت على أن يكون الأستاذ المشرف على حلقة البحث وهو حَتَّى الآن، ويجب أن يظلَّ كذٰلكَ، أستاذ المقرر ذاته. والذي نقترحه نحن هو أن تتم مناقشة حلقات بحث دبلوم الدراسات العليا

١١ . ناقشنا مثل هذا الأمر أكثر من مرة منها في البند الثاني من هذا البحث، وفي البحث الخاص عن مقترحات لتطوير حلقات البحث.

من قبل لجان من القسم ذاته، ونحن أمام أكثر من احتمال لذلك فإمَّا أن تكون اللجنة من قبل أساتذة دبلوم الدراسات العليا ذاتهم في لجنة واحدة أو أكثر، أو أن تكون لجان متنوعة يشترك فيها أساتذة القسم، أو أن يزاد في أفق حدود اللجنة فيشترك فيها أساتذة من أقسام متعدِّدة وفق آليَّاتٍ معيَّنةٍ تتيح التَّنوع والتَّغيُّر والغنى. ورُبَّما يكون الأستاذ المشرف عضواً في هٰذه اللجان ورُبَّما لا يكون فيها... ولٰكنْ في ذٰلكَ كلِّه نُعَوِّلُ على الكفاءة بمختلف معانيها للأستاذ الجامعي، العلميَّة والمعرفيَّة والأخلاقيَّة وهي أمور نعتز بوجودها لدى أساتذتنا.

٨ ـ النظام الامتحاني

تنقسم مواد دبلوم الدراسات العليا، وهي أربع مواد غالباً في كل دبلوم، إلى قسمين؛ قسم نظري وله ستون بالمئة من العلامة، وقسم عملي أو حلقات البحث ولها أربعون بالمئة من العلامة، وهٰذا التقسيم في العلامات هو السائد في كلِّ الاختصاصات إلا ما شذَّ منها وهو قليل.

أمَّا القسم العملي أو حلقات البحث فقد أشرنا إليها قبل قليل، وهي غالباً ما تناقش في فترات مبكرة أي قبل نحو الثلاثة أشهر من نهاية الدوام وفي هٰذا مخالفة لأنظمة الامتحانات من جهة، وقطف للثمار قبل نضجها من جهة أخرى، والذين يناقشون في الموعد المحدد غالباً ما يكونون قد أوقفوا الدوام مع زملائهم قبل نحو ثلاثة أشهر من الموعد المحدد، والقليلون جداً هم الذين يلتزمون بالقوانين الامتحانية واللائحة التنفيذية من حيث بدء الدوام ونهايته. ولذٰلك لا بُدَّ من إعادة جدية في هذا الموضوع وإعادة الأمور إلى نصابها من أجل مستقبل أفضل ونتائج أسمى.

أما القسم النظري فموعد امتحانه ثابت. وآلية الامتحان من حيث الأسئلة وطريقتها نسبية مرتبطة بالأساتذة وطرائقهم والمقررات وطبائعها، وهو قسم لا غنى عنه، ولكنَّهُ يحتاج إلى شدِّ مفاصل أكثر ومزيد من التدقيق في اللغة والأسلوب والمنهج أكثر بكثير من طريقة التعامل مع امتحانات مرحلة الإجازة لأن النجاح في دبلوم الدراسات العليا هو إجازة مرور كبرى للحصول على الدكتوراه. ولهذا الامتحان في حقيقة الأمر مرتبط بمدى غنى الموضوعات وتنوعها من عام إلى آخر، وغنى المنهجية وأساليب التعليم والتعامل...

وبالإضافة إلى ذَلكَ فإنَّنا نتوخَّى الوصول إلى طريقةٍ أفضل وأكثر شمولاً في اختبار طلاب دبلوم الدراسات العليا، ولذلك سنقترح تقسيم كلِّ مقرَّرٍ أو نصف المقررات على الأقل إلى ثلاثة أقسام امتحانية؛ قسم نظري، امتحان شفهي، امتحان حلقة البحث. فيبقى القسم النظري على ما هو عليه من طبيعة مع مراعاة ملاحظتنا السابقة وما يمكن أن يضاف من ملاحظات. وأما حلقات البحث فقد تحدثنا فيها في الفقرة السابقة. وأما القسم الشفهي فهو قسم جديد مضاف إلى المقرَّر تكون مهمته فحص الكفاءة اللغوية والمعرفية والقدرة على المناقشة والسجال وعرض المعلومات ومن ثَمَّ مدى استحقاق المتابعة والحصول على شهادة الدكتوراه.

أما تقسيم العلامة على هذه الأقسام فأظن أن الأفضل هو جعل علامة كلِّ قسمٍ منها مئة تامَّةً ثُمَّ تجمع الأقسام الثلاثة معاً ثم تقسم على ثلاثة فتكون العلامة النهائية هي محصلة هذه الأقسام الثلاثة، وربَّما يجتهد بعضهم بضرب أحد هذه الأقسام قبل الجمع باثنين أو ثلاثة وهي طريقة غير مجدية كثيراً، أما الاحتمال الثاني لتقسيم العلامة فهو أن توزع المئة على الأقسام الثلاثة بضرب

من القسمة كأن يكون لحلقة البحث ثلاثون وللشفهي ثلاثون وللنظري أربعون، وأظنُّ أنَّ هٰذا التَّقسيم عادلٌ أيضاً.

٩ ـ دمج الدبلوم بالماجستير

أشرنا في البداية إلى وجود أكثر من نمط مرحلي للدراسات العليا، وبينا أنَّ المرحلة الأكثر اشتهاراً وأهمية لنيل الدكتوراه هي ذات الخطوات الثلاث: الدبلوم، الماجستير، الدكتوراه. ولٰكنْ في العقود الأخيرة من القرن العشرين راحت تشيع أنماط أخرى مثل الدكتوراه بمرحلتين؛ ماجستير ودكتوراه، أو جعل الدبلوم والماجستير مرحلةً واحدةً بقسمين وهٰذا ما هو معروف بالنظام الفرنسي، ومنها الدكتوراه بمرحلة أو خطوة واحدة بعد الإجازة. ناهيك عما حدث في السنوات الأخيرة من منح شهادات الدكتوراه بالمراسلة ومن دون شروط أحياناً... وغير ذٰلكَ الكثير.

ثَمَّةَ مشروع الآن في كواليس مجلس التعليم العالي يقضي بدمج الدبلوم والماجستير في مرحلةٍ واحدةٍ على قسمين؛ السنة الأولى هي الدبلوم ذاته، والسنة الثانية هي للماجستير بالطريقة ذاتها تقريباً أيضاً. والفرق بَيْنَ الطريقتين أنَّ الطَّالب في الطريقة الجديدة لن ينال شهادة دبلوم إذا توقف عن الدراسة بعده، وإنَّما فَقَطْ ينال شهادة الماجستير إذا تابع ونجح. أو على الأقل هكذا يفترض وإلا لا مسوغ لما سمي بالدمج.

إذا كان هٰذا هو الفرق الوحيد بَيْنَ الطريقتين؛ إلغاء شهادة الدبلوم في الدمج والإبقاء على مضمونه وخطواته ومطلوباته فإنَّهُ أمر لا يستدعي كثيراً من المناقشة اللهم إلا في السؤال عن الجدوى والفائدة من ذٰلكَ، وإضافة إلى ذٰلكَ يجب أن تكون الوزارة قد انتبهت إلى ما يترتب على ذٰلكَ من مشكلات التأخر

وعامل الزمن في المتابعة بَيْنَ قسمي الماجستير، والانقطاع بعد القسم الأول... وهي أمورٌ حاسمةٌ وضروريَّةٌ لا بُدَّ من الانتباه إليها ومراعاتها.

خاتمة

هٰذه بعض أبرز ملامح واقع دبلوم الدِّراسات العليا، وأبرز المشكلات الَّتي يعاني منها، ولا أظنُّ أنني استطعت الوصول إلى كلِّ المشكلات وإنَّما هي أبرزها الظاهر، وأغلب الظنِّ أنَّ هناك مشكلات أُخْرَى وكذٰلكَ عقبات، منها المشكلات الفردية أو الخاصة أو الشاذة عن العموم، ومنها المشكلات المتعلقة بالاختصاص، ومنها المشكلات المتعلقة بالطلبة، ومنها المشكلات المتعلقة بالأساتذة، وهٰذا الضرب الأخير من المشكلات ثنائي الاتجاه؛ أي إنَّهَا مشكلات يعاني منها الطلاب أو الأساتذة، ومشكلات سببها الطلاب أو الأساتذة. فما كان خاصًّا أو فرديًّا من هٰذه المشكلات تكون له معالجته الخاصة أو الفردية، وما كان عاماً منها فقد أتينا على معظمه وأعود لتأكيد أنَّنا قد فاتتنا أمور لم نصل إليها أو فاتنا الانتباه إليها، فتركنا لذٰلك أمرها لمن ينتبه لها أو يعرفها وهي مسؤوليَّة تقع على عاتق الجميع.

وفي الوقت ذاته فإنَّ الاقتراحات الَّتي قدمناها على مدار المشكلات والعقبات وفي مختلف البنود ليست إلا رؤية واحدة من رؤى جدِّ كثيرة كلها بالنظر جديرة، إن وقفنا في العرض والاقتراح فإننا نرجو أن نصل إلى تطبيقات ونتائج موفقة، وإن لم نوفق نأمل ممن لديه أي اقتراح أن يقدمه لأن الجميع مسؤولٌ.

الفصل السابع

البعد والبعد العائد من الإيفاد

المشكلات والترفيعات والمقترحات

كتب هٰذا الفصل في عام ٢٠٠٥م
في فترة التحضير لإصدار
قانون تنظيم الجامعات الجديد

جيل أساتذتنا الأجلاء رحمهم الله ورحم الله أيامهم لم يكن يعاني من كثيرٍ من المشكلات الَّتي نعاني منها اليوم في جوانبَ كثيرةٍ من حياتنا الجامعيَّة بوصفنا أساتذة ومحاضرين، أي في علاقاتنا مع بعضنا بعضاً من جهةٍ وفي علاقاتنا مع الطلبة وعلاقة الطلبة بنا من جهةٍ ثانيةٍ.

الحقُّ أَنَّهُ من الصُّعوبة بمكانٍ القول إنَّ القوانين الجامعية النَّاظمة لهذه العلاقة هي وحدها السَّبب في تجنبهم أَو عدم مرورهم بكثير من المشكلات الَّتي نعاني منها اليوم. ولٰكنْ من المؤكَّد أنَّ لهذه القوانين واللوائح التَّنفيذيَّة بعض الدَّور في ذٰلكَ، ولٰكنْ من جانبٍ آخر ثَمَّةَ ما لا يمكن وإن أمكن فلا يجوز أن ينكر عليهم وهو أنَّ عقلياتهم وطبائعهم وخصائص شخصيَّاتهم وأخلاقهم هي الَّتي جنبتهم الكثيرَ الكثير من هٰذه المشكلات، لأنَّهُم بعقلياتهم وأخلاقهم واستحقاقهم بكامل الجدارة شهاداتهم كانوا يتعاملون مع هٰذه القوانين الَّتي لم يتغيَّر فيها الكثير الذي يخولنا أن نحمله المسؤولية، وفي الوقت ذاته كانوا بعقلياتهم هٰذه وأخلاقهم هٰذه يتعاملون مع بعضهم بعضاً، ومع طلابهم، ويجعلون الروح الأسرويَّة والأخويَّة هي الَّتي تحكمهم وتحكم تصرفاتهم وأحكامهم وقراراتهم تجاه بعضهم بعضاً... وعلى افتراض أنَّ طبائعهم وأخلاقهم لا علاقة لها بالموضوع

كلِّه، فإنَّهُم قَد تصرفوا على الأقل بما تمليه عليهم مسؤولية شهادة الدكتوراه الَّتي حملوها فكانت النتيجة ذاتها.

من هٰذه المشكلات مشكلة اسمها ترفيع الأستاذ الجامعي من مرتبة علمية إِلَى مرتبة أعلى منها. وهٰذه المراتب من البداية إِلَى النهاية، في نظامنا الجامعي في سوريا، خمسٌ يمرُّ بها عضو الهيئة التدريسيَّة منذ بداية تعينيه أَو استحقاقه النظري للتعيين في عضوية الهيئة التدريسية وحَتَّى أعلى مرتبة، وهٰذه المراتب هي:

١ . معيد عائد من الإيفاد.

٢ . مدرس متمرن.

٣ . مدرس.

٤ . أستاذ مساعد.

٥ . أستاذ.

ويستثنى من ذٰلكَ الذين يعينون على أساس شهادة الدكتوراه مباشرة في عضوية الهيئة التدريسيَّة من دون المرور بمرحلة المعيد والمعيد العائد من الإيفاد فإنَّهُم لا يمرون بهاتين المرحلتين، وهٰذه المراتب موجودة كما هي تماماً، أَو باختصار واحدة، في جامعات العالم كلها تقريباً، وإن اختلفت التسميات في بعض الأحيان من دولة إِلَى دولة.

لكلِّ انتقالٍ من مرتبةٍ إِلَى مرتبةٍ من هٰذه المراتب شروطه ومتطلباته الخاصَّة المختلفة عن المرتبة السَّابقة، وقد كان يتمُّ ذٰلكَ بمنطقية وعقلانية واستحقاق وجدارة منذ تأسيس الجامعة على أيدي أساتذتنا والجيل الأول من تلامذتهم وحَتَّى الجيل الثاني، ثُمَّ تحولت الأحوال وتعكرت الأجواء وصارت الأمور على ما لا يحمد مبتداه ولا تحمد عقباه، وتفاوتت آليات هٰذا الانتقال من مرتبة إِلَى مرتبة

أعلى ما بَيْنَ أولى درجات المنطقية والعقلانية وأقصى درجات اللامنطق واللاعقلانية.

سنقف عند كلِّ مرحلةٍ من هٰذه المراحل أَو المراتب بالتَّفصيل المناسب من جهة تبيان طبيعتها وخصائصها وواقعها ومشكلاتها والحلول المقترحة لها، ولٰكنْ سنجعل تفصيل ذٰلكَ على قسمين أَو بحثين نخص أولهما هنا لمرحلة المعيد والمعيد العائد من الإيفاد؛ الواقع والمشكلات والعراقيل والحلول المقترحة، ونفرد بعد ذٰلكَ بحثاً تالياً مستقلاً للمراحل الأُخْرى التالية وهي المدرس المتمرن والمدرس والأستاذ المساعد والأستاذ.

المعيد

حدَّثنا أساتذتنا من مؤسسي كلية الآداب في الجامعة السورية (جامعة دمشق حالياً) كيف أنَّ الكلية/ الكليات النظرية كانت تشكل لجان فحص ومقابلة للطلاب الراغبين في الانتساب إلى هٰذه الكليات، وتشترط النجاح في المقابلة للسماح للطالب بالانتساب إلى الكلية، وكانت هٰذه المقابلات تتضمَّن فحص اللباقة واللياقة والشخصية والهيئة واللغة والنطق... لأنَّ الافتراض النظري والواقع العملي هو أن هٰذه الكليات تخرج مدرسين ومربين أجيال، ويفترض في مربي الأجيال الكياسة والفطنة وسلامة النطق واللغة والأخلاق...

ولذٰلك لا عجب في أنَّ خريجي تلك المراحل كانوا معظمهم من العظماء والأعلام الكبار في مختلف الميادين، ولا عجب أيضاً في أن مهنة التعليم في تلك الأيام كانت من أرقى المهن وأقدسها في نظر المجتمع والمتعلمين، وتفضل على الكثير من الدراسات الأُخْرى الَّتي كانت متاحة لهم وتعد اليوم هي الأكثر رقياً في السلم الاجتماعي أو تسمى الفئات العليا اجتماعياً.

أما المعيدون فكان نظامهم من حيث المبدأ لا يختلف كثيراً عن مبدأ قبول الطلاب في الكلية من حيث المقابلة وضوابطها ومعاييرها، ولٰكنْ تزيد على هٰذه الشروط بوجوب أن يكون المراد تعينه معيداً هو الأول على دفعته، وفي حالة الحاجة يمكن قبول الثاني، ومع الحاجة الأكثر يقبل أو يعين الثالث... وما أقل ما احتيج إلى من يقع ترتيبه بعد ذٰلكَ.

ظلت جامعتنا، ثُمَّ جامعاتنا، حَتَّى ما قبل أقل من ربع القرن بقليل، مثل جامعات العالم معظمها إن لم تكن كلها تعمل بقانون تعيين الأول على دفعته معيداً دون انتظار مسابقة تعيين، حَتَّى كسرت هٰذه القاعدة في أوائل الثمانينات بالتَّعيينات الكميَّة الكبيرة للمعيدين لاستغلال فرصة المنح الهائلة الَّتي وهبنا إياها الاتحاد السوفيتي الراحل فاختلط الحابل بالنابل، وقُبلَ المفضول والفاضل، وصارت مقابلات قبول المعيدين شكلية تماماً، وظلَّت كذٰلكَ حَتَّى يومنا هٰذا، لا تقدِّم ولا تؤخِّر، فالكل مقبول حَتَّى ولو رفضت قبوله كل العقول.

هٰذه الخطيئة أدت إلى مشكلات كبيرة وخطيرة، بل خطيرة جداً. بعضها مما يعنينا هنا وبعضها مما له موضع آخر من الكلام. وأول ما يعنيننا هنا هو أن هٰذا التعيين الكمي الكبير غطَّى احتياجات الكليات والأقسام والاختصاصات لعشرات السنين، وحرم من ثُمَّ كل الأوائل والمتفوقين من مكانهم الطبيعي والحقيقي في الجامعة لعشرات السنين أيضاً. ولذٰلك عندما فتحت كليات وأقسامٌ جديدةٌ في الجامعات سارعنا إلى التحذير أكثر من مرَّة من مغبة الوقوع في مثل تلك الخطيئة، ولٰكنْ لا حياة لمن تنادي، وكأنَّنا كنا نصرخ من أعماق بئر سحيق أو لا غور له. فمعظم الكليات أو الأقسام الجديدة، وبعد كلِّ التحذير والتنبيه، عوضاً عن أن تبدأ بتعيين بعض المعيديين قبل بضعة سنوات تجهيزاً للافتتاح،

افتتحت فجأةً وأصرت على الوقوع في الخطيئة ذاتها بأن عينت كماً كبيراً أضاع على المتفوقين اللاحقين حقوقهم الطبيعية في أن يكونوا في الجامعات مشاريع أساتذة. وإذا ما أضفنا أن المقابلات ظلت شكلية والكم المطلوب كبير أدركنا كم ألحق بالجامعات من غير المستحقين أيضاً... ولا عجب في ذَلكَ فإن الذين أصروا على ارتكاب هٰذه الخطيئة الثانية على الرَّغْمِ من كلِّ التحذير هم أبناء الخطيئة الأولى أو من هم في حكمهم ممن اتيحت لهم فرصة قرار فقرروا افتتاح مسابقات خاصة محددة مفصلة على قياس أقرباء لهم أو قريبات على الرَّغْمِ من عدم الحاجة وانعدام الكفاءة أحياناً غير قليلة.

لأن القول قاسٍ وجارحٍ، والواقع أبلغ من كلِّ قول، مهما حاولنا التلطيف والتخفيف، نكتفي بالقول إن هؤلاء المعيدين يوفدون بعد تعيينهم للحصول على شهادة الدكتوره إمَّا إيفاداً خارجياً أو داخلياً. وبعد حصولهم على شهادة الدكتوراه والتحاقهم بالجامعة يصبحون في مرحلة جديدة هي مرحلة المعيد العائد من الإيفاد. وهي المرحلة الَّتي سنتحدث عنها بعد قليل. ولكن قبل ذَلكَ لا بُدَّ من الإشارة إلى أن نظام تعيين المعيدين واحدٌ في جامعات العالم معظمها إن لم تكن كلها مع الاستثناء النادر، وهو أن يتقدم القسم أو الكلية بتهنئة للطالب الأول في كل سنةٍ ومعها طلب أو عقد تعيينه معيداً تقديراً لتفوقه واستحقاقه أن يكون بَيْنَ الأساتذة الجامعيين، وفي حالات الحاجة يكون للثاني ورُبَّما الثالث دور في التعيين.

نحن لن نطالب بما لا يطاق، ولا بما يخالف أعراف جامعات العالم معظمها إن لم تكن كلها، كل ما هو مطلوب أن يعين الأول كلِّ سنةٍ معيداً في قسمه أو كليته. وهٰذه الممارسة هي المنطقية والصحيحة تماماً لأنَّها تؤدي إلى رفد

الجامعة دائماً بدماءٍ جديدةٍ وعقلياتٍ جديدةٍ تجعل الجامعة دائمة الحيوية والتجدد والتفاعل بَيْنَ مختلف الأجيال وعقليات الأجيال، ولا تجمدها عند لحظة جيل واحدٍ وعقلية جيلٍ واحدٍ ونمطيَّةٍ واحدةٍ تخنق التعليم العالي وتقتله، ولا بأس من إضافة بعض شروط اللباقة واللياقة والسلامة الَّتي يقدمه أساتذته.

هٰذا الأمر تحقق مؤخراً حسبما سمعت لا ما قرأت، إذ أقرت وزارة التعليم العالي قانوناً يقضي بتعيين الأول على دفعته كلَّ سنةٍ معيداً في قسمه أو كليته من دون مسابقة، وهٰذا ما نتوسم فيه خطوة على طريق إصلاح ما فسد، ونتمنى الإبقاء عليه لأنَّهُ الصواب والمتعارف عليه، ونرجو ألا يكون حالة طارئة تزول بزوال سببها أو مسببها. وإذ اقتضت الضرورة فلا يجوز أن نقع في أخطاء التعيين الكمي، كما تجب مراقبة طلبات الأقسام والكليات والتشديد على عدم المبالغة في طلبات التعيين مهما بلغت من الإلحاح لن تحل أبداً بتعيين كم كبير من المعيدين دفعة واحدة.

من الضرورة البالغة هنا تنبيه وزارة التعليم العالي وتذكيرها بضرورة التجهيز المرحلي بتعيين المعيدين رويداً رويداً قبل إحداث كليات أو أقسام جديدة والاضطرار للوقوع في الغلط والخطيئة.

المعيد العائد من الإيفاد

تحدد للمعيد العائد من الإيفاد بعد مناقشة أطروحته لنيل درجة الدكتوراه مهلة محددة تبعاً إيفاده إن داخلياً أو خارجياً كي يلتحق بعمله الجامعي في أثنائها، وكل تأخر بعد هذه المهلة يعرضه لنوعٍ من المساءلة. وبالتحاقه بعمله الجامعي يكون قَدْ وقف على أعتاب أول مرتبة من مراتب عمله. ورُبَّما وقف وجهاً لوجه مع أوائل معاناته من الإجراءات وأكبرها صعوبة وتعقيداً... الذي

يحدد مدى هٰذه المعاناة ودرجتها ويحكمها شيءٌ اسمه الحظُّ أو المصادفة أو القدر... أو رُبَّما شيء آخر إلا نص القانون إلا بضع قليلٌ من الحالات. ناهيك عن أن نص القانون الذي يحاول الحدَّ من هذه المعاناة وإلغاءها قدر الإمكان معطل عن العمل بعدم الاكتراث وعدم المتابعة.

هٰذه المرحلة مرحلة مؤقتة ريثما يتم استكمال الإجراءات لتعيين العائد من الإيفاد، أي ريثما يتم ترفيعه إلى مرحلة أعلى هي مرحلة المدرس المتمرن. ولكي يتم هٰذا الترفيع هناك مجموعة من الإجراءات الَّتي لا تخلو من التَّعقيدات والمعاناة مهما تدنت حدودها أو انخفضت عتبتها. ويمكن أن تكون بعض هٰذه الإجراءات كلها معاناة، ناهيك عن كثير من السلوكات الخاطئة والمسيئة الَّتي يصدم بها المعيد العائد من الإيفاد جراء هٰذه الإجراءات ومن يقوم بها. وعامة يمكن الحديث عن إجراءات التعين/ الترفيع؛ طليعة وواقعاً ومشكلات وحلول... من خلال مجموعة النقاط الرئيسية وهي: المعادلة، وفحص الإنتاج العلمي، والمدة الزمنية، والراتب.

١ . المعادلة

يوفد المعيد للحصول على الدكتوراه عادة إمَّا إيفاداً داخلياً؛ أي إلى جامعة من جامعات القطر قَدْ تكون جامعته ذاتها أو غيرها والأمر هنا سواء، أو أن يوفد إيفاداً خارجياً؛ أي إلى جامعة خارج القطر. وعندما يعود حاصلاً على الشهادة؛ من الداخل أو الخارج، يطلب منه تقديم كومة من الأوراق والوثائق الَّتي تقدم بأكثر من نسخة من معظمها لدى تعينه معيداً، والَّتي يزيد عددها وحجمها عن حجم أطروحته لنيل الدكتوراه مهما بلغت من الحجم.

على الرَّغْمِ من أن كثيراً من هذه الأوراق والوثائق غير لازمة، وخاصة أَنَّهُ قدَّم منها أو من معظمها أكثر من نسخة لدى تعينه، إلا أنَّنا سنقرُّ أنَّها ضرورية لا معدى عنها خشية التزوير أو ما يشبهه، ولٰكنَّ السؤال الذي سيبقى قائماً هو: إذا كان الحاصل على الدكتوراه قَدْ حصل عليها من جامعةٍ خارجية يحتاج إلى معادلة الشهادة نظراً لتنوع شهادات الدكتوراه في الخارج واختلاف درجاتها... فبأي ميزانٍ أو عقلٍ أو منطقٍ يمكن قبول تعديل شهادة الدكتوراه الَّتي تم الحصول عليها من جامعة سورية، وسأطرح السؤال بالطريقة الَّتي أطرحه بها دائماً: إذا كانت الدكتوراه غير السورية تعادل بالدكتوراه السورية في وزارة التعليم العالي فبماذا تعادل الدكتوراه السورية في سوريا؟ بالدكتوراه الصينية أم الماليزية أم ماذا؟! ولماذا تتم أصلاً عملية معادلة الدكتوراه السورية؟ وسيكون الأمر أكثر إدهاشاً إذا علمنا أن الدكتوراه السورية معترف بها في كل وزارات الدولة ومؤسساتها وقطاعاتها وميادينها من دون معادلة أو مناقشة أو جدال، إلا وزارة التعليم العالي الَّتي تمنح هٰذه الشهادة فإنَّها لا تعترف بها من دون معادلة!! فكيف اتفق للوزارة العتيدة ذٰلكَ؟ وكيف يمكن استساغته؟ لست أدري.

رُبَّما يعترض مجلس التعليم العالي بأنَّ هناك حدًّا أعلى لا يجوز تجاوزه للماجستير خاصة. والرد على هٰذا الاعتراض هو من صلب الأمر المدهش الذي ختمنا به الفترة السابقة وهو أَنَّهُ إذا كانت كل الوزارات والمؤسسات والقطاعات مفروض عليها أو تعترف من دون فرق بهٰذه الشهادات فلماذا يكون هٰذا الموقف من الوزارة الَّتي تمنح هٰذه الشهادات؟ أليس هٰذا تناقضاً مع الذات؟ وهل يحقُّ لنا أن نلوم قطاعات الدولة الأُخْرى إذا اقتدت بوزارة التعليم العالي في هٰذا الموضوع.

هٰذا من جهةٍ، ومن جهةٍ ثانيةٍ إذا كان القانون لا يجيز تجاوز مدة معينة للماجستير أو الدبلوم فإن الطالب الذي يتجاوز هٰذه المدة لن يحقَّ له أصلاً الحصول على هٰذه الشهادة. وإذا أجاز له القانون ذٰلكَ لا يجوز أن يحاسب على ما يجيزه القانون، وإذا كان قَدْ حصل على هٰذه الشهادة أو تلك قبل صدور القانون الذي يحدد المدة بحدها الأعلى فما ذنبه وبأيِّ حقٍّ يمكن أن نحاسبه بمفعول رجعيٍّ في شيء لا ذنب له فيه ولا يد؟! أي على كلِّ الأحوال لا يوجد ما يسوغ هٰذا الوقت والجهد وتجهيز الأوراق والوثائق من الحاصل على دكتوراه سورية فيما يسمى بالمعادلة لأنَّها إجراء غير مسوغ وغير منطقيٍّ في الأصل.

وإذا كان الأمر بالعكس أي الحصول على إحدى الشهادات قبل مضي الحد الأدنى المطلوب للحصول على الشهادة فهٰذا أمر يشبه التزوير ويجب محاسبة الموظفين القائمين عليه الذين أجازوا ما لا يجوز وسمحوا بهٰذا التجاوز.

هٰذا الأمر يقودنا إلى تخوف آخر ينطبق على الدكتوراه السورية وغيرها وهو التزوير، فإذا كان ثَمَّةَ تزويرٌ في أي مرحلة أو موضوع فإن محض اكتشاف التزوير كافٍ لإبطال كل الإجراءات الَّتي لزمت عنه، وهناك مثل هٰذه الحالات الَّتي مرَّت على الرَّغْمِ من كل التشديد ويفترض أن تتخذ فيها إجراءات.

وعلى أيِّ حالٍ يبقى فوق ذٰلكَ كله أن كل الإجراءات للمعادلة يمكن أن يتم في ساعات قليلة أو في يوم واحدٍ على الأكثر فلماذا تستغرق العملية زمناً قَدْ يكون طويلاً في كثيراً من الأحيان لا قليلها، ولماذا يحتاج إلى عشرات المجالس ذهاباً وإياباً؟!

في المعادلة مشكلة أُخْرَى هي مشكلة كبرى في حقيقة الأمر وليست عادية، وهي أن شهادات الدكتوراه في الجامعات غير السورية وخاصة الأوربية

والأمريكية متعددة المستويات والدرجات والتسميات، ويبنى عليها في تلك الجامعات حقوق وواجبات وفروق وتمايزات... ولكِنَّها كلها تعادل بالدكتوراه من دون أي تمايزاً أو تحديد للفروقات والحقوق والواجبات!! فأين العدل في ذلك؟ أليس في هذا ما ينقض فكرة المعادلة من أساسها على الأقل؟!

لن نقترح إلغاء المعادلة لأنَّها ضرورة لا معدى عنها، ولكن لحاملي الشهادات غير السورية فَقَطْ اللهم إلا باستثناءات نادرة لا أدري عنها شيئاً. ولن نقترح أن تكون المعادلة شكلية لأن أي ممارسة شكلية آلية أو صورية ستكون مدعاةً لتمرير غير الصحيح والنظر إلى الجميع من زاوية واحدة وبمنظار واحد يؤدي غالباً أيضاً إلى مزيد من التدقيق والتشديد على الصحيح مقابل المرونة الكبيرة مع غير الصحيح، وستكون في الوقت ذاته مدعاة لتكريس رتابة إدارية تعرقل العمل والإجراءات، ولكن المطلوب في هٰذا الإطار عدَّة إجراءات وتشريعات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ . يجب في الدرجة الأولى إلغاء معادلة الشهادات السورية، أو ما يسمى معادلة الشهادة للشهادات السورية لأنَّها لا أساس لها ولا حجة ولا سبب وجيه على الإطلاق.

ب . إن كان من إجراءات تشبه المعادلة فينبغي أن لا تكون عائقاً أو معرقلاً أبداً أما استمرار الإجراءات بسرعة ومتابعتها بسرعة.

ج . ينبغي أن لا تستغرق هٰذه العملية وقتاً طويلاً على أيِّ حالٍ مهما كان مصدر الشهادة؛ داخلياً أو خارجياً، ومن الضرورة الإشارة هنا إلى إجراء معادلة الشهادة لغير المعنيين في الجامعة إلى جانب المعنيين في الجامعة يستغرق في بعض الأحيان سنوات تضيع فيه الأوراق والوثائق مرة أو مرات، وكل مرة

تحتاج إلى اسفنجة مغطسة بالماء لمسح الغبار عنها. والحالات الشواهد كثيرة لا قليلة... فما مسوغات ذلك وما أسبابه؟ هل تعليق الأمر بفك طلاسم سحرية أو تعويذات هندية؟!

د . يجب إيجاد معادلات للشهادات العالمية، أو حَتَّى منح مثل هٰذه الشهادات، ولكن مع وضع أسس المعاييرة والتراتب الوظيفي والحقوق والواجبات والحدود... ونظراً لكثير من الأسباب والموجبات أظن أن الضرورة تلحف علينا أن نجعل مثل هٰذا القانون المميز بَيْنَ الشهادات يعمل بمفعول رجعي لوضع الفواصل والمعايير بَيْنَ حملة شهادات تسمى كلها دكتوراه ولكِنَّها ليست كلها واحدة.

٢ . فحص الإنتاج العلمي

بعد المعادلة تبدأ مرحلة جديدة أو خطوة جديدة من الخطوات اللازمة لترفيع أو انتقال المعيد العائد من الإيفاد إلى المرتبة الأعلى الَّتي هي مرتبة المدرس المتمرن، هذه الخطوة الجديدة تسمى فحص الإنتاج العلمي، ولفحص الإنتاج العلمي تشكل لجنة من ثلاثة أعضاء هيئة تدريسية بمرتبة أستاذ مساعد على الأقل، ومهمتها فحص الإنتاج العلمي للمعيد العائد من الإيفاد. وهٰذا الإنتاج العلمي هو حصراً البحث الذي تقدم به لنيل درجة الدكتوراه ونالها به، وليس الإنتاج العلمي للمعيد العائد منم الإيفاد كما يوحي العنوان، وليت المضمون على قدر العنون، أي ليت أن هناك نشاط أو إنتاج علمي لازم لهذا الترفيع، لأنَّ ذَلكَ أفضل وأليق وأضمن وأبعد عن الانتقاد وعن الوقوع في الخطأ...؟ لأنَّ الخطأ الأكبر هنا، بغضِّ النَّظر عن أي اعتبار هو أنَّ هٰذه اللجنة تفحص ما

يفترض أَنَّهُ تمَّ فحصه فحصاً جاداً علينا من قبل لجان مماثلة، على الأقل، في الكفاءة، وأكثر عدداً... فما مسوغ أن يعاد تحكيم المحكم؟!

سيعترض مجلس التعليم العالي هنا بأن من المحتمل أن يكون البحث الذي نيلت به الدكتوراه لا يستحق أن تمنح عليه هٰذه الشهادة، أو هو أقل قيمة وكفاءة من أن يمنح صاحبه الدكتوراه بموجبه.

الاعتراض جدُّ وجيه، ولكنَّهُ يضع لجنة معادلة الشهادات، والقانون الذي سُنَّت بموجبه هٰذه الخطوة، في مأزق حرجٍ وحرجٍ جدًّا، لأنَّهُ السَّند الوحيد لتشكيل لجان فحص الإنتاج العلمي من هٰذا القبيل، والسَّند الوحيد للقيام بهٰذه العمليَّة، ويكاد يكون من المتعذر أن نجد عذراً آخر لمرور المعيد العائد من الإيفاد بهٰذه المرحلة؛ مرحلة فحص الإنتاج العلمي، ولٰكنَّ هٰذا الاعتراض مع كونه عذراً أو حجة وحيدةً فإنَّ عليه الكثير من المطاعن النجلاء ومآخذ الشديدة القوية... إلى جانب ميزةٍ وحيدةٍ هي الَّتي لا يعمل بها ولا يستفاد منها أبداً... أو أقل من ذٰلكَ بقليل وقليل جداً.

تنقسم جامعات العالم كلها بالنسبة إلى وزارة التعليم العالي أو مجلس التعليم العالي إلى قسمين حدَّاً أدنى وثلاث أقسام حدَّاً أعلى؛ فإما أن تكون هٰذه الجامعات معترفٌ بشهاداتها بالتبادل أو غيره، أو غير معترف بها. واحتمالياً وفق المنطق يمكن أن تكون هناك جامعات غير معروفة يمكن أن تعامل معاملة الجامعات غير المعترف بشهاداتها إلا بعد النظر فيها. فإذا كانت الجامعة الَّتي حصل/ يحصل المعيد منها على شهادة الدكتوراه معترف بشهاداتها فما مسوغ إعادة تحكيم ما تم تحكيمه في الجامعة المعترف بها؟ وإذا لم يكن ثَمَّةَ اعتراف بالجامعة أو بشهاداتها فلماذا يوفد المعيد إليها أصلاً؟

فد يعترض مجلس التعليم العالي بأن هٰذا الإجراء محضوضٌ بمن يأتي بهٰذه الشهادات من الخارج تحسباً واحترازاً أو تخوفاً من أمور ليست في الحسبان... والرد هنا يسيرٌ وواضح؟ فإذا كان المقصود أولئك الذين يتابعون تحصيلهم العلمي في الخارج على نفقاتهم الخاصة فهو أمر قابلٌ للنظر وإن كان من المفترض أن يتم التعامل معهم وفق المنظور السابق، ولٰكنْ إذا كان الأمر كذٰلكَ فلماذا زُجَّ بالمعيدين العائدين من الإيفاد معهم طالما أن الجامعة/ وزارة التعليم العالي هي الَّتي أوفدتهم أو وافقت على إيفادهم إلى هٰذه الجامعة أو تلك، بما يعني أن ثَمَّةَ اعترافاً ضمنياً بشهادة هٰذه الجامعة. وإقراراً مسبقاً بعدم الحاجة إلى معادلة شهادة هٰذه الجامعة أو التأكد من نزاهة دكاترة هٰذه الجامعة في منح الشهادات ومناقشة أبحاث هٰذه الشهادات.

سنفترض جدلاً أن فحص الإنتاج العلمي للمعيد أو للحاصل على دكتوراه من جامعة خارجية أمر واجب وضرورة توجبها أو تستدعيها تحفضات أو تحسبات معينة، فما العذر الذي يمكن أن نجده أو يمكن أن يستسيغه منطق أو عقل لتشكيل لجنة فحص إنتاج علمي/ بحث الدكتوراه لمن حصل على الدكتوراه من جامعة سورية؟! أليس هٰذا شكاً في الذات وطعناً فيها؟! ولنتخيل سمعة جامعة تعلن أنَّها تشك في الشهادات الَّتي تمنحها. أو تعلن أنَّها شهادات غير موثوقة وبحاجة إلى التوثق منها كل مرة!!

هٰذا الإجراء بغض النظر عن الإساءة للذات والطعن فيها أدى إلى فتح باب طعن الأساتذة ببعضه بعضاً، والتربص لبعضهم بعضاً، والاستداد من بعضهم بعضاً، وإثبات مفهوميات، وتحقيق بطولات أو انتصارات وهمية، ورقية، كل ذٰلكَ من خلال أبحاث طلابهم أو الأبحاث الَّتي شاركوا في مناقشتها إذ بعد

منح شهادات الدكتوراه وبعلامات عالية أحياناً؛ باستحقاق أو دونه، يتم الطعن فيها والإساءة لها من قبل لجنة فحص الإنتاج العلمي أو بعضها. مع تذكر أن الكبير يظل كبيراً في كل شيء... وقد رحل معظم الكبار.

لهذه النتيجة ذاتها، من دون إضافاتٍ أو شروحٍ، طامة كبرى ومصيبة عظمى. ولٰكنَّ المصيبة الأكبر من ذٰلكَ وأعظم، والَّتي رُبَّما نشأت عن هٰذه النَّتيجة، هي انشغال لجان فحص الإنتاج العلمي بالطعن ببعضهم بعضاً، والانتقاص من بعضهم بعضاً، ونسيانهم أو تجاهلهم أو تعاملهم الشكلي على ما يفترض أن يتم التعامل معه بجدية وهو فحص الإنتاج العلمي/ رسائل الدكتوراه للحصول عليها من جامعات خارجية لا أحد يدري كيف تمَّ فيها الحصول على شهادات الدكتوراه، وهٰذا هو الأصل النظري والقانوني لفحص الإنتاج العلمي، فصار فحص الإنتاج العلمي للحاصلين على شهادات دكتوراه من الخارج يتم شكلياً من دون جهد أو تعب أو حَتَّى من دون استحقاق، فتوافق اللجان على هٰذه الأبحاث الَّتي نيلت بها الدكتوراه، ورُبَّما مع الثناء والتقدير، من دون أن تقرأ هٰذه الأبحاث أو تراها، وهي في الأصل غير موجودة عند الكثيرين ممن عادوا محملين بهٰذه الشهادة، وإنَّما بناء على ملخصات أو مبتسرات ببضعِ قليلٍ من الصفحات يمكن أن يكتبها أي طالب نصف مجتهد في أيِّ سنة من سنوات المرحلة الجامعية الأولى... في حين يعرقل فحص الإنتاج العلمي لمن حصل على الدكتوراه من جامعة سورية، وتستمر العرقلة لأشهر كثيرة تمتد إلى أكثر من سنة غالباً، ويطعن في هٰذه الأبحاث كل أنواع الطعن؛ ما أصاب منها أقل مما خاب، وما كان بحق أقل بكثير مما هو بحق، على الرَّغْمِ من أنَّها نوقشت علناً في الجامعات السورية، وتوجد منها نسخ في مكتبات الجامعة والمكتبات الوطنية

الكبرى، ورُبَّما كان بعض أعضاء لجان فحص الإنتاج العلمي أعضاء في لجنة الحكم على الرسالة... بل لَقَد شهدت الثناء العالي على أبحاث تافهة أو مسروقة، في حين شهدت تعمد الإساءة لأبحاث على الأقل جيدة... أليس في كل هٰذا ما يدعو إلى العجب؟!

الطريف هنا أن شهادة الدكتوراه هٰذه الَّتي يتم الحصول عليها من جامعات سورية معترف بها من دون مناقشةٍ أو جدل في كلِّ القطاعات والمؤسسات وحَتَّى في الجامعات العربية والعالميَّة، والمكان الوحيد الذي لا يعترف بهٰذه الشهادات من دون المعادلة الَّتي تمت الإشارة إليها ومن دون إعادة تقويمها وتحكيمها هو وزارة التعليم العالي ذاتها الَّتي منحت هٰذه الشهادة فإنَّها لا تعين أحداً من دون أن تفقأ عين المنطق والعقل وتشك في أساتذتها وتعيد تقويم وتحكيم ما حكمه وقومه هؤلاء الأساتذة الذين هم أبناؤها... ورُبَّما هم الذين يسنون هٰذه القوانين.

٣ . مقترحات

هل نحن بعد ذَلكَ كلِّهِ بحاجةٍ إلى اقتراحاتٍ تطويريَّة وتحديثية أم إنَّ الأمر واضحٌ؟! مهما فعلنا فإن ثَمَّةَ أخطاء تمَّ ارتكابها سيكون من الصَّعب العسير إلغاؤها أو إصلاحها، وسيظلُّ لذَلك آثاره ومخاطره الَّتي تحتاج إلى زمن غير قصير للتطهر منها.

وعلى أيِّ حالٍ يمكن أن نجمل الاقتراحات في هٰذا المستوى والمجال بالنقاط التالية:

أ . يجب الإصلاح والعمل بجديَّةٍ وحرصٍ حقيقيٍّ على مصلحة الجامعات والتعليم العالي الَّتي هي في المحصلة وبكلِّ اللغات والمفاهيم مصلحة الوطن.

ب . حَتَّى يكون عمل لجان فحص الإنتاج العلمي حقيقياً يجب أن تجيد هٰذه اللجان اللغة الَّتي كتبت فيها الأبحاث الَّتي نيلت بها شهادة الدكتوراه، أو على الأقل يجب أن تترجم هٰذه الأبحاث إلى اللغة العربية.

ج . يفترض أن يعاد النَّظر جديًّا وفعليًّا فيمن قبلت شهاداتهم من خلال ملخصات صغيرة من دون أن تُرى الأبحاث الأصل الَّتي يشك الكثيرون في وجودها.

د . يجب الثِّقة في لجان الحكم على الرَّسائل الَّتي تمنح في الجامعات السورية، وتشكيل لجان موثوقة.

هـ . أخيراً يجب وضع آليات تحكيم علمية ومنهجية تكرس مناخ الثقة هٰذا.

٤ . الراتب

في إطار مشكلات المعيد العائد من الإيفاد وترفيعه أو نقله إلى المرتبة التالية الَّتي هي مرتبة مدرس متمرن هناك مشكلة مرافقة لهذه المشكلات ومرتبطة بها وهي بقاء المعيد العائد من الإيفاد طيلة فترة المعادلة وفحص الإنتاج العلمي الَّتي قَدْ تستمر أكثر من سنة بقليل أو كثير... براتب المعيد من دون إيفاد الذي يعادل نحو ثلث الراتب الفعلي الذي يفترض أن يتقاضاه، ولا ذنب له إلا أن الروتين هو الذي حكم عليه بذَلكَ، أو أن بعض أعضاء لجان فحص الإنتاج العلمي يهوى أن يتسلى ويضيع الوقت هدراً على الآخرين أو يقتص من زميل له... وفوق ذَلكَ لا تقوم الجامعة من تلقاء ذاتها بتعويض المعيد بفروقات هٰذه الرواتب بعد ثبوت (براءته) ونزاهته وكفاءة بحثه واستحقاقه التعيين، ولا يحقُّ له

أن يطالب الجامعة بهذه الفروقات الَّتي غالباً ما يكون قَدْ اقترضها وأكثر منها من الآخرين ليلبي متطلبات حياته الأساسية حصراً.

هٰذا الخلل تحكمه المادة القانونية القائلة بأن الموظف يتقاضى راتب درجته منذ تاريخ صدور قرار تعينه فيها. قَدْ تكون هٰذه المادة سليمة أو لها ما يسوغها، ولٰكنَّ تطبيقاتها في كثير من المواضع يعاني من الافتقار إلى العدل والصواب، ومن هٰذه المواضع حالة المعيد العائد من الإيفاد الذي يباشر مهام مرتبة ولا ذنب له في تأخر صدور قرار تعينيه على الإطلاق... ذنبه الوحيد الروح المطاطة لإجراءات التعيين وبعض أعضاء لجنة فحص الإنتاج العلمي الذين يستغرقون بلا سبب علمي أو قانوني أو أخلاقي... شهوراً تزيد عن السنة في أحياناً غير قليلة حَتَّى يتكرموا ويقولوا بأنَّهُ يستحق شغل مرتبة مدرس متمرن!! وكلُّ ذٰلكَ يكون على الرَّغْمِ من وجود مادة قانونية تلزم الموظفين وأعضاء لجان فحص الإنتاج العلمي بألا تزيد إجراءات كليهما عن شهر أو رُبَّما شهرين على الأكثرٍ. فلماذا لا يكون الحد الأعلى لتقاضي راتب المعيد هو شهرين وبعدهما يتقاضى راتب المدرس حَتَّى ولو تأخرت الإجراءات، وإن ثبت حقاً أنَّهُ لا يستحق التعيين كانت هناك مئات الوسائل لاسترداد الجامعة ما دفعته له؟!

أساسيات شكلية وشكليات أساسية

بعد هٰذه المسيرة في الصراع مع الزمن والإجراءات الَّتي لا مسوغ لها يحق للمعيد العائد من الإيفاد أو الدكتور الناجح في مسابقة تعيين أن يخوض غمار تقديم أوراق التعيين وإجراءاته الختامية، وهٰذه الإجراءات الختامية سميناها: أساسيات شكلية وشكليات أساسية لأنَّنا نختار في طبيعتها فعلاً، فما هو أساسي منها يمارس ممارسة شكلية، وما هو شكلي يكاد يكون أساسياً لا

معدى عنه. وهٰذه الإجراءات حَتَّى هٰذه اللحظة خمسة قابلة للزيادة وغير قابلة للنقصان في الأعراف الَّتي عودتنا عليها مؤسستنا الجامعية. لأنَّها بدأت بواحدة وتنامت رويداً رويداً، وأحياناً بوثبات لا ندري مسوغاتها أصلاً كما لا ندري أسبابها اللهم إلا ظننا أنَّها لمزيد من نية العرقلة الَّتي تستغل فيها هٰذه الإجراءات لهذا الغرض إذا أراد القائمون على الأمر عرقلة الأمر، وتكون شكلية إذا لم يراد لها أن تكون معرقلة. أما هذه الإجراءات فهي:

فحص اللغة العربية

يُشهد للجامعة السورية ومن ثُمَّ الجامعات المنبثقة عنها بأسبقيتها في تعريب التعليم العالي وريادته في ذلك. ويسجل لأساتذتها من الأجيال الأولى سلامة لغتهم العربية في الكتابة والمحاضرة والمحادثة، ورُبَّما لهذا السبب أدرجت وزارة التعليم العالي شرطاً لقبول المعيدين، وشرطاً لانتقال المعيد العائد من الإيفاد إلى المرحلة التالية الَّتي هي مدرس متمرن، وهٰذا الشرط هو النجاح في فحص اللغة العربية، وكم تمنيت وتمنى غيري لو أنَّ هٰذا الفحص جاد وجدي، ولٰكنْ للأسف الشديد ليس إلا ممارسة شكلية وجد شكلية لا تقدم ولا تؤخر في شيء، ولا عجب بعد ذٰلكَ إذا وجدنا أن النسبة العظمى من الأساتذة الجامعيين في مختلف الاختصاصات، ومنها اللغة العربية للأسف العظيم، يحاضرون بالعامية ويناقشون بالعامية ويكادون يكتبون بالعامية وإن حاولوا التفصح حطموا الأرقام القياسية في الأخطاء اللغوية والنحوية والصرفية... ناهيك عن الأسلوب والدلالة، وحَتَّى في الكتابة الَّتي من طبيعتها أن تخفي كثيراً من العيوب فإنَّهم معظمهم يعجزون عن كتابة ثلاثة أسطر من دون رُبَّما العشرات من الأخطاء من مختلف الأنواع... وفوق ذٰلكَ كلِّه يتنطع الواحد منهم؛ في مناقشةٍ أو تحكيمٍ، لاتهام الآخر مع سلامة لغته ونصه/ بحثه بأنَّهُ

مليءٌ بالأخطاء اللغوية!! وربَّما سعى لتوقيف ترفيعه أو منعه نشر بحثه بعبارة غير مسؤولة تقول: البحث مليء بالأخطاء اللغوية والنحوية...!!

فحص اللغة الأجنبية

لا يختلف فحص اللغة الأجنبية في المبدأ عن فحص اللغة العربية، فهو شكليٌّ من جهة، وينطوي على مفارقة من جهة ثانية، ولا معنى له من جهة ثالثة.

هو شكلي لأنَّهُ لا يقدم ولا يؤخر، والمقابلة شكلية تماماً إلا من حيث أن اللجنة الفاحصة؛ ممثلة بشخصٍ واحدٍ غالباً، تستفز المفحوص أو تهوى أن تتسلى به. ولٰكنَّ النتيجة مضمونة دائماً وهي النجاح. وينطوي على مفارقة لأن المفحوص أياً كانت جهة إيفاده الخارجية سيختار لغة البلد الذي أوفد إليه، ولنتخيل أن يفحص دكتور بلغة انسلخ للدراسة بها خمس سنوات على الأقل تكون السنة الأولى منها لامتلاك اللغة!! طبعاً لا بُدَّ أن نشير هنا إلى أن كثيراً من المعيدين الموفدين عادوا محملين بالدكتوراه وهم لا يمتلكون من لغة البلد الذي أوفدوا إليه إلا لغة التخاطب الاجتماعي وإتكيت التعامل وما يحتاج إليه المرء في السوق... وربَّما لهذا السبب عمد مجلس التعليم العالي أو مجالس الجامعات إلى إلزام الجميع بخوض امتحان اللغة الإنجليزية والنجاح فيه، ولكنَّهُ مع ذٰلكَ بقي شكلياً. أما الأمر الثالث وهو أن هٰذا الفحص لا معنى له فالسبب في ذٰلكَ أن امتلاك اللغة أمر خاص بالدكتور لا بالجامعة، ومسؤولية التقصير أو سوء اللغة الأجنبية تقع على المؤسسات التعليمية في مختلف المراحل وعلى النظام التعليمي والمتطلبات العلمية وليس على الطالب الذي صار أو سيصير دكتوراً. ولذٰلك كلِّه إذا كان هٰذا الفحص شكلياً فلماذا إذن يكون؟! وإذا كان جاداً وجدياً فإنَّهُ سينطوي على ظلم كبير لأن فريقاً سيكون قَدْ أوفد إلى الخارج وامتلك أكثر من

لغة أو على الأقل القليل لغة هذا البلد، وفريقاً أوفد داخلياً ولم يؤت له الاحتكاك الجاد باللغة!! وفوق ذَلكَ كلِّه فإن امتلاك اللغة الأجنبية هو مسؤولية الدكتور ذاته وليس مسؤولية الجامعة، وإذا أرادت الجامعة من الدكتور أن يمتلك اللغة الأجنبية أو لغة بعينها فعليها هي أن تيسر له ذلك وتعينه عليه، والسبل والوسائل لتحقيق ذَلكَ كثيرة؛ أسرعها وأوفرها وأقصد إيفاده إلى بلد ناطق بهٰذه اللغة لمدة أشهر قليلة، وهٰذا حقٌّ وليس باطلاً.

إلقاء محاضرة

هو الخطوة الشكلية الثالثة. وفيها يفترض أن يلقي المعيد العائد من الإيفاد محاضرة بحضور لجنة تتألف غالباً من العميد والوكيلين أو أحدهما ورئيس القسم وممثل النقابة... ومهمة هٰذه اللجنة فحص سلامة النطق واللغة والإلقاء... وهٰذه الخطوة كما يبدو من وصفها مهمة جداً بل على غاية الأهمية والضرورة. ولكِنَّها أيضاً تمر مروراً شكلياً بلا أي مساءلة أو اهتمام، ونادراً ما يقوم أو يطلب من المعيد العائد من الإيفاد أن يلقي هٰذه المحاضرة.

المشكلة الكبرى هنا فوق كل ذلك هي أن هٰذه الخطوة برمتها خطوة خاطئة تفتقر إلى الصواب والسلامة والتوقيت السليم، فأي عقل يقبل أو يمكن أن يحاول تقبل إرجاء هٰذا الفحص إلى ما بعد حصول المعيد على الدكتوراه، وأخذه فرصة غيره، وإنفاق ملايين الليرات على إيفاده... لنتبين بعد ذَلكَ إن كان هذا المعيد/ الدكتور سليم النطق ومخارج الحروف وغير ذلك... أم لا؟! أليس في هٰذا خلل أكبر من كبير وأخطر من خطير؟! هٰذا من جهةٍ، ومن جهةٍ ثانية يفترض أنَّ هٰذا الفحص أم مثله قَدْ تم قبل التعيين في مرتبة معيد، فما مسوغ إعادة هذا الفحص (على الطالع والنازل)؟!

فحص الحاسوب

هو الفحص الذي أضيف مؤخراً إلى فحوص أو شروط وإجراءات التعيين في مرتبة مدرس متمرن، ولَعَلَّهُ في السنة ذاتها الَّتي أضيف فيها هٰذا الفحص تحول من فحص فحص إلى إتباع دورة متعلم العمل على الحاسوب لمحو الأمية المعلوماتية. ولا أدري لماذا أضيف هٰذا الشرط، وما فائدته، وما علاقته بالجامعة وما علاقة الجامعة به وخاصة إن إمكانات التعامل مع الحاسوب في الجامعة غير متاحة إلا للقلة النادرة من الأساتذة رُبَّما هم فَقَطْ المحكومون بالتعامل مع الحاسوب والعمداء إن كان لديهم من الوقت ما يكفي!!

واقع الأمر يقول: من سيحتاج للحاسوب سيتعلم التعامل معه وسيتقنه بقد احتياجه له على الرَّغْمِ منه، ومن لا يحتاج للتعامل معه فإنَّهُ لن يتعامل معه حَتَّى ولو ألزم باتباع العديد من الدورات ونجح فيها حقاً أو زوراً.

المشكلة بعد ذَلكَ كلِّه أنَّ هٰذا الشَّرط أيضاً شكليٌّ لأنَّ الكلَّ ينجح والكلُّ يحصل على وثيقة اتباع الدورة وكأَنَّ شيئاً لم يكن!! فلماذا يكون ما ينبغي ألا يكون ولا يكون ما ينبغي أن يكون؟!

شهادة حسن السلوك

هي المطلب الأخير إن لم تخنِّي الذاكرة. هٰذا المطلب الطريف الغريب أقف عنده دائماً كثيراً ولا أصل فيه إلى نتيجة أو تفسير. فهو في الواقع والممارسة شكليٌّ تماماً مثل غيره من الإجراءات والفحوص الشكلية الَّتي سبق الحديث فيها، وتمنح شهادة حسن السيرة والسلوك عادة من قبل عميد الكلية وليس من المختار. وعميد الكلية هٰذا غالباً ما يجهل هٰذا المعيد العائد من الإيفاد ولا يعرف عنه شيئاً بحكم دورية العمادة (نظرياً)، وإيفاد المعيد بعد التعيين فلا يكون هناك

تجربة كافية للحكم على سلوك هٰذا المعيد العائد من الإيفاد، ناهيك عن أن العميد مطالب بمنح هٰذه الشهادة أيضاً لمن يعين حديثاً في عضوية الهيئة التدريسية من دون أن يكون معيداً، أي من دون أن يكون هناك أي معرفة من العميد لهٰذا المراد تعينيه.

ولٰكنْ من جهة أُخْرَى عندما أرى بعض الدكاترة أتساءل بأسى ومرارة وألم: بأي حق منحوا شهادة حسن سلوك؟! أتذكر أنَّها شكلية فأصمت.. وَلكِنِّي أتذكر أن هناك من بدا سوء سلوكه واعوجاجه قبل منح هٰذه الوثيقة الذهبية ومع ذٰلكَ مُنِحَ شهادة حسن السيرة والسلوك فتنتفخ أوداجي، وتتصلب شراييني... وأصمت!! وَلكِنِّي مع ذٰلكَ أتساءل أو لا أستطيع إلا أن أتساءل ألا يحقُّ للعميد سحب هٰذه الشهادة إذا ثبت له العكس؟! وإذا كان من حقِّهِ ذٰلكَ فماذا يمكن أن يكون؟ وهل يمكن أن يكون ما ينبغي أن يكون.

خاتمة

بعد ذٰلكَ كلِّه تكون الإضبارة جاهزة للتقديم من أجل الانتقال إلى المرتبة الأعلى وهي مرتبة مدرس متمرن، وقد أشرنا، وبدا ذٰلكَ واضحاً، وإنَّ هٰذه الإضبارة من أولها إلى آخرها إضبارة ضخمة تستهلك الكثير الكثير من الورق الذي يكون معظمه هدراً للورق والوقت والجهد من دون حجة أو سبب منطقي أو وجيه. ألا يجدر بعد كلِّ هٰذا العرض والمناقشة أن يعاد النظر جدياً في كلِّ هٰذه الإجراءات وتغيير ما يستحقُّ أو يستدعي التغيير وإلغاء ما يجب إلغاءه؟! فيكون ما يجب أن يكون ولا يكون ما يجب ألا يكون؟!

*

الفصل الثامن

ترفيعات الأساتذة الجامعيين

الواقع والمشكلات والمقترحات

كتب هٰذا الفصل في عام ٢٠٠٥م
في فترة التحضير لإصدار
قانون تنظيم الجامعات الجديد

بعد مشوارٍ مكربٍ من العناء معظمهُ نافلٌ وأقله ضروري[١٢] يصدر قرارٌ من وزير التَّعليم العالي بتعين المعيد العائد من الإيفاد مدرساً متمرناً[١٣].

هٰذا القرار لا يعني انتهاء مشكلات الأستاذ الجامعي الإشكالات الإدارية والقانونية ومراحل عمله وانتقاله من مرتبة إلى مرتبة. الحقيقة أن مشكلات الأستاذ الجامعي مع الجامعة وقوانينها مسألة جدُّ طويلة. سواء ما اتصل منها بمشكلات انتقاله من مرتبة إلى مرتبة أو بمشكلات البحث العلمي، أو غير ذَلكَ كثير. وقفنا عرضاً عند مشكلات البحث العملي من خلال الكتاب الجامعي، ولٰكنَّهَا ليست وحدها المشكلات، إنها صورة مختصرة عنها. ولعَلَّ ذَلكَ وحده ما يستحق وقفة مطولة. على أي حال في التلميحات والتصريحات التي أشرنا إليها فيما سبق ما يكفي نوعاً ما، وفي هٰذا الفصل بعض من التلميحات التي تقتضيها الضرورة، فهٰذا الفصل مخصص لمشكلة الترفيعات، وسنقف فيه عند مختلف المراحل ومشكلاتها.

---

١٢ . هٰذا ما كان موضوع حديثنا في الفصل السابق.

١٣ . الأصل والقاعدة في الأساتذة الجامعين أن الكليات أو الأقسام تقوم بتعيين الأوائل معيدين توفدهم للحصول عِلى الدكتوراه، أما ما عدا ذَلكَ فهو استثناء.

أولاً: من مدرس متمرن إلى مدرس (التأصيل).

المدرس المتمرن هو عضو هيئة تدريسية تحت التمرين لمدَّةٍ أقلها سنتان وأكثرها غيرُ محدودٍ، وتنتهي هٰذه المرحلة بتقديم جملةٍ من الأوراق والشهادات النافلة الَّتي لا تقدِّم ولا تؤخِّر إلا في كونها ضرورة للانتقال إلى المرحلة التالية، وهي عضوية الهيئة التدريسية بما يسمى التأصيل، أي بصيرورة المدرس المتمرن عضو هيئة تدريسية أصيل.

من خصائص هٰذه المرحلة أنَّها لا تخول صاحبها أن يترفع أي ترفع علمي طيلة كونه مدرساً متمرناً، أي لا يمكن أن يترفع إلى أستاذ مساعد قبل أن يتأصل، وبالضرورة لا يمكن أن يترفع إلى الدرجة الأعلى طالما أَنَّهُ لم يمر أو لم يصل إلى المرتبة السابقة عليها، وباستثناء إلقاء المحاضرات وتبعاتها لا يحقُّ له مباشرة أو القيام بأي عمل أو مهمة من أعمال ومهمات عضو الهيئة التدريسية مثل الإشراف على الرسائل الجامعية ومناقشتها والبحث العلمي ورئاسة القسم وعضوية مجلس القسم والوكالة والعمادة...

يسجل لقانون تنظيم الجامعات هنا نقطتان إيجابيتان فَقَطْ، أولهما جواز تقديم الأوراق اللازمة للتأصيل قبل ستة أشهر من استحقاق التأصيل، وثانيهما عدم تأثير تأخر التأصيل في التَّرفيع إلى أستاذ مساعد طالما أَنَّهُ يتم قبل تمام السنوات الخمس الَّتي هي الحد الأدنى للانتقال أو التَّرفيع إلى أستاذ مساعد. أما إذا تأخر التأصيل أكثر من خمس سنوات ظلَّ التَّرفيع معلقاً على إتمام التأصيل.

أما ما عدا ذٰلكَ من أمور ونقاط فكلها تستحق النقاش والوقوف عندها.

يتطلب الأمر من أجل التأصيل مجموعة من الشروط القابلة للزيادة والتعديل، وهي الآن خمسة شروط **أولها** نسخة من الأطروحة ويجب أن تكون مترجمة إلى العربية إذا كانت مقدمة بلغة أجنبية، **وثانيها** اتباع دورة تأصيل، **وثالثها** تجاوز امتحان لغة عربية، **ورابعها** تجاوز امتحان لغة أجنبية، إنكليزية أو فرنسية، **وخامسها** إتباع دورة تعلم الحاسوب. ولهذا الترتيب السابق للشروط والمطلوبات ليس ترتيب أولوية أو أهمية بالضرورة: فكلها متكافئة لا يكتمل المطلوب من دون أحدها أو بعضها.

١ . الأطروحة:

نميز هنا بَيْنَ المعيد العائد من الإيفاد الداخلي والمعيد العائد من الإيفاد الخارجي وخاصة من كانت لغة أطروحته غي اللغة العربية، فالمعيد العائد من إيفاد داخلي أو من كانت أطروحته باللغة العربية يتقدم بالأطروحة لدى عودته من الإيفاد لاستكمال إجراءات التعيين وشروطه، وفي مثل حكمه من يتقدم للتعيين في عضوية الهيئة التَّدريسية من غير المعيدين الموفدين، وقد ناقشنا هذه الفكرة بتوسع في البحث المخصص لمشكلات المعيد العائد من الإيفاد، ومع ذَلكَ، أي مع تقديم أطروحته في التعيين، فإنَّهُ مطالب مرة أُخْرَى لدى التَّأصيل بتقديم نسخةٍ من الأطروحة من أجل التَّأصيل.

أما المعيد العائد من إيفاد خارجي فإنَّهُ يقدم ملخصاً في نحو عشر صفحات عن الأطروحة لإتمام إجراءات التعيين مدرساً متمرناً، وجرت العادة على قبول الجميع بهذا الملخص الذي لا يعبر ولا يقدم ولا يؤخر اللهم إلا لمحاً،

وعند التأصيل يُطلب منه تقديم الأطروحة مترجمة إلى اللغة العربية، ولا ينظر في الأطروحة الأصلية مطلقاً أو دون المطلق بقليل.

الذي حدث هنا هو أن عشرات أو رُبَّما مئات الدكاترة الذين عادوا من إيفاد خارجي أكتفوا بالتعيين ولم يفكروا في التأصيل، رُبَّما خوفاً من مطابقة الترجمة مع الأصل، لأن الأصل غالباً ليس فيه ما يدل على أَنَّهُ بحثٌ أبداً، والدليل على ذَلكَ أن الغالبية العظمى من حملة هٰذه الدكتوراه الخارجية لم يترجموا أطروحاتهم حَتَّى من أجل التأصيل، ولم ينشروها، ولا يفكرون أبداً في ترجمتها ولا في نشرها على الرَّغْمِ من أَنَّها، معظمها، نظرياً على الأقل، ومن خلال العناوين موضوعات فكرية[١٤] مطلوبة أو مرغوبة أو ضرورية النشر!!

فلماذا لم يفكر أحدٌ من هٰؤلاء في نشر أطروحته باللغة العربية على الرَّغْمِ من ضرورة ذَلكَ لهم وكونه رصيداً جاهزاً لهم[١٥]؟ سؤال سيظل مطروحاً لأن زمناً غير قصير مضى على عودتهم من الإيفاد ولم ينشروا أطروحاتهم... ولم ينشروا غيرها أيضاً، اللهم إلا بحث أو بحثي التَّرفيع اللذين يمثلان انعطافة غريبة ووثبة نوعية توجبان السؤال والبحث!!

---

١٤ . يمكن هنا استثناء أبحاث أطروحات بعض الاختصاصات التطبيقية الَّتي ليس لها سوق نشر أو طلب كاف من السوق، مثل بعض الأبحاث الطبية والهندسية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

١٥ . قَدْ يحتج بعضهم بأن ترجمة الأطروحات ونشرها هي عمل غيرهم أو رُبَّما عمل تلامذتهم ورُبَّما يستشهدون لذَلكَ بالدكتور **عادل العو أو بديع الكسم**... لهذا الادعاء صحيح إذا صح القياس، أي إذا كان أحدهم مفكراً أو كاتباً مثل **العوا أو الكسم** أو غيرهما، ولكن الواقع لا يقول بذَلكَ أبداً لأن معظمهم لم يكتب بحثاً واحداً وقد مضى على حملهم الدكتوراه سنين طويلة وكثيرة. ناهيك فوق ذَلكَ عن أن بحث **الكسم أو العو** أو غيرهما من مثلهما قد حظيت بإشارات كبيرة من كبار المفكرين وفي كبريات المجلات في البلدان الَّتي نوقشت فيها على الأقل... فأين هٰؤلاء من هٰؤلاء؟!

هناك فريق من هؤلاء لم تنقصه الجرأة، وغيرها، على ترجمة أطروحته بكتابة جديدة على نحو أو آخر وتأصَّلوا بها، ورُبَّما بطرائق أُخْرَى، ثُمَّ ترفعوا بها بمثل ذَلكَ. وصاروا أو صار منهم صنعة القرار في التعيين والتأصيل والتَّرفيع والتنظير..!!

لهذا الكلام بالتأكيد لا ينطبق على الجميع من دون استثناء، فهو ليس حكماً مطلقاً ولكنَّهُ شكل في مرحلةٍ معينةٍ ظاهرةً عامَّةً. رُبَّما لم يبق منها إلا أذيالها والنتائج الَّتي ترتبت عليها. وهي نتائج جد خطيرة ينبغي بإلحاح النظر فيها وإعادة حلحلة مغاليقها وترتيبها حَتَّى لا تستمر المعضلة في إنتاج معضلات أكثر وأكبر وأخطر[١٦].

٢ . دورة تأهيل:

بعد أن يصدر قرار التعيين في مرتبة مدرس متمرن يجب على المعين حَتَّى يحق له الانتقال إلى مرتبة مدرس أن يتبع دورة تأهيل، ودورة التأهيل لهذه مجموعة من المحاضرات الَّتي يلقيها بالافتراض أساتذة مختصون ذوو خبرة كافية تستحق النقل للأجيال الجديدة من الأساتذة الجامعيين، وموضوع لهذه الخبرة والمحاضرات هو أصول التدريس والمحاضرة وفنونها وأساليبها ومشكلات التعليم الجامعي... وغير ذَلكَ مما يدور في لهذا الفلك. وتكون لهذه المحاضرات عادة مجموعة في فترة زمنية محدودة تمتد من أسبوع إلى عشرة أيام، وتقام مرة كل سنة، ورُبَّما مرتين أو أكثر إذا اقتضت الضرورة والضرورات قليلة، ، ومؤخراً أنيطت مهمة لهذه الدورات بالجامعات واختلفت الجامعات في أساليب إدارتها وبرامجها وأوقاتها.

١٦ . لمزيد من التفاصيل عن اشتراط طلب الأطروحة للتأصيل، انظر الفصل السابق فما يصدق هناك يصدق هنا.

أظنُّ أنَّ هٰذه الدورة هي الشرط الوحيد الذي لا يجوز الاعتراض عليه وإن كان ثَمَّةَ الكثير ممن يعترض عليه، وأظن أن الاعتراض هو على بعض المحاضرات أو الموضوعات أو على بعض المحاضرين، أو على أسلوب هٰذا المحاضر أو ذاك، أو على هٰذا المحاضر ذاته أو ذاك... أو على كل ذَلكَ معاً أو جزء منه. وهٰذه تجربة يصعب تعميمها في حقيقة الأمر إذ من الضروري تماماً أَنَّهُ يوجد اختلاف وتفاوت في مستوى هٰذه الدورات وقيمتها وفائدتها من جامعة إلى جامعة، ومن سنة إلى سنة في الجامعة ذاتها... أما الدورة بمجملها وفكرتها وغايتها فجيدة وضرورية لأنَّها تقدم بعض الأفكار المفيدة وتحرض بعض الأفكار عند متبعي الدورة، وتلفت الانتباه إلى أمور وأفكار رُبَّما غفل عنها بعضهم أو لم يكن يعرفها... ومن المحتمل في الوقت ذاته أن يكون بعض من متبعي هٰذه الدورة سابقاً في خبرته وتجاربه كل ما يقدم فيها، فإذا كان ذَلكَ لم يجز تعميم انعدام الجدوى عند هٰذا الأستاذ أو ذاك، ويجب أن يكون لهٰذا الأستاذ ذاته مدركاً حقيقة التفاوت والفروق الفردية.

ولٰكنْ مع ذَلكَ كله يجب على مجلس التعليم العالي أو الجامعات إن هي نظمت هٰذه الدورات أن تحسن اختيار الكفاءات والخبرات الَّتي ستنقل خبراتها وكفاءاتها من خلال محاضرات هٰذه الدورة إلى الأجيال الجديدة من الأساتذة الجامعيين، وكذَلكَ يجب تجنب الوقوع في فخاخ الشكليات والمناصب والمحسوبيات فليس كل ما يلمع ذهباً. كما يجب الانتباه إلى أن المحور الأساسي لهٰذه الدورة هو تلاقح الأفكار والخبرات والتجارب وليس عملية تربوية أو تعليمية.

رُبَّما لو كان إتباع هٰذه الدورة أو حضور محاضراتها أمراً اختياريًّا لم نجد من يلتزم بها أو يتبعها أو حَتَّى يحضر أقل محاضراتها عدداً، ومع ذٰلكَ فإن الطموح هو أن تتحول هٰذه الدورات بصيغة أو صيغ جديدة ومتجددة إلى حلقات بحث سنوية يشترك فيها أساتذة الكلية كلهم في عملية تفاعلية يستفيد منها الجميع، وحلقات بحث أُخْرَى مشتركة بَيْنَ الكليات لتناقل الخبرات بَيْنَ مختلف الاختصاصات في حلقات البحث السنوية ذاتها الَّتي تقيمها كل كلية على حدة لأساتذتها، وهٰذا تقليد متبع في كثير من الجامعات الراقية والكبرى في العالم... وما أجمل أن نستفيد من أخطائنا وأخطاء غيرنا، ونعزز إيجابياتنا.

٣ . إتقان اللغتين:

هناك وثيقتان مطلوبتان أيضاً إتمام إجراءات التعيين وهما وثيقة نجاح في فحص اللغة العربية ووثيقة إتباع دورة لغة أجنبية؛ إنكليزية أو فرنسية والنجاح فيها، ويمكن الاستعاضة عن هٰذه الدورة بفحص إذا تجاوزه المدرس المتمرن يعطى الوثيقة، وهٰذا ما يحدث غالباً إذ يذهب المرشحون للتأصيل مباشرة إلى اللجنة وينجحون في الفحص.

لن نسهب في مناقشة وضع هاتين الوثيقتين كثيراً[١٧] وحسبنا القول إنَّهُما وثيقتان شكليتان، لا تقدمان في شيء ولا تؤخران، اللهم إلا على (الدراويش) الذين يكون ثَمَّةَ غضبٌ عليهم لسبب أو لآخر، وما أقل من تم الوقوف عنده من أجل هاتين الوثيقتين أو كلتيهما. والنتيجة المنطقية لذٰلكَ هي أنَّنا بالكاد نجد أحداً يتقن اللغة العربية أو اللغة الأجنبية أو كليهما بما يكفي

١٧ . ناقشنا هٰذه المشكلة ذاتها في الفصل السابق لأن هاتين الوثيقتين مطلوبتان أيضاً في إجراءات تعيين المعيد العائد من الإيفاد، وهٰذا ما يزيد الطين بلة.

ليقوم بإلقاء محاضرة سليمة لغوياً بإحدى اللغتين، أو إجراء محادثة قريبة من الصواب، أو كتابة نص من صفحة واحدة غير مليئة بالأخطاء.

بعد امتلاء الجامعات بمثل هٰذه النماذج لا ندري ماذا نفعل، بل ماذا نقترح: هل نشدد على الأجيال الجديدة ونضيق عليها حَتَّى ننفرها من جامعاتنا ووطننا أم نلغي هٰذا الإجراء تماماً؟!! الحقيقة ثَمَّةَ من يقترح، وهم غير قلة، إعادة فحص شاملة لكل الأساتذة الجامعيين، أو لمعظمهم، والقضاء على الشكلية القائمة عليها الآن. فهل يمكن أن يكون ذَلكَ؟

٤ . دورة الحاسوب:

إتباع دورة لتعلم استثمار الحاسوب والحصول على وثيقة نجاح فيها هو الشرط الذي أضيف مؤخراً إلى شروط التأصيل، والغاية المعلنة منه هي محو الأمية المعلوماتية للأساتذة الجامعيين، وهٰذا المطلب ينطوي في ظني على نوايا خيرة، ولكن لماذا يضاف هٰذا المطلب إلى شروط تعيين عضو الهيئة التدريسية أو تأصيله أو ترفيعه؟!

بغضِّ النظر عن الإجراء الشكلي لهٰذا المطلب فإنَّهُ لا قيمة له في الواقع لأن تعلم الحاسوب رغبة فردية، وحاجة فردية، ومنفعة فردية، وممارسة فردية... ومن لا يعرف قيمة الحاسوب لن يتعلم التعامل معه حَتَّى لو اتبع عشرات الدورات، ناهيك فوق ذَلكَ عن أن الحواسيب قَدْ تطورت إلى درجة جعلت إتقان العمل عليها من أيسر الأمور ولا يحتاج الأمر أكثر من حيازة حاسوب، ومن ليس لديه حاسوب فإنك مهما شرحت له فإنَّهُ لن يتعلم منه إلا رؤوس أقلام تطير من ذهنه ببعده عن الحاسوب لأيام فَقَطْ.

المشكلة الكبرى، فوق ذلكَ كله، هي أن كل الذين يعينون في الجامعات الآن أعضاء هيئة تدريسية يتقنون العمل على الحاسوب ولا يحتاجون إلى إتباع دورة ولا إلى خوض غمار امتحان كبير أو صغير، وإنَّما الذين يحتاجون إلى دورة تعلم العمل على الحاسوب هم كثير من الأجيال السابقة على هٰذا القرار.

الحقيقة أن هٰذا المطلب مطلب بيروقراطي أساء فهم الدعوة إلى محو الأمية المعلوماتية، وأضاف إجراءً شكلياً ووثيقة إضافية لا معنى لها إلى إجراءات التأصيل الَّتي، كما بدت لنا، كلها شكلية، لا تقدم ولا تؤخر، تضر ولا تنفع، وتعلم بل تفرض على الأستاذ الجامعي أن يسلك طرق اللف والدوران وهٰذا ما لا يسر محبًّا ولا صادقاً ولا صديقاً.

هٰذه هي الإجراءات والشروط المطلوبة لتأصيل المدرس المتمرن وانتقاله إلى عضوية الهيئة التدريسية، وهي في حقيقة الأمر، بمجملها، شروط شكلية، ولذلكَ تَمَّ ويتم انتقال تأصيل كل المدرسين المتمرنين من دون تعقيدات أو مشكلات اللهم إلا القليل ورُبَّما القليل النادر جداً. وإنَّما تكون المشكلات والتعقيدات في المرحلة السابقة على هٰذه المرحلة وهي مرحلة التعيين، وفي المرحلة أو المرحلتين التاليتين عليهما وهما التَّرفيع من مدرس إلى أستاذ مساعد، ثُمَّ إلى أستاذ.

ثانياً: من مدرس إلى أستاذ مساعد

بعد خمس سنوات من تاريخ قرار التعيين في مرتبة مدرس، وبشرط صدور قرار التأصيل ضمن هٰذه السنوات الخمس، يحق للمدرس أن يترفع إلى مرتبة أستاذ مساعد بعد تحقيق الشروط المطلوبة وتقديم مجموعة من الأوراق

والوثائق الشكلية الَّتي لا تهدف إلا إلى زيادة الكمية الورقية المرافقة لإجراءات التعيين لأنَّها كلها أو جلها لا موجب لها ولا ضرورة ولا تقدم ولا تؤخر.

بداية يسجل لقانون تنظيم الجامعات إجازته تقديم الأوراق قبل ستة أشهر من تمام السنوات الخمس، وإن كان ذَلكَ لا يؤخر ولا يقدم كثيراً في زمن تشكيل اللجان والبدء بالإجراءات. أما الوثائق والأوراق المطلوبة فهي:

١. بحث منشور في مجلة مُحَكَّمة أو موافق على نشره في مجلة مُحَكَّمة.

٢ـ نسخة من قرار لجنة فحص الإنتاج العلمي مع نسخة من تقارير اللجنة.

٣. نسخة من قرار التعيين في مرتبة مدرس متمرن.

٤. استمارة خاصة.

٥. طلب خطي من المدرس.

وبعد إتمام هٰذه الأوراق وتقديمها لرئيس القسم تمر الأوراق في دورة جديدة من إطلاع مجلس القسم وقراره مع اقتراح لجنة محدودة لتحكيم البحث، وبعد ذَلكَ إلى مجلس الكلية للأغراض ذاتها، ثُمَّ إلى مجلس الشؤون العلمية، ثُمَّ إلى مجلس التعليم العالي الذي يصدر قراراً بتشكيل لجن فحص الإنتاج العلمي. ثُمَّ دورة أُخْرَى تسير بعكس سير الدورة السابقة تقريباً بعد عودة تقارير لجنة فحص الإنتاج العلمي.

بعد عودة التقارير من اللجنة وبدء إجراءات التَّرفيع في مرحلتها النهائية غالباً ما تسير الأمور سيرورة منطقية لا تحتاج معها إلى التعليق والمناقشة. أما ما حدث أو يحدث قبل ذَلكَ فكله يستحق الوقوف عنده وربَّما وقفات مطولة جداً، وأكثر ما تظهر فيه هٰذه المشكلات هو البحث المحكم وما يرتبط به ويحيط

بـه، ثُمَّ بقيـة الشـروط الَّـتي لا تعـدو كونهـا عبئـاً إضـافياً لا معـنى لـه إلا تكـريس البيروقراطية وانعدام الإحساس بالجدوى والمسؤولية.

سنبدأ بالشروط الشكلية لنقف عندها وقفة سريعة ثُمَّ ننتقل إلى مشكلة البحث المحكم وما تنطوي عليه من مشكلات.

١. الطلب الخطي:

هـو رجـاء مـن المـدرس للبـدء بـإجراءات التَّرفيـع، وهٰـذا الطلـب المبـدوء بالرجاء يوحي بأن المدرس يستجدي حقه استجداءً أو أَنَّهُ يريد الحصول على ما لا حق له الحصول عليه، والصيغتان كلتاهما غير لائقتين. ولذَلكَ فإن تجاوز مثل هٰذا الطلب أو إلغاؤه أمر ينطوي على كثير من التحضر والرقي حَتَّى ولو كانت كـل جامعـات العـالم تعتمـده. وأظـن أن كثيراً مـن جامعـات العـالم وخاصـة منـه المتحضر تقوم بإجراءات التَّرفيع من دون اشتراط هٰذا الطلب. وآياً كان الأمر فإن ورقة واحدة يكتبها المدرس بلحظات لا تقدم ولا تؤخر لن تكون مشكلة كبيرة ولا حَتَّى صغيرة.

٢. استمارة خاصة:

مـن جملة الأوراق المطلوبـة اسـتمارة خاصـة مـن عـدَّة صـفحات تتضـمن ملء معلومات تَكَرَّر طلبها رُبَّما عشرات المرات، وموجودة في عشرات الأوراق في ملف أو إضبارة كل عضو هيئة تدريسية. ومثل هٰذه الاستمارة توحي بانعدام أيِّ متابعةٍ أو أرشفةٍ أو تنسيقٍ أو توثيقٍ في الجامعة. وكأَنَّ المدرس الذي يراد ترفيعه يدخل إلى الجامعة لأول مرة. فلماذا تطلب معلومات تكرر طلبها مرات عديدة وهي موجودة في العديد من الوثائق والأوراق في ذاتية كل عضو هيئة تدريسية؟!

إن تكرار مثل هٰذه الطلبات أمر غير مستساغ قبل ثورة المعلومات والأرشفة والتصنيف، فكيف ونحن نحصد ثمار هٰذه الثورة الَّتي لا تضاهي على مختلف الأصعدة والمستويات؟!

مرَّة أُخْرَى نقول هنا: إن مثل هٰذه الاستمارة لا تمثل عقبة كبيرة تستحق أن ننسج من صغير سداتها عريض المشكلات.

٣. نسخة من قرار التعيين

أشرنا إلى أن تقديم هٰذه الأوراق للتَّرفيع إنَّما يكون بعد مضي خمس سنوات على الأقل على صدور قرار التعيين، ومن بَيْنَها إجراءات التأصيل سالفة الذكر قبل قليل، وبعد هٰذه السنوات الخمس على الأقل من قيام الدكتور على رأس عمله وما يرتبط به ويلزم عنه من محاضرات وامتحانات ورواتب ومعاملات.... يطلب منه أن يضيف نسخة من قرار تعيينه إلى الأوراق كي يحق له التَّرفيع. وكأَنَّ الجامعة ليست واثقة في أن هٰذا الدكتور الذي يمارس عمله منذ خمس سنوات على الأقل معين لديها، أو تشك في أَنَّهُ على ملاكها، أو غير ذٰلكَ من ظنونٍ وشكوكٍ توحي أو تعطي انطباعاً بأنَّ الجامعة ليست مؤسسة تصنع العلم والمعرفة والمناهج والتنظيم وتعلم ذٰلكَ كله للدارسين الذين سيعلمون ذٰلكَ للأجيال ويساهمون في صنع حاضر الأمَّة ومستقبلها.. وإنَّما الإيحاء الذي توحي به هو أنَّها مطعم أو دكان أو عصرونية يتغير عمالها كلَّ يومٍ أو يومين أو شهرٍ أو شهرين... وكلما أراد واحدٌ العودة إلى عمله يبدأ من الصِّفر من جديد.

حَتَّى ولو لم يعترض أحد على هٰذا الطلب، وحَتَّى ولو لم يكلف من الوقت إلا أقله الذي لا يحتسب فإنَّهُ طلبٌ غير منطقيٍّ ولا داعي له على الإطلاق.

٤. تقارير فحص الإنتاج العلمي

ومن الطرائف والمفارقات أيضاً أن يشترط للتَّرفيع إرفاق نسخة من تقويمات لجنة فحص الإنتاج العلمي الذي تناول أطروحة الدكتوراه عند التعيين[١٨]. مع ما تحفظنا عليه أصلاً وناقشناه لدى مرورنا بتعيين المعيد العائد من الإيفاد[١٩]. ذَلكَ أن هٰذه التقارير كانت **أولاً** من أجل التعيين أي لمرحلة مستقلة. **وثانياً** قَدْ مضى عليها خمس سنوات على أقل تقدير، **وثالثاً** هي في حكم القانون والممارسة تقارير سريَّة خاصة بإدارة الجامعة. فمن أين يأتي بها عضو الهيئة التدريسية إذا لم يكن قَدْ حصل على النسخة منها، أو إذا كانت مفقودة في الجامعة؟! رُبَّما لأن الأساتذة الجامعيين قَدْ اعتادوا على ضياع أوراقهم ومعاملاتهم في الجامعات أو لأنَّهُم اعتادوا على مثل هٰذه الطلبات المفاجئة فقد صاروا يتناقلون من جيل إلى جيل ضرورة الاحتفاظ بأكثر من نسخة لكل ورقة أو وثيقة تحسباً من غدر الزمان... ومضطراً أتساءل هل كان الأمر كذَلكَ عندما لم يكن هناك مجال للتصوير والنسخ بهٰذه السهولة، وليس الأمر ببعيد إنَّهُ ما قبل مطالع الثمانينات؟!

السؤال الذي يثب إلى ذهن عضو الهيئة التدريسية الذي يقدم أوراقه للتَّرفيع عندما يطلب منه هٰذا الطلب هو: لماذا؟ وما علاقتها؟ وهل سأحمل مع كل مرحلة أوراق كل المراحل السابقة؟!

---

١٨ ـ رُبَّما يكون هناك تفاوت بَيْنَ جامعة وجامعة في اشتراط هٰذا الطلب، ورُبَّما يكون في الجامعة ذاتها هٰذا التفاوت... وأياً كان الأمر فإنَّهُ بحاجة إلى نظر.

١٩ ـ انظر الفصل السابق الخاص بمشكلات المعيد والمعيد العائد من الإيفاد.

الأمر واضح ولا يستحق مزيداً من المناقشة إلا إذا نهض أحدٌ وأراد الدفاع عن هٰذا الباطل. فإن قال: إنَّهُ إجراء شكلي بسيط. قلنا: لا مكان للشكليات لأنَّها معيقات، وإن قال: للفائدة منها والاستئناس بها. قلنا: لا فائدة لها إلا في مكانها ولا داعي للاستئناس بها. وإن قال للمطابقة والمقارنة. قلنا: لا داعي لها أبداً لأن بحث التَّرفيع لا علاقة له بالأطروحة ولا يجوز أن يكون جزءاً منها. فإن قال: إن عدم وجودها أو طلبها يفسح في المجال للغش واستلال أجزاء من رسالة الدكتوراه ونشرها والترفع بها. قلنا: يمكن أن يكون ذٰلكَ إذا لم يردع من يقوم بذٰلكَ ويعاقب العقاب الشديد... وآياً كان الادعاء فإنَّهُ في أغلب الظن بل اليقين مردود.. أما إذا طلبت هٰذه التقويمات بنية الإعاقة والعرقلة وليس طلبها جزءاً من الشروط فإن من الواجب محاسبة الذي يطلبها ومعاقبته لأنَّهُ حقاً عامل تخريب وفساد لا يجوز بقاؤه في عمله.

٥. البحث المحكم

البحث المحكم هو الطلب المنطقي الوحيد الواجب توافره لترفيع المدرس إلى مرتبة أستاذ مساعد، وهو ذاته المطلوب في معظم جامعات العالم من أجل ترفيع الدكتور من مرتبة مدرس (أو ما يماثلها) إلى مرتبة أستاذ مساعد (أو ما يماثلها)، وفي السنوات الأخيرة فَقَطْ بدأت بعض الجامعات بإضافة بعض الشروط والمعايير الأُخْرى من أجل التَّرفيع، ولكن على أي حال فإن معظم جامعات العالم تشترط هٰذا المطلوب ذاته بصيغته التفصيلية الَّتي تشترط إمَّا بحثاً واحداً منشوراً في مجلة مُحَكَّمة، أو بحثين إذا كان ثَمَّةَ شريك واحد فَقَطْ في كل منهما، أو ثلاثة أبحاث إذا كان الشركاء أكثر من اثنين. وسنفرد لهٰذه التفصيلات مناقشة خاصة هنا.

ثالثاً: مشكلات البحث المحكم

ولكنَّ هٰذا الطَّلب المنطقيَّ الذي تعتمده جامعات العالم كلها أو جلها بصيغته هٰذه، يسير في جامعاتنا، ورُبَّما جامعاتنا وحدها، بعيداً عن أي منطقية، اللهم إلا في الاستثناء، وخاصة، بل على وجه الخصوص في سنوات العقد الأخير المنصرم، أو نحوه. وهٰذا ما سنناقشه من خلال النقاط التالية ضمن فقرة أساسية كون هٰذه المسألة تعني الجميع في الاختصاصات جميعها وفي مختلف المراحل:

أ . **تحكيم المحكَّم**: أولى هٰذه المشكلات وليست أعظمها فكلها في البلاء شبه سواء، هي تحكيم المحكم، هٰذه المفارقة الَّتي لا تستوي مع المنطق والعقل من باب، فالبحث في الأصل منشور في مجلة مُحَكَّمة، والمطلوب أن يكون منشوراً في مجلة مُحَكَّمة، ورُبَّما بل غالباً ما يكون الذين تحتكم إليهم المجلات هم ذاتهم أو بعضهم على الأقل هم الذين سيحال إليهم تحكيم البحث ثانية عند التَّرفيع[٢٠]، وحَتَّى لو اختلف فريق المحكمين ما بَيْنَ المجلة والتَّرفيع فإن إعادة تحكيم ما تم تحكيمه غير مستوٍ مع المنطق والعقل، فطالما أن لجنة ستشكل لتحكيم البحث الذي سيؤدي إلَى ترفيع عضو الهيئة التدريسية لماذا يطلب أن يكون محكماً سابقاً ومنشوراً في مجلة مُحَكَّمة أو موافق على نشره في مجلة مُحَكَّمة، أي تم تحكيمه وقبوله؟!

٢٠ . من المعروف أن هناك في كل ميدان أو علم (كلية . قسم) اختصاصات فرعية، وأصحاب هٰذه الاختصاصات الفرعية قلة على امتداد الوطن العربي، ومعروفون للمجلات والأقسام كلها، أو إليهم تحال الأبحاث الاختصاصية...

أليس في هٰذا طعنٌ في مصداقيات المجلات والمحكمين الذين سبق وحكموا البحث، وقد يكونوا هم ذاتهم الذين سيحكموه مرة أُخْرَى للتَّرفيع؟!

إن المفارقة في تحكيم المحكم غير مرتبطة بتفاوت التقويمات والنزاهة في التقويم، فهٰذه مشكلة أُخْرَى، وإنَّما هي في الآلية ذاتها حَتَّى ولو لم تتفاوت نتائج التقويم ما بَيْنَ المجلة ولجنة التَّرفيع، ولا نعدم على أي حال مثل هٰذا التفاوت.

إن تحكيم ما تم تحكيمه لا يعني إلا فتح باب للإفساد والعرقلات والتخوين والمشاحنات الشخصية بَيْنَ الأساتذة الجامعيين في مختلف الأماكن، ومن ثُمَّ فتح باب الاستداد من بعضهم بعضاً بطريقة أو بأخرى، لأنَّهُ قائم أصلاً على عدم الثقة والطعن في تقويمات من سبق وحكموا البحث.

حل هٰذه المشكلة سهلٌ ولا يحتاج إلى عبقرية أو معجزة لاكتشافه، لأنَّهُ واضح وجليٌّ ومتسق مع البداهة والمنطق، ونحن في حقيقة الأمر أمام حلين على الأقل يمكن أن يضيف إليهما غيرنا ثالثاً ورابعاً ورُبَّما أكثر:

الحل الأول: البحث المنشور في مجلة مُحَكَّمة أو الموافق على نشره في مجلة مُحَكَّمة[٢١] يعني أَنَّهُ قَدْ تم تحكيمه من قبل محكمين على الأقل، وتمت الموفقة عليه وإجازته، وهٰذا يعني من ثَمَّ أَنَّهُ لا يحتاج إلى تحكيم جديد، ويكفي لقبوله من أجل التَّرفيع من دون إحالة إلى أي لجنة، أما إذا كانت المجلة غير ثقة فينبغي أن تعلن ويشهر بها حَتَّى لا تعتمد في التَّرفيع ولا يتعامل معها الأساتذة الجامعيون.

٢١ . سنخصص البند التالي لمعالجة مشكلة طلب نسخة من الموافقة على نشر البحث. ولمشكلة الموافقة ذاتها بند آخر.

الحل الثاني: إذا كان القسم أو الكلية تصر على أن تقوم هي بتحكيم أبحاث التَّرفيع فمن الممكن أن تقبل من عضو الهيئة التدريسية أبحاثاً / بحثاً غير منشورٍ، أو أن يكون منشوراً في مجلة غير مُحَكَّمة مع اشتراط بعض الشروط في البحث مثل عدد الصفحات أو الكلمات مع شروط التوثيق والمنهجية.. ويجب أن تكون الشروط واضحةً لا لبس فيها ولا ميوعة حَتَّى لا تفتح مجالاً للعوامل الذاتية وملحقاتها في عملية التقويم.

ليس من الضروري أن نختار أحد هذين الحلين ونقتصر عليه بل من الممكن اعتمادهما معاً ويمكن لعضو الهيئة التدريسية أن يختار أحدهما طالما أن المطلوب منه هنا تقديم بحث واحد.

ب . نسخة من الموافقة على النشر

من أغرب غرائب المطلوب من أجل التَّرفيع هو نسخة من قرار المجلة بالموافقة على نشر البحث، والغرابة في ذَلكَ ذات أكثر من وجهٍ وباب:

الوجه الأكثر غرابة وعجائبية هو أن يتقدم المدرس أو الأستاذ المساعد ببحثه منشوراً في المجلة المحَكَّمة وتعاد إليه أوراق معاملته حَتَّى يضيف إليها نسخة من قرار المجلة بالموافقة على نشر البحث، والمضحك المبكي هو أن تجد من يرد جاداً غير مازحٍ ولا عابثٍ على المعترض على هٰذا الطلب بأنَّ من الممكن أن تكون المجلة نشرت البحث وهي غير موافقة على نشره!!

ما يدركه حَتَّى الأطفال بالبداهة هنا هو أن نشر البحث يعني ضمناً أن الموافقة على نشره قَدْ تمت سيان نال الباحث وثيقة بالموافقة أم لا، سيان احتفظ الباحث بنسخة منها أم لم يحتفظ. ناهيك فوق ذَلكَ عن أَنَّهُ من الممكن أن تنشر المجلة المحَكَّمة البحث من دون أن ترسل الموافقة إلى صاحب البحث

لسبب أو لآخر... فلماذا هٰذا الإصرار من الجامعة الَّتي تعلم صناعة العلم في كل الميادين على أن تظهر بهٰذا المظهر غير اللائق في أقل تقدير؟!

الوجه الثاني الذي يدعو إلى الدهشة والاستغراب هو اكتفاء الجامعة بالموافقة على نشر البحث من دون نشره فعلاً من أجل التَّرفيع، بزعم تيسير أمور الأستاذ الجامعي وهو زعم باطلٌ لأن كل أو معظم الإجراءات في هٰذا الإطار تخالف هٰذا الزعم، ناهيك عن إمكانية الغش هنا، إذ من خلال المعرفة المؤكدة والاطلاع وجدنا من يحصل تزويراً على موافقة على النشر.، مختومة ومصدقة من موظف في المجلة أو شبهه، يتم التَّرفيع به بطريقة أو بأخرى إلى أستاذ مساعد أو أستاذ فيما لا يجد البحث طريقه إلى النشر في المجلة لأنَّهُ في الأصل غير حاصل على موافقة حقيقية أو ليس جديراً بالنشر في هٰذه المجلة الَّتي حصل زوراً منها بطريقة أو بأخرى على بطاقة المرور الخضراء إلى المرتبة الأعلى. فإذا كان أمام الدكتور مهلة مدتها خمس سنوات على الأقل لإنجاز البحث ونشره فلماذا هٰذا التراخي في الاقتصار على موافقة عزلاء قَدْ تكون شكلية أو مزورة مما ثبت أَنَّهُ يقع فعلاً على الواقع؟!

الأمر يفتح مجالات واسعة للتساؤل في حقيقة الأمر. قَدْ يكون تأخر المجلات أكثر من سنتين في نشر الأبحاث باباً للعذر ولكنَّهُ غير كافٍ ولا معنى له لأنَّهُ يعني أنَّ الخيارات المطروحة غير كافية وغير صحيحة، ولو أخذ فعلاً باقتراحنا في البند السابق لكان الأمر أكثر يسراً بكثير، ولو أضيفت بعض البدائل الأُخْرى، مع ما سنناقشه في الفقرات التالية لما كان هناك أي مشكلة من هٰذا القبيل.

ج . الموافقة على النشر والمزاجية.

هنا نحن أمام عدَّة مشكلات وعجائب ومفارقات متداخلة ومتشابكة تنعم بها جامعاتنا ومجلاتنا الجامعية المحَكَّمة دون كثير من جامعات العالم ومجلاته المحَكَّمة وغير المحَكَّمة، ولهذا ما سنحاول تبيانه على النحو التالي:

من الملاحظ أن عدداً غير قليل من الأساتذة الجامعيين قَدْ ارتقوا في التَّرفيعات من مرتبة إلى مرتبة بأبحاث يتيمة لم يكتبوا غيرها في حياتهم، على الأقل لم ينشروا غيرها في حياتهم لا في مجلات مُحَكَّمة ولا في مجلات غير مُحَكَّمة ولا حَتَّى في الجرائد.

لهذا الأمر يبدو أو يمكن عده عادياً في إطار ظروف معنية، ولكن عندما نجد أن أساتذة جامعيين لهم عشرات أو مئات الأبحاث والكتب المنشورة في مجلات رصينة وصادرة عن مؤسسات رصينة.... يعانون مرَّ المعاناة للحصول على موافقة على النشر في مجلة من مجلات جامعاتنا سنجد أنفسنا أمام كثير من التساؤلات، وإذا علمنا أن من تمكنوا من النشر والتَّرفيع بالأبحاث اليتيمة يفتقرون إلى اللغة والأسلوب والمنهج على الأقل، وبشهادة المختصين والعارفين، وعلمنا أيضاً بالمقابل أن من ترفض أبحاثهم في مجلاتنا أو معظمهم تخلو أبحاثهم من الأخطاء اللغوية والمنهجية والمعرفية، ومشهود لهم بالكفاءة والقدرة... فإن ذَلكَ يدعونا إلى مزيد من الدهشة والاستغراب، ويفتح مزيداً من آفاق التساؤل ويعمق شرخ المعضلة.

فما السبب في هذه المفارقة؟ وما الحل؟

القائمون على رأس عملهم في جامعاتنا،ولا مبالغة إذا قلنا جامعتنا العربية معظمها إن لم تكن كلها، يعرفون صورة عن أبعاد المشكلة، وكثيراً منهم

يعرف معظم أبعادها. والحل ليس ممتنعاً بكل تأكيد ولكنَّهُ في الأفق الراهن والمرئي جدُّ صعب.

لن ندخل أروقة علم النفس والتحليل النفسي لسبر أغوار نفوس الواقفين وراء هٰذه المشكلة لأنَّها مشكلة أشخاص وليست مشكلة قانون أو مؤسسات، وحسبنا أن نشير إلى أن ثَمَّةَ مزاجية وعوامل أو مواقف شخصية في تشكيل لجان التقويم وفي تقويمات المقوِّمين من أجل النشر ومن أجل التَّرفيع ولذَلكَ فإن من كان من المغضوب عليهم أو الضالين إن نجا من الأولى بالنشر في مجلة خارج السيطرة لن ينجو من الثانية الَّتي هي لجنة التقويم من أجل التَّرفيع حَتَّى ولو كان فيلسوف زمانه أو عالمه الجليل.

إنَّ الاحتجاج بأنَّ الأبحاث تكون مغفلةً من الاسم قبل التقويم أو بالنسبة للجنة لا يعدو كونه زعماً يدحضه الواقع لأنَّ مؤشرات الدَّلالة على صاحب البحث ليست غامضة ويمكن معرفتها بسهولة، ناهيك عن التواصل والإيحاءات والإيماءات الخلفية أو الدائرة في الكواليس.

هٰذه المشكلات كلها واقع حيٌّ وليست تخيلاً ولا اختلافاً والأدلة على ذَلكَ جدُّ كثيرة لا قليلة، وما أكثر الأبحاث الَّتي حظيت بإشادات وتقريظات عالمية أو في مؤتمرات على غاية من الأهمية وجدت الطريق موصداً بإحكامٍ أمام نشرها في مجلاتنا، فيما في المقابل ليست قليلة الأبحاث الَّتي كتبت بصورة غامضة، ونشرت بصورة غامضة، ولفها غموض كثير.... ناهيك عن غناها بالأخطاء اللغوية والمعرفية والمنهجية.. وربما الفاحشة!!

ولكن هٰذا لا يعني على أي حال أن أمور النشر والتَّرفيع كلها تسير على هٰذه الطريقة أو المنوال، حالات كثيرة نسبياً تمر مرور الكرام، وحالات غير

قليلة هي الَّتي ينطبق عليها سالف حديثنا بما يجعلها تستنفر كل الجهود للبحث عن حل لأنَّها غالباً ما تتجلى في محاربة المتميزين وتساعد على ارتقاء قليلي الكفاءات أو عديميها.

الحل عامة يستخلص من مختلف عناصر هٰذا البحث والأبحاث الأُخْرى الَّتي وضعناها لمشكلة التعليم العالي، ويضاف إلى ذَلكَ ضرورة الممارسة الأخلاقية والموضوعية لأنَّها معظم الحل.

أما آلية تشكيل اللجان وقانونيتها فلا غبار عليها من الناحية النظرية، ورُبَّما تكون هي البديل الأكثر حيوية وواقعية حَتَّى رُبَّما يصعب وضع بدائل أكثر كفاءة.

د . الأبحاث المسروقة

ثَمَّةَ مشكلة ترتبط بالمشكلة السابقة من حيث البنية وتختلف عنها في الطبيعة وهي مشكلة سرقة أبحاث الآخرين مهما كانت آلية السرقة؛ حرفية، فجة، خفية... وهي في حدود علمي، وأرجو ألا تخونني معرفتي، غير منتشرة بكثرة في جامعاتنا، ولكِنَّها وجدت وبالأدلة القاطعة. وعلى الرَّغْمِ من ذَلكَ، أي على الرَّغْمِ من وجود الأدلة القاطعة على هٰذه السرقة الحرفية وتقديمها للجهات المختصة في الجامعة فقد تم ترفيع هَؤلاء وكأَنَّ الجامعة تعلن أنَّها ستكافئ من يجرؤ على هٰذه السرقة الصريحة المفضوحة بالأدلة، ولذَلكَ نجدنا عاجزين حقاً عن التعليق على هٰذه المشكلة.

هـ . المجلات المقبولة

الأصل والقانون في المجلات المقبولة أن تكون مجلات مُحَكَّمة وحسب من دون أي تحديدات أو ملحقات، وهٰذا ما كانت تسير عليه جامعاتنا حَتَّى

قرابة السنوات العشر الأخيرة إذ بدأت الاجتهادات والتعليمات الَّتي تصدر وتطبق حيناً وحيناً لا تطبق، وتطبق على بعض وعلى بعض لا تطبق... فمرة يقال لا تقبل إلا مجلات الجامعات السورية، ومرة ينفتح المدى ليشمل مجلات الجامعات العربية، ومرة نجد مجلات مُحَكَّمة غير جامعية تقبل الأبحاث المنشورة فيها... وهكذا دواليك.

هٰذا الذي يمكن أن نسميه تخبطاً أدى إلى مشكلات كنا بغنى عنها يقف على رأسها فتح باب عريض للمزاجية والمواقف الشخصية في قبول الأبحاث والاعتراض عليها تبعاً لما يريده رئيس القسم ومجلس القسم أو غالبية أعضاء مجلس القسم، وقد شاهدنا كيف رفضت أبحاث أساتذة بزعم أن المجلة الَّتي نشر فيها البحث غير معترف عليها من الجامعة.

ومن المشكلات الَّتي نجمت عن ذَلكَ أيضاً، على الأقل في مرحلة من المراحل ولم تزل تبعاتها حَتَّى الآن، هي تكوين ضغط هائل على مجلات الجامعات السورية أدى إلى اضطرار هٰذه المجلات لرفض نسبة غير قليلة من الأبحاث حَتَّى مع صلاحيتها، وكذَلكَ إلى التأخر في نشر الأبحاث الَّتي تمت الموافقة على نشرها، ونادراً ما تقل مدة التأخير عن السنتين.

ومن المشكلات المرتبطة بهٰذا الموضوع على مستوى جامعاتنا خاصة والجامعات العربية عامة مشكلة التضخم الهائل في عدد أعضاء الهيئة التدريسية للأقسام والكليات في كل الاختصاصات في السنوات الأخيرة، من دون أن يرافق ذَلكَ زيادة مكافئة في عدد المجلات المحَكَّمة والاختصاصية في سوريا والعالم العربي عامة. بل ظل عدد هٰذه المجلات واختصاصاتها أقل بكثير مما يتطلبه الواقع

ولهذا ما سبب ضغطاً على المجلات وإرباكاً لبرامجها في النشر وظلت مقصرة عن اللحاق بمتطلبات الواقع... وعلى هذا الأساس لم يعد بدعاً من الخيال ولا ضرباً من الكشف أو الاختراع أن نطالب بالمزيد من المجلات الاختصاصية المحكَّمة في الجامعات ومؤسسات النشر الأُخْرى الخاصة والحكومية كي تواكب حركة البحث العلمي المتوخى وتستوعب نشاطات الأساتذة الجامعيين البحثية. وتخرج هذه الأبحاث إلى حيز الوجود في الوقت المناسب والمبكر وليس بعد فوات الأوان.

و . الاختصاص ومشكلاته

أمر جميل ومنطقي أن يكون البحث المطلوب في صلب اختصاص عضو الهيئة التدريسية، ولكن ما حدود هذا الاختصاص؟ وما الفواصل الَّتي تفصله عن غيره من الاختصاصات الأُخْرى في إطار القسم أو الكلية؟!

نحن حقيقة أمام مشكلة، رُبَّما لا تكون عامة في كل الكليات أو الأقسام، ولكِنَّها قائمة بقوة إذ كثيراً ما تعطل إجراءات ترفيع أحد أعضاء الهيئة التدريسية بزعم أن البحث بعيد عن الاختصاصات أو ليس من اختصاص الأستاذ الجامعي الدقيق، وفي المقابل نجد الكثيرين يترفعون إلى مراتب أعلى بأبحاث يمكن القول إنَّها بعيدة عن اختصاصاتهم أو لا صلة لها بها إذا ما طبقتا المعايير ذاتها.

هذه المشكلة، في حقيقة الأمر، تلعب الأمزجة والمواقف الشخصية الدور الأكبر فيها، وحلها يكمن في صحوة الوجدان لا في القوانين الَّتي يمكن أو يرتجى تشريعها.

ز . مقترحات مستجدة

من باب الطرائف والغرائب أيضاً أنَّ الذين ترفعوا بأبحاث يتيمة لا شقائق لها ولا أخوة راحوا بعد أن ترفعوا يطالبون بإلحاح بَيْنَ الفينة والأُخْرى بزيادة الأبحاث المطلوبة للتَّرفيع إلى مرتبة أستاذ مساعد وإلى مرتبة أستاذ. فيما كانوا قبل ذَلكَ يرون طلب البحث الواحد للتَّرفيع إلى أستاذ مساعد عبئاً لا موجب له. وكذَلكَ المطلوب للتَّرفيع إلى مرتبة أستاذ أعباء بلا معنى. أما بعد أن تجاوزوا هٰذه المحنة العظيمة فقد وجدوا بإلهام لا ندري مصدره أن من الضروري أن تزاد المطلوبات للتَّرفيع إلى كل من أستاذ مساعد وأستاذ لأن المطلوب الحالي تافه وقليل، وتذرعوا بأن زيادة المطلوبات ترفع من قيمة الجامعة وأساتذة الجامعة.

الحقيقة أنَّنا لسنا أمام صورة واضحة ولا محدودة لمثل هٰذه الاقتراحات كي نناقشها، كلُّ ما في الأمر أنَّنا أمام كلام وآراء تطفو على السطح ساعة بلونٍ ثُمَّ تختفي لتظهر بعد بلونٍ آخر... وإن كانت كلها تدور في إطار واحد هو زيادة عدد الأبحاث إلى اثنين أو ثلاثة، مع تسجيل بحث علمي وإنجازه مع شروط وتدقيقات ما أنزل الله بها من سلطان... وغير ذَلكَ مما لا يستحق الذكر والمناقشة إلا إذا صار واقعاً.

إذا نظرنا إلى جامعات العالم جلها إن لم تكن كلها لم نجد هٰذه التعقيدات والمبالغات المقترحة، فمعظمها يطلب من أجل التَّرفيع إلى أستاذ مساعد بحثاً واحداً أو بحثين من دون كومة الأوراق والشروط المرافقة. وهٰذا يعني أن رفع عدد الأبحاث المطلوبة إلى اثنين أو حَتَّى ثلاثة مع مراعاة ضرورة وجود عددٍ كافٍ من المجلات المحَكَّمة أمر منطقي لا مبالغة فيه من أجل التَّرفيع إلى

مرتبة أستاذ مساعد، مع ضرورة مراعاة تلافي وتجاوز الإجراءات والطلبات الشكلية الَّتي تمت الإشارة إليها ومناقشتها.

وفي الوقت ذاته فإن بقاء المطلوب على بحث واحدٍ أمر ليس فيه استهتاراً ولا هو بالقليل، وحجتنا في هٰذا ذات وجهين أولهما أن كثيراً جداً من جامعات العالم تعتمد بحثاً واحداً من أجل التَّرفيع إلى مرتبة أستاذ مساعد. والوجه الثاني للحجة هو المثل العامي الشائع القائل: «لو أرادت أن تمطر لغيمت» فمن امتلك القدرة على الكتابة والبحث لن يقف أمام جهده الاقتصار على بحث أو اثنين وسيظل يكتب ويبحث. ومن لم يمتلك القدرة على البحث والكتابة لن يكتب، إذا كتب، أكثر من بحث أو بحثي التَّرفيع.

وعلى أي حال فإن اتخاذ مثل هٰذا الإجراء، أي زيادة المطلوب إلى بحثين أو ثلاثة ينبغي أن يكون مرفقاً بتعليمات تنفيذية مناسبة وإجراءات أُخْرَى تحول دون وقوع الجور على الكثيرين الذين هم على أبواب التَّرفيع. وإذا زيدت الأبحاث إلى ثلاثة ينبغي تذكر أن المجلات الموجودة على امتداد العالم العربي غير قادرة على استيعاب المعروض من الأبحاث على الرَّغْمِ من أنَّ المطلوب هو بحثٌ واحدٌ فَقَطْ، وهٰذا ما يحيلنا إلى اقتراحنا السابق للتعامل مع أبحاث التَّرفيع بوصفها مخرجاً متميزاً.

بقيت نقطة واحدة تستحق المناقشة مما يمكن إدراجه هنا أكثر من غير هٰذا المكان، وهي مسألة الأبحاث المشتركة. أشرنا إلى أن المطلوب للتَّرفيع، مع كومة الطلبات الشكلية، بحث واحدٌ منشور في مجلة مُحَكَّمة، فإن كان ثَمَّةَ أكثر من شريك في البحث فيكون المطلوب بحثين إذا كان في البحث شريكان، وثلاثة أبحاث إذا زاد عدد الشركاء فيه عن اثنين.

الحقيقة أن هٰذا الطلب أو التقسيم منطقي، ولكن إذا توافرت المصداقية أو كانت مضمونة، ولكن أيضاً لأنَّنا قوم طيبة قلوبهم، وتسبقنا المشاعر والحالات (الإنسانية)، والتعاطف والحرج والخجل نجدنا كثيراً أمام حالات شراكة لم تكن فعلاً، وإنَّما كانت بالحرج أو مثله. ناهيك عن النشرات العلمية الَّتي تحمل الكثير من الأسماء من باب الشكر والعرفان فيصبح الجميع شركاء فيما لم يبذلوا في جهداً، وناهيك أيضاً عن طلاب الدراسات العليا الذين ينشرون ملخصات لرسائلهم ويشركون بالاسم المشرفين عليهم فيغدون أيضاً شركاء في بحث منشور في مجلة مُحَكَّمة.... وغير ذَلكَ من الحالات.

أظن أن إلغاء فكرة الشراكة من التَّرفيع أمر ضروري وضروري جداً، أما من أرادوا أن يشتركوا في الأبحاث فهم أحرار ولكن على ألا يترتب على الشراكة أي حقوق في التَّرفيع من مرتبة إلى أُخْرَى.

رابعاً: من أستاذ مساعد إلى أستاذ

في نظم جامعاتنا السورية ورُبَّما العربية كلها يكون التَّرفيع من أستاذ مساعد إلى أستاذ هو آخر التَّرفيعات وأعلاها. والمطلوب لجواز التَّرفيع من مرتبة أستاذ مساعد إلى أستاذ، إلى جانب كومة الأوراق التقليدية الَّتي تمت مناقشتها في التَّرفيع إلى أستاذ مساعد، هو مضي خمس سنوات أيضاً على قرار التَّرفيع إلى مرتبة أستاذ مساعد. ثُمَّ تقديم بحثين منشورين في مجلة مُحَكَّمة أو مجلتين[٢٢]، وكتاب جامعي منشور ورُبَّما يكون من الضروري أن يكون من منشورات الجامعة.

٢٢ . ينطبق على هذين البحثين المنشورين في مجلة مُحَكَّمة ما سبق وناقشنا في البحث المحكم المطلوب للتَّرفيع إلى أستاذ مساعد في كل شيء بما في ذَلكَ التقسيم في حال كون الأبحاث مشتركة، ورأينا في ذَلكَ هو ذاته ما ذكرنا في مناقشة البحث المطلوب للتَّرفيع إلى أستاذ مساعد.

أو إشراف على رسالة جامعية تمت مناقشتها؛ ماجستير أو دكتوراه. وكل ذَلكَ مرهن بأن يكون قَدْ تم ضمن السنوات الخمس الَّتي هي السنوات الَّتي قضاها في مرتبة أستاذ مساعد.

من الملاحظ هنا أنَّنا، بغض النظر عن الحواشي والملحقات، أمام شرطين أو طلبين أولهما إلزامي لا خيار فيه وثانيهما اختياري. أما الشرط الأول الذي هو تقديم بحثين منشورين في مجلة أو مجلتين محكمتين فينطبق عليه ما سبق الحديث فيه ومناقشتهُ في البحث المحكم المطلوب للتَّرفيع إلى مرتبة أستاذ مساعد، ولذَلكَ لن نناقش هٰذا الطلب أو الشرط هنا إلا من حيث التعليق الصغير بأنَّهُ طلب وافٍ ومنطقي إذا ما مورس ممارسةً منطقيَّةً وافيةً.

أما الشرط أو الطلب الثاني المتضمن تقديم كتاب جامعي أو الأشراف على رسالة جامعية تمت مناقشتها ضمن السنوات الخمس السابقة فهو أمر فيه نظر، وهٰذا ما سنبينه من خلال النقاط التالية:

١ . من الناحية الأولى أظن أَنَّهُ من الأفضل الفصل بَيْنَ الشرطين وجعل كلٍّ منهما طلباً أو شرطاً مستقلاً تاماً، فيصبح المطلوب إلى جانب الطلب السابق كتاباً منشوراً ورسالةً جامعيةً، ولكن مع مراعاة ما سنناقشه في هذين المطلبين ونقترحه، وليس في ذَلكَ أي مبالغة أو عبءٍ على الأستاذ الجامعي الذي يكون قَدْ قضى نحواً من عشر سنوات في التدريس بعد الحصول على الدكتوراه.

٢ . الكتاب الجامعي أمر أفردنا له بحثاً شاملاً استفضنا في مناقشته، ولذَلكَ حسبنا هنا الوجازة منه، ثُمَّ ما لم نقله هناك.

لَقَد ثبت بالدليل المنطقي والتجربة العملية إخفاق ما يسمى الكتاب الجامعي، ولذَلكَ نأمل ألا يتكرر هٰذا الاصطلاح في حياتنا الجامعية، وأن يترك الأمر للأستاذ الجامعي كي يتعامل مع طلابه مثلما تقتضيه وتعمل به كل جامعات الدنيا. ولكن مع ذَلكَ يتبقى تقديم كتاب منشور شرطاً للتَّرفيع أمراً قائماً، ويكون ذَلكَ ضمن باقة من الشروط الموضوعية غير الجائرة.

والنقطة الأخيرة الَّتي تستحق الذكر هنا هي فكرة الاشتراك في تأليف الكتاب، وقد تحدثنا عن هٰذه المسألة بالتفصيل لدى حديثنا عن الكتاب الجامعي، وأظن أن الأفضل والأكثر جدوى هو عدم اعتماد الكتب ذات التأليف المشترك في التَّرفيع، أو عدم قبولها، وقد بينا كيف أن كثيراً من الأسماء قَدْ وضعت على كتب من دون أن يكون فيها أدنى جهدٍ إلا الإحراج والإلزام بحكم القانون المحرج.

أما من يريدون القيام بأبحاث مشتركة وتأليف مشترك لكتب فهٰذا أمرٌ يخصهم، ورُبَّما يكون فيه فضيلة التعاون والعمل المشترك.

٣ ـ الشرط الثالث هو أن يكون المرشح للتَّرفيع قَدْ أشرف على رسالة جامعية وتمت مناقشتها ضمن السنوات الخمس السابقة الَّتي هي الحد الأدنى للتَّرفيع من أستاذ مساعد إلى أستاذ.

هٰذا الطلب أو الشرط بهٰذه الصيغة فيه شيء منه الإجحاف وفتح باب لمحاربة بعض الدكاترة من قبل زملائهم ضمن شروط عمل الأقسام وآلياتها حَتَّى ولو جعلنا الشرط هو الإشراف أو المشاركة في لجنة الحكم أو المناقشة، ناهيك عن أن بعض الأقسام أو الاختصاصات في بعض الجامعات ليس فيها دراسات عليا تجعل من تحقق هٰذا الشرط

بشقيه أمراً عسيراً، وربَّما ممتنعاً في بعض الحالات، وخاصة أن التعاون بَيْنَ الأقسام والكليات الواحدة في الجامعات أمر لا يقوم على مبادئ صحيحة في مثل هٰذه الأمور على الأقل.

أظن أن الحل يمكن أن يكون بأن يكون الشرط أو الطلب الثالث للتَّرفيع إلى مرتبة أستاذ هو الإشراف على رسالة جامعية تمت مناقشتها، أو المشاركة في لجنة الحكم على رسالة جامعية، أو نشر كتاب غير الكتاب المطلوب في الشرط الثاني، ليصبح المطلوب في الشرط الثاني، ليصبح المطلوب للتَّرفيع هو بحثين وكتابين أو كتاب ورسالة جامعية إشرافاً أو مناقشة.

خاتمة

بالترفع إلى مرتبة أستاذ يكون الأستاذ الجامعي، في أنظمة جامعاتنا والغالبية العظمى من جامعات العالم، قَدْ وصل إلى التَّرفيع الأخير في المراتب العلمية، ولكن ثَمَّةَ القليل من الجامعات الَّتي تضيف إلى هٰذا التَّرفيع ترقيات أُخْرَى غالباً ما تكون شرفية وألقاب تكريمية لأصحاب الإنجازات والمقامات العلمية من الأساتذة الجامعيين، وأظنُّنا سنكون أمام حيرةٍ وحرجٍ كبيرين إن نحن فكَّرنا في المطالبة أو عدم المطالبة بمثل هٰذه التكريمات لأنَّ جامعاتنا حَتَّى الآن لم تترسخ فيها التقاليد الأكاديمية العريقة على مختلف المستويات حَتَّى تصبح مثل هٰذه الممارسة جادَّةً جدِّيَّةً بعيدةً عن المجاملات والنِّفاق والتشريفات الاستعراضية، على الرَّغْمِ من أن في جامعاتنا أساتذة أجلاء حقًّا لا يقلُّون عن عمالقة الجامعات العالميَّة أبداً.

نتمنى لجامعاتنا أن تقف في مصاف الجامعات العظمى والأكثر رقيًّا في العالم، ولٰكنْ يجب أن لا نكتفي بالتَّمنِّي، يجب أن نسعى بكلِّ الخطى والإمكانات ولا أظنُّ أنَّ ذٰلكَ يحتاج إلى معجزة وإنَّما يحتاج إلى جهودٍ مخلصةٍ... والإخلاص هو ما ينقصنا لا أكثر.

من كتب المؤلف المنشورة

- أعاجيب السياسة الأمريكية؛ مقالات سياسية . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٧م.
- آفاق التغير الاجتماعي والقيمي؛ الثورة التقانية والتغير القيمي . الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٥م.
- الأمم المتحدة بين الاستقلال و الاستقالة و الترميم . مكتبة دار الفتح . دمشق . ١٩٩٣م.
- أَميرة النَّار والبحار (شعر) – دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٧م.
- أَنا صدى الليل (شعر) . دار الأَصالة للطباعة – دمشق – ١٩٩٥م.
- أنا لست عذري الهوى (شعر) . دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٩م.
- أنا والزمان خصيمان . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٥م.
- أنا وعيناك صديقان (شعر) دار الأصالة للطباعة . دمشق . ٢٠٠١م.
- أُنشودة الأَحزان (شعر) – دار الأصالة للطباعة – دمشق . ١٩٩٦م.
- انهيار أسطورة السلام؛ مصير السلام العربي الإسرائيلي . ط١: مكتبة دار الفتح . دمشق . ١٩٩٦م. ط٢: دار الفكر الفلسفي . دمشق . الطبعة الثانية ٢٠٠١م.

- انهيار الشعر الحر – دار الثقافة – دمشق (ط١) ١٩٩٤م. ـ دار الفكر الفلسفي . دمشق – (ط٢) ٢٠٠٣م.
- انهيار دعاوى الحداثة ؛ الحداثة ضرورة تاريخيَّة لا خيار سياسي – دار الثقافة – دمشق – ١٩٩٥م.
- انهيار مزاعم العولمة؛ قراءة في تواصل الحضارات وصراعها . اتحاد الكتاب العرب . دمشق . ٢٠٠٠م.
- بديع الكسم . وزارة الثقافة . دمشق – ١٩٩٤م.
- تفجيرات أيلول وصراع الحضارات . دار إنانا . دمشق . ٢٠٠٣م.
- تمهيد في علم الجمال . جامعة تشرين . اللاذقية . ٢٠٠٧م.
- الحداثة بين العقلانية واللاعقلانية . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ١٩٩٩م.
- الدخيل على المصلحة (قصص) – ن . م – دمشق – ١٩٩٣م.
- دفاع عن الفلسفة ؛ الفلسفة ثرثرة أَم أُمُّ العلوم ؟ – دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٤م.
- شظايا على الجداران (خواطر) دار الأصالة للطباعة . دمشق . ٢٠٠٧م.
- علم الجمال المعلوماتي: نحو نظريَّة جديدة . دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٤م.
- عواد من دون عود (قصص) — دار الأصالة للطباعة – دمشق – ٢٠٠٧م.
- غاوي بطالة (قصص قصيرة) – دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٦م.
- فلسفة الفن و الجمال عند ابن خلدون — دار طلاس — دمشق — ١٩٩٣م.
- فلسفة الفن والجمال عند التوحيدي . وزارة الثقافة . دمشق . ٢٠٠٦م.

- فلسفة الأخلاق عند الجاحظ . اتحاد الكتاب العرب . دمشق . ٢٠٠٥م.
- في انتظار حمقاء (قصص قصيرة) . دار الأَصالة للطباعة . دمشق . ٢٠٠٥م.
- فيلا وعلبة حلاوة (قصص قصيرة جداً) – دار الأصالة للطباعة – دمشق – ٢٠٠٧م.
- قراءات في فكر بديع الكسم . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ١٩٩٨م.
- قراءات في فكر عادل العوا . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠١م.
- قضايا الفكر العربي المعاصر . جامعة تشرين . اللاذقية . ٢٠٠٧م.
- كيف ستواجه أمريكا العالم؟ . دار السلام للطباعة . دمشق . ١٩٩٢م.
- لا تعشقيني (شعر) – دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٤م.
- لبنان والمشروع الأمريكي؛ قراءة في الأزمة اللبنانية وتداعياتها . دار إنانا . دمشق . ٢٠٠٥م.
- لبنان بَيْنَ حربين؛ الأزمة اللبنانية بَيْنَ الداخل والخارج . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٧م.
- مختارات من دارسي التراث العربي . وزارة الثقافة . دمشق . ٢٠٠٧م.
- المدخل إلى عصر النهضة العربية . جامعة تشرين . اللاذقية . ٢٠٠٦م.
- المذاهب الجمالية . جامعة تشرين . اللاذقية . ٢٠٠٦م.
- مكيافيليَّة ونيتشويَّة تربوية: نحو سلوك تربوي عربي جديد . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ١٩٩٨م.
- من رسائل أبي حيان التوحيدي . وزارة الثقافة . دمشق . ٢٠٠١م.
- من يسمم الهواء؛ ظاهرة السرقة في عالمي الفكر والأدب . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٥م.

- الموت من دون تعليق (قصص قصيرة جداً) – دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٤م.
- النظام الاقتصادي العالمي الجديد . مكتبة دار الفتح . دمشق . ١٩٩٣م .
- النظام الاقتصادي العربي؛ واقع ومشكلات ومقترحات . دار إنانا . دمشق . ٢٠٠٥م.
- نهاية الفلسفة . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ١٩٩٩م.
- هؤلاء أَساتذتي : من رواد الفكر العربي المعاصر في سوريا – دار الثقافة – دمشق – ١٩٩٤م.
- هؤلاء أَساتذتي : من رواد الفكر العربي المعاصر في سوريا (ط٢) – دار الفكر الفلسفي – دمشق – ٢٠٠٣م.

فهرس

- **الإهداء** ٥
- **مقدمة الكتاب** ٧
- **الفصل الأول:** الجامعات مفتاح التطور والتقدم ١١

مقدمة ١٣

الجامعات إلى أين؟ ١٣

الجامعات مفتاح المستقبل ١٦

خاتمة ٢٣

- **الفصل الثاني:** هذا قانون تدمير الجامعات لا تنظيمها ٢٥

مقدمة ٢٧

قبل أن يصدر قانون تنظيم الجامعات ٢٧

الراتب ٣٢

المكافآت والحوافز ٣٣

راتب التعيين ٣٥

الأبحاث ٣٦

الدوام ٣٧

- **الفصل الثالث:** الكتاب الجامعي مقبرة التعليم العالي ٤١

مقدمة ٤٣

في النتائج السيئة ٤٦
أسباب اللامبالاة ٤٨
في التأليف والتوزيع ٥٠
في قانون الكتاب الجامعي ٥١
اقتراح من بَيْنَ اقتراحات ٥٤
■ **الفصل الرابع**: مشكلات حلقات ا لبحث ٥٧
مقدمة ٥٩
محاسن حلقات البحث ٦٠
مشكلات حلقات البحث ٦٣
أولاً: تحول حلقات البحث إِلَى أبحاث ٦٤
ثانياً: تناقض التَّعليمات ٦٥
ثالثاً: العبء الكبير ٦٧
رابعاً: الطفيليون ٦٩
خامساً: تناقل حلقات البحث ٧١
سادساً: الاستلال والنسخ ٧٣
سابعاً: الاستهتار والتشدد ٧٥
ثامناً: الفصل بَيْنَ النظري وحلقات البحث ٧٨
■ **الفصل الخامس**: مقترحات لتطوير حلقات ا لبحث ٨١
مقدمة ٨٣
أولاً: إلغاء حلقات البحث ٨٤
ثانياً: اختصار حلقات البحث إِلَى واحدة ٨٩

ثالثاً: رسالة التخرج ٩٣
رابعاً: اختيار المشرف للموضوعات ٩٥
خامساً: التأسيس لاقتراحات جديدة ١٠٠
سادساً: مقترحات ختامية ١٠٤
١ . رسالة أو مشروع التخرج ١٠٤
٢ . حلقات البحث ١٠٧
■ **الفصل السادس**: دبلوم الدراسات العليا ١١١
مقدمة ١١٣
١ . عدد المقبولين ١١٩
٢ . التدريس والخطة الدرسية ١٢٠
٣ . دبلومات التأهيل ١٢١
٤ . دبلومات الدراسات التخصصية ١٢٢
٥ . الدوام ١٢٤
٦ . مشكلة التكميلية ١٢٦
٧ . حلقات البحث ١٢٨
أ . تحديد معايير ١٢٩
ب . التكاملية في المشاريع ١٣٠
ج . الجدية والمتابعة ١٣٠
د . المحاسبة والجدية ١٣٠
هـ . لجان المناقشة ١٣٠
٨ . النظام الامتحاني ١٣١

٩ . دمج الدبلوم بالماجستير ١٣٣
خاتمة ١٣٤
■ **الفصل السابع**: المعيد والمعيد العائد من الإيفاد ١٣٥
مقدمة ١٣٧
المعيد ١٣٩
المعيد العائد من الإيفاد ١٤٢
١ . المعادلة ١٤٣
٢ . فحص الإنتاج العلمي ١٤٧
٣ . مقترحات ١٥١
٤ . الراتب ١٥٢
أساسيات شكلية وشكليات أساسية ١٥٣
فحص اللغة العربية ١٥٤
فحص اللغة الأجنبية ١٥٥
إلقاء محاضرة ١٥٦
فحص الحاسوب ١٥٧
شهادة حسن السلوك ١٥٧
خاتمة ١٥٨
■ **الفصل الثامن**: ترفيعات الأساتذة الجامعيين ١٥٩
مقدمة ١٦١
أولاً: من مدرس متمرن إلى مدرس (التأصيل) ١٦٢
١ . الأطروحة ١٦٣

٢ . دورة تأهيل ١٦٥
٣ . إتقان اللغتين ١٦٧
٤ . دورة الحاسوب ١٦٨
ثانياً: من مدرس إلى أستاذ مساعد ١٦٩
١. الطلب الخطي ١٧١
٢. استمارة خاصة ١٧١
٣. نسخة من قرار التعيين ١٧٢
٤. تقارير فحص الإنتاج العلمي ١٧٣
٥. البحث المحكم ١٧٤
ثالثاً: مشكلات البحث المحكم ١٧٥
أ . تحكيم المحكمَّ ١٧٥
ب . نسخة من الموافقة على النشر ١٧٧
ج . الموافقة على النشر والمزاجية ١٧٩
د . الأبحاث المسروقة ١٨١
هـ . المجلات المقبولة ١٨١
و . الاختصاص ومشكلاته ١٨٣
ز . مقترحات مستجدة ١٨٤
رابعاً: من أستاذ مساعد إلى أستاذ ١٨٦
خاتمة ١٨٩
■ صدر من كتب المؤلف ١٩١
■ الفهرس ١٩٥

تطوير التعليم العالي

DEVELOPMENT OF HIGHER EDUCATION

FACT, PROBLEMS AND SUGGESTIONS

BY

Ph.D. EZZAT AS-SAYED AHMAD

Published By

Dar Al- Feker Alphalsphy

Damascus.2007

Emil: mulhamezzat@gmail.com

دمشق 2007م